كتب سياسية
العدد السادس

مستقبل الديمقراطية فى مصر

د. نبيل راغب

مقدمة

منذ أن عرف أرسطو الديمقراطية بأنها نظام للحكم تتركز سلطته العليا فى يد الشعب . أصبحت الشغل الشاغل لمعظم أنظمة الحكم على مر العصور وفى مختلف البقاع . وبالرغم من أن الديمقراطية بدأت مع فجر التفكير الحضارى للإنسان فإنها مازالت تجد من العقبات ما يسد الطريق أمامها . وبخاصة أن الإنسان غير الناضج فكريًا يهتم دائمًا بالاستمتاع بالجانب الأول منها وهو الحرية . على حين يحاول باستمرار التهرب من الجانب الآخر لها وهو المسئولية . والممارسة الديمقراطية بدون مسئولية تتحول إلى فوضى شاملة . وبدون حرية تتحول إلى سجن ديكتاتورى . وفى كلتا الحالتين تنتفى الديمقراطية تمامًا . من هنا كان التحام الحرية بالمسئولية فى المجتمع الديمقراطى . ومن هنا أيضًا كانت الصعوبات التى تعوق تطبيقها على الوجه المنشود . لذلك فالديمقراطية هى أصعب أشكال الحكم . وما زالت هذه الصعوبة موجودة برغم أن الديمقراطية كانت قد أرست تقاليدها منذ ما يزيد على ألفين وخمسمائة سنة فى اليونان القديمة .

منذ ذلك الحين ظل البشر يحاولون الوصول إلى النظام المثالى للحكم . النظام الذى يكفل لهم الحرية والمساواة . ويشيع الرفاهية والسعادة فى حياتهم . لكن الديمقراطية كانت تبدو مثل لمحات مضيئة لا تلبث أن تتلاشى فى أفق الصراع الوحشى الرهيب . ظلت الحال هكذا حتى مطلع القرن العشرين عندما تحول العالم إلى وحدة إنسانية بفعل ثورة المواصلات . من هنا كان الصدى الذى يحدث عند بقية شعوب العالم . إذا ثار شعب

من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية . فلم تعد المسافات بعازل بين مختلف الشعوب . لذلك أصطبغت الديمقراطية بالصبغة العالمية حتى بلغت حد البديهية الإنسانية التى لا يختلف حولها إثنان . وإذا إختلفا فنى التفاصيل وأساليب التطبيق التى قد تختلف من مجتمع لآخر طبقًا لظروفه المحلية والموضوعية . وأحيانًا أخرى يكون الاختلاف نتيجة لأهداف خفية أو لأغراض ذاتية . أما جوهر الديمقراطية فى حد ذاته فلا يمكن أن يكون محل جدل أو مساجلة .

وما ينطبق على شعوب العالم ينطبق بطبيعة الحال على الشعب المصرى الذى كانت له صولات وجولات فى سبيل الديمقراطية على أيدى المثقفين من أبنائه منذ أواخر القرن الثامن عشر كما ذكر مؤرخنا الكبير عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه «عجائب الآثار» . لذلك آثرنا أن يكون الفصل الأول من الكتاب ضوءًا مسلطًا على صفحاتنا المطوية من الديمقراطية المصرية . إبتداء من مطالبة الشعب المصرى الوالى التركى بألا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الشعب . وأن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم . وألا تمتد يد ذى سلطان إلى أى فرد من أفراد الأمة إلا بالحق والشرع . وانتهاء بمواقف جمال الدين الأفغانى . وآراء محمد عبده فى الوقائع المصرية . ودفاع عبد العزيز فهمى عن ديمقراطية الصحافة . وإصرار سعد زغلول على الديمقراطية كمنهج للحكم والزعامة حتى لو دفع الزعيم ثمنها من إستمراره على كرسى الحكم .

وبحكم أن فصول هذا الكتاب عبارة عن تنويعات على غرض أساسى يتمثل فى الديمقراطية التى تشكل محوره . فقد أبرزنا فى الفصل الثانى

المواقف السلبية التى وقفها حزب الوفد ـ بعد رحيل سعد زغلول ـ تجاه قضية الديمقراطية فى مصر . وخصوصًا بعد إنقياده للملك والاستعمار والإقطاع . مما أدى إلى إنفصاله التام عن قواعده الشعبية وجذوره الوطنية . وعندما قامت الثورة كان جمال عبد الناصر حريصًا على إشراك كل الهيئات والأحزاب فى تحقيق أهداف الثورة وفى صنع مستقبل الديمقراطية ؛ ودفعه إيمانه بهذا الإتجاه إلى مقابلة فؤاد سراج الدين زعيم الوفد فى ذلك الوقت . وبالفعل تمت المقابلة فى منزل النقيب عيسى سراج الدين قريب الزعيم الوفدى وصهر رشاد مهنا ـ أحد الأوصياء الثلاثة على العرش فى تلك الفترة . وكان مع جمال عبد الناصر فى ذلك الاجتماع عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم فى حين إنضم أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت إلى فؤاد سراج الدين . وكانت نتيجة الاجتماع فى غير صالح الديمقراطية لأن حزب الوفد أصر على عزل جمال عبد الناصر بعدم التعاون معه . وذلك بهدف إدخاله فى دوامة من الفراغ السياسى قد تقضى عليه فى نهاية الأمر ؛ لكن توقعات حزب الوفد وخططه كانت خاطئة تمامًا لأن عبد الناصر إضطر إلى الإنفراد بالسلطة والقضاء المبرم على الأحزاب . وانتهى بالتالى الأمل فى قيام حياة ديمقراطية سليمة على الرغم من أن ذلك كان يشكل الهدف السادس والأخير من الأهداف الستة التى قامت من أجلها الثورة .

تلاشت الديمقراطية تمامًا وفشلت الثورة فى تحقيق هدفها السادس . لكنها حاولت أن تملأ الفراغ الديمقراطى الذى نشأ بعد حل الأحزاب بإقامة تنظيمات شعبية تحتوى الجماهير كلها . فأقامت هيئة التحرير ثم الاتحاد

القومى ثم الاتحاد الإشتراكى . لكنها فشلت جميعًا لأنها أخذت شكل الحزب الواحد الحاكم مما منحها مظهرًا فاشيًا إلى حد كبير . وذلك على الرغم من النوايا الطيبة التى تحدو القائمين عليها فى أول الأمر . وخصوصًا بعد فشل تجربة الديمقراطية فى مرحلة ما قبل الثورة . فلم تكن الديمقراطية المصرية بعد رحيل سعد زغلول وحتى قيام الثورة سوى واجهة مزيفة لشغل الشعب عن المؤمرات التى يحيكها الاستعمار والقصر والاقطاع . وهذا يعنى وجود فراغ ديمقراطى فى الفترة ما بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٥٢ . أى ربع قرن من اختفاء الديمقراطية الحقيقية فى الوقت الذى كان فيه الساسة يدعون ممارسة الحياة النيابية السليمة . لذلك كان الفراغ الديمقراطى الذى عانت منه الثورة بعد قيامها وحتى ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . كان إمتدادا للفراغ الذى سبق ثورة يوليو بربع قرن من الزمان . لأن الديمقراطية لا يمكن أن تبدأ من فراغ . إذ لا بد من وجود الموقف التاريخى والمضمون الفكرى لكى يتفاعلا فى ظل الحكم الديمقراطى وصولاً إلى صيغة نابعة من الظروف القومية والوطنية التى يمر بها الشعب .

ولعل هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت أخطر إنذار وجه إلى الأمة المصرية حتى لا تستمر فى إبتعادها التدريجى عن جوهر الديمقراطية الحقة . فلم تكن هذه الهزيمة سوى النتيجة المباشرة لغياب الديمقراطية . لأن الدولة التى تعتمد على الرأى الواحد تشبه عربة منطلقة لكنها فقدت كل احتياطات الأمن والسلامة . لذلك لن تستطيع أن تقف قبل الهاوية التى فتحت لها قاعها لابتلاعها . لكن الشعب المصرى بذكائه وخبرته الحضارية الطويلة لم يعدم وسيلة التعبير عن رأيه والتنفيس عن الغليان الذى يفور داخله فى مواجهة

البطش والكبت والإرهاب التى كانت تمارسه مراكز القوى . لذلك أشهر سلاح النكتة السياسية . وهى سلاح ذكى وخبيث لأنه من المستحيل العثور على مبتكر النكتة . إذ تبدو النكتة وكأن الشعب كله قد ابتكرها . وهذا يفسر لنا حمى النكات التى ألمت بالشعب المصرى فى أعقاب كارثة يونيو ١٩٦٧ . فلم يجد الشعب متنفسًا سوى النكتة لكى يفرج فيها عن كربه . واستطاع الشعب عن طريق النكتة توصيل رأيه إلى الحكام . بدليل أن جمال عبد الناصر أعلن فى خطبته فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ هجومه المباشر على هذه الظاهرة الخطيرة . وقال فى حنق بالغ إن الكمد كاد يقتله لأن المواطن المصرى كان يسارع إلى سؤال أول صديق يقابله فى طريقه عن آخر نكتة سمعها . وبطبيعة الحال كانت النكات كلها منصبة على الجوانب المتعددة والأبعاد الخطيرة للكارثة التى نتجت عن الغياب التام للديمقراطية .

ولم يكن من السهل التخلص من الرواسب التى نتجت عن غياب الديمقراطية بمجرد قيام ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . فهى رواسب تضرب جذورها بعيدًا حتى فترة هيمنة الاستعمار البريطانى على مصر ولا نقول الاستعمار العثمانى . فعلى الرغم من إطلاق الحريات . وإغلاق المعتقلات . وتصفية الحراسات . وإلغاء الرقابة على الصحف . وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب التى تعبر عن رأى المواطن العادى وتشركه فى صنع القرار . فإن فترة السنوات الأربعين التى سبقت ثورة التصحيح كانت كفيلة بتربية الإنسان تربية غير ديمقراطية . وهذا واضح للغاية فى أسلوب وسلوك أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذيولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية

جديدة طالما أنها لا تمسها من قريب أو بعيد . فهى لا تخاف من حرية الرأى والتعبير طالما أنها تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ . لذلك تتربص البيروقراطية دائمًا بالديمقراطية . وخاصة إذا كانت وليدة . إستعدادًا للقضاء عليها أو لتحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراجل الرأى المكبوت تفاديًا لأى إنفجار متوقع . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة تنفيذية فعلية . فإن البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة الممكنة وغير الممكنة حتى تقع الديمقراطية فى عقر دارها وحتى تلزم حدودها الأسمية والشكلية . لذلك فإن الأجهزة البيروقراطية أخطر فى الواقع من مراكز القوى التى تم القضاء عليها فى ثورة التصحيح . لأن مراكز القوى كانت ظاهرة للعيان وليست لها أية جذور ضاربة فى تربة المجتمع . أما خطورة الجهاز الحكومى فتتمثل فى أنه يشكل قطاعًا ضخمًا من القوى العاملة فى مصر . وفى الوقت نفسه لا يوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت . فالموظف الكبير يختفى وراء الموظف الصغير . والصغير يحتمى بالكبير . والإثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين والبنود التى غالبًا ما يعجز المواطن العادى عن تفسيرها لصالحه .

ومن رواسب غياب الديمقراطية فى فترة السنوات الأربعين قبل ثورة التصحيح أننا مازلنا نعتقد أن الحياة النيابية عبارة عن جدل بين الأحزاب والهيئات السياسية . لكن الديمقراطية بمفهومها العلمى المعاصر . عبارة عن قضية علمية أساسًا وتخضع لكل قوانين العلم الحديث . وأى تجاهل لهذه القوانين يحول الجدل المنطق إلى كلام أجوف . ومناقشات بيزنطية .

وأصوات لا معنى لها . ونحن لا نريد لعالمنا المعاصر أن يقول عنا أننا نستسهل الكلام . ونستمتع به فى حد ذاته أكثر من القيام بالعمل الإيجابى المثمر . فالأمم لا تحقق وجودها بالكلام الرنان . لأن عهد العنتريات والقصائد المشتعلة مضى وولى . وأصبح الناس يستمعون فقط لصوت العقل والعمل وحده . لكن البعض فى مصر مازال يظن أن المعارضة السياسية هى تنفيذ لمبدأ «خالف تعرف» ، وهو مبدأ طفولى غير ناضج ولا بد أن تنتج عنه كل المهاترات والتشنجات التى قد لا تخطر على بال أحد . فهناك بون شاسع بين المعارضة والاستعراض . بين حمل المسئولية وحب الظهور . بين الامتلاء الفكرى من الداخل والجعجعة النابعة من ضيق الأفق والانحيازات الشخصية .

وربما ترجع هذه السلبيات إلى فترات الإنتقال من نظام الحكم الشمولى إلى الديمقراطى . فهى فترات تجعل البعض فى مرحلة تشبه حالة إنعدام الوزن التى يصاب بها رواد الفضاء عندما يخرجون من نطاق الجاذبية الأرضية . ففى نظام الحكم الشمولى يتحول الحاكم إلى مركز الثقل والجذب لكل مواطن فى البلاد . فالجميع يدورون فى فلكة سواء بدافع الرغبة أو الرهبة . وتصاب الإرادة الشخصية بالشلل . ويصبح الهم الأول للجميع هو التسبيح بحمد كل ما يفعله الديكتاتور . لكن بإنتهاء الحكم الديكتاتورى وتحول البلاد إلى النظام الديمقراطى يصعب على بعض الناس . وأحيانًا معظم الناس . أن يتكيفوا مع جو الحرية الجديدة . وخصوصًا إذا كانت الحرية قد جاءت إليهم فى عقر دارهم من غير جهاد فى الحصول عليها . والقاعدة تقول إن من يحصل على شىء دون أن يتعب فيه . فلن يقدره

حق قدره . وربما أساء إستغلاله إلى أبشع الحدود . من هنا نجيء مرحلة إنعدام الوزن التي تصيب الناس بالدوار . وتجعلهم عاجزين عن التفريق بين الديمقراطية والتسيب . بين الحرية والفوضى .

وقد ثبت تاريخيًا ـ سواء فى مصر أو فى البلاد الأخرى ـ أن الضغوط التى يمارسها الحكم الديكتاتورى على المواطنين . تجعلهم يلجأون إلى الطرق الملتوية والأساليب غير الأخلاقية حتى يمكنهم ممارسة حياتهم كما يحبون بقدر ما تتيحه لهم الثغرات التى تعتور النظام الشمولى . بل أصبحت الحياة فى الظل أو فى الظلام جزءًا عضويًا فى معظم الأنظمة الديكتاتورية . فالجميع يخافون بعضهم بعضًا . ولا يأمن أحد ليومه أو لغده . لذلك فإنه يقتنص ما تصل إليه يداه بصرف النظر عما إذا كان هذا من حقه أم حق الآخرين . فالحقد هو النتيجة الطبيعية للديكتاتورية . فى حين تولد الديمقراطية الصحيحة كل أحاسيس الحب عند الناس . لكن هذه الأحاسيس لا تترسخ فى قلوب الناس بمجرد أن تتحول البلاد إلى النظام الديمقراطى . لأن رواسب الحقد التى تخلفت عن الحكم الديكتاتورى تأخذ من المؤمنين بالديمقراطية وقتًا ليس بالقصير حتى يمكنهم التخلص منها . وخصوصًا أن هذا الحقد لم يكن نتيجة لصراع فكرى مجرد بين الأطراف المعنية . بل نتج عن الصراعات المادية التى تسعى إلى أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية . وغالبًا ما يشجع الديكتاتور مثل هذا النوع من الصراع حتى يشغل الناس بقضايا حاجاتهم اليومية والملحة بحيث لا يتبقى لديهم الوقت الكافى للتفكير فى الديمقراطية التى إختنقت على أرضهم .

هنا تبرز قيمة الجانب الاقتصادى للممارسة الديمقراطية . فلا شك أن

حرية المعدة هى الطريق إلى الحرية الحقيقية للفرد بكل ما تتضمنه من حرية العقل والفكر والسلوك . لكن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التى تنطلق معها كل ملكات الإنسان فى الخلق والابتكار . والممارسة الديمقراطية التى لا تعتمد على الحقائق الاقتصادية تنطلق من فراغ ولا بد أن تنتهى إلى فراغ . ذلك لأن دول العالم اليوم تتعامل بناء على ما تملكه كل دولة من ثروة بشرية واقتصادية وإنتاجية . أما التعامل على أساس المبادىء المجردة والشعارات البراقة فيعد فى حقيقة الأمر الإطار الذى يحيط به الساسة التقليديون مناوراتهم حتى تكتسب مظهرًا إنسانيًا براقًا . لكن حجر الأساس فى كل هذا هو التنمية الاقتصادية التى لا مفر منها . من هنا كانت العلاقة العضوية بين حرية العقل وحرية المعدة . فمن الصعب أن نطلب من جائع التضحية فى سبيل المبادىء السياسية التى تنادى بها الدولة . ذلك لأن للطبيعة البشرية حدودًا ومتطلبات ملحة لا يمكن التغاضى عنها بأية حال من الأحوال . فلكى تشق الأمة طريقها بين أمم الحضارة لا بد أن تتعادل كفة الحقوق مع كفة الواجبات حتى لا تفقد المسيرة توازنها .

والكلام عن الجانب الاقتصادى للممارسة الديمقراطية يؤدى بنا إلى تحليل كارثة الإنفجار السكانى كعقبة خطيرة فى مواجهة التطبيق السليم والصحيح للديمقراطية . فمن المستحيل بناء الإنسان الديمقراطى فى الوقت الذى لا يحمل فيه هذا الإنسان هما سوى البحث عن قوته اليومى ، وهى ظاهرة جاءت نتيجة للإنفجار السكانى الذى أصبح يهدد كل إنجازاتنا سواء فى مجال الممارسة الديمقراطية أو فى ميدان الأمن الغذائى . والإنسان ـ بصفة

عامة ـ على إستعداد لكى يسكت صوت عقله وفكره إذا كان هذا ثمنًا لإسكات صراخ معدته . وإذا صمت العقل والفكر فإن الديمقراطية تتلاشى . وتصبح الكلمة العليا لمن يتحكم فى القوت اليومى للإنسان . وعلينا أن نعترف بصراحة بأن الإنفجار السكانى فى مصر يمكن أن يؤدى إلى هذه الحالة المأسوية التى لن نهتم فيها بالديمقراطية أو الحرية لأنه لا صوت يعلو على صوت المعدة فى عصر السلام .

وإذا كنا ننادى بالإنضباط . فلا بد أن يمتد الإنضباط ليشمل الإنفجار السكانى . فمن الخطأ أن نحصر مفهومنا للإنضباط فى الشارع المصرى وفى الحفاظ على مظهره الحضارى . فالانضباط روح وجوهر قبل أن يكون مجرد قانون ومظهر . لذلك فإن ممارسته فى حاجة إلى الإصرار والإستمرار حتى يتحول إلى جزء حيوى وعضوى من شخصيتنا القومية وفكرنا الديمقراطى وسلوكنا اليومى . ونحن لسنا بعاجزين عن الالتزام بروح الانضباط فى حياتنا . لكن مشكلتنا أننا لم نمارسه بما فيه الكفاية . فى حين أن الشعوب الديمقراطية التى تمثل حضارة عالمنا المعاصر ربت أبناءها على أنه من المقدسات التى يجب ألا تمس . لأن أى مساس به معناه ضياع الحد الفاصل بين الحقوق والواجبات . وبالتالى ضياع الديمقراطية واختلاط الحابل بالنابل . وتحويل الحياة إلى غابة يفترس فيها القوى الضعيف . والغنى الفقير .

ولم تقتصر آثار التجربة الديمقراطية فى مصر على التحرك داخل حدودها بل إمتدت لكى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على البلاد المحيطة بها . لذلك فهى تعد السبب الرئيسى والخفى وراء الصراع الذى خاضته مصر

ومازالت تخوضه مع النظم الفاشية والديكتاتورية التى تجاورها فى منطقة الشرق الأوسط . فالديمقراطية لا تعنى سوى النضج السياسى والحضارى . هذا بينما النظم الفاشية مازالت غارقة حتى أذنيها فى تخبطات المراهقة السياسية وشطحاتها الصبيانية . لذلك تبدو مصر الآن فى نظر هؤلاء الحكام العدو الأول الذى يمكن أن يصدر إليهم التجربة الديمقراطية التى من المؤكد إنها ستزلزل كراسى الحكم والسلطان من تحتهم . وخصوصًا أن الممارسة الديمقراطية هى تصحيح مستمر فى حياتنا اليومية عن طريق تأكيد الإيجابيات وتصفية السلبيات بعيدًا عن الشعارات الجوفاء التى تقدمها الأنظمة الفاشية لشعوبها . ولا شك أن عنصر المقارنة هنا يلعب دورًا ثوريًا عند الشعوب الواقعة تحت نير الفاشية عندما تقارن وضعها بوضع شعب يمارس الديمقراطية من أوسع أبوابها .

ولعل هذا الوضع ينعكس بطريقة واضحة على الدور الذى تقوم به الصحافة فى المجتمع الذى يتخذ من الممارسة الديمقراطية منهجًا لفكره وأسلوبًا لسلوكه . فدورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الديكتاتورية ذات النظم الشمولية . بل ينطلق إلى استشراف آفاق المستقبل على مسئوليتها الخاصة . وهذا الدور الريادى يعتمد على المحاولة والخطأ . لكن الوعى القومى الأصيل الذى يجب أن يتسلح به الصحفيون فى ظل الممارسة الديمقراطية يجعل نسبة الخطأ تصل إلى أدنى درجة لها . وبهذا نضمن المساهمة العملية والفعالة للصحافة فى دفع عجلة التطور الديمقراطى للأمة كلها . وهذا التطور بطبيعته مضاد لروح القطيع التى تفرضها النظم الديكتاتورية على شعوبها .

ويجب ألا نجزع من بعض السلبيات التى تعتور تجربتنا الديمقراطية . فنحن لا نتوقع تطبيق الديمقراطية المثالية فى مصر بين يوم وليلة . وما يبعث على التفاؤل تلك القوة الكامنة فى التجربة . والدليل على ذلك إمتداد أثرها إلى خارج حدود مصر . ومن الواضح أن شعبنا متمسك تمامًا بالديمقراطية التى حرم منها قرابة نصف قرن . ولم يستمتع بها قبل ذلك سوى فترات قصيرة مضت كالومضات السريعة . لذلك لا نجد أى حرج أو حساسية فى إلقاء الأضواء على السلبيات التى تعتور التجربة طالما أننا نعمل كل شىء الآن فى النور وتحت سمع وبصر العالم كله . فليس لدينا ما نخجل منه .

من هذه السلبيات الحجم الكبير المبالغ فيه والذى أخذته لعبة كرة القدم نتيجة للفراغ الديمقراطى الذى عانت منه البلاد فى أعقاب ثورة يوليو . فقد أراد قادة الثورة شغل هذا الفراغ بالجماهيرية والشعبية التى تتمتع بها هذه الرياضة لدرجة أصبح فيها المرحوم المشير عبد الحكيم عامر رئيسًا لاتحاد الكرة . ولم يكن هذا المنصب فى تلك الفترة يقل فى أهميته عن منصبيه الآخرين بصفته نائبًا أول لرئيس الجمهورية ونائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة . هذا طبعًا بالإضافة إلى منصبه كقائد عام للقوات المسلحة . وأصبحت لعبة كرة القدم من أنشطة القوات المسلحة . وتحول معظم اللاعبين إلى ضباط وعاملين فى القوات المسلحة . وتحولت مباريات الدورى العام وكأس مصر إلى معارك حزبية من نوع جديد أشبعت فى الناس حب الإنتماء .

وأدت هذه الحمى إلى إنصراف الناس عن الثقافة التى تعد الأساس

الوحيد الذى يمكن أن ينهض عليه الوعى الديمقراطى . ومع الممارسة الديمقراطية الجديدة لم تعد هناك ثمة أزمة للمثقفين الذين اتيحت لهم كل فرص التعبير الحر عن آرائهم فى كل مناحى الحياة . لكن عندما نتحدث الآن عن أزمة المثقفين فإننا لا نعنى نفس الإصطلاح الذى أطلقه محمد حسنين هيكل على موقف المثقفين من الثورة فى الستينيات . وقسم من خلاله المسئولين فى الدولة إلى أهل للثقة وأهل للخبرة . وهو التقسيم الذى أدى بنا فى النهاية إلى نكسة يونيو ١٩٦٧ . إذ أنه لا يمكن للزعيم أن يثق فيمن لا خبرة له ولا ثقافة له . وإذا وثق فلا بد أن تكون الهاوية فى إنتظار الجميع . وإذا كنا نتفق مع محمد حسنين هيكل فى إستخدامه لاصطلاح «أزمة المثقفين» فذلك لأن غياب الديمقراطية فى الستينيات قد سبب أزمة عنيفة فعلاً لهم . لكننا نستخدم الاصطلاح الآن على مستوى آخر . مستوى يرتبط بموقف البيروقراطية والسلطة التنفيذية من التسهيلات الثقافية للجمهور . ولا يرتبط بموقف القيادة السياسية التى تشجع الثقافة وتعتبرها جزءًا عضويًا من البناء الديمقراطى الجديد .

كل هذا يدل على أن الديمقراطية مذهب إنسانى شامل يمكن أن يستوعب كل الأنشطة الإنسانية ويعالجها بأسلوب يحترم كيان الإنسان . فهى تترك بصماتها واضحة على التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع والأخلاق والقانون والرياضة والثقافة والإعلام والأدب والفن . وذلك طبقًا للتسلسل الذى سارت عليه فصول هذا الكتاب . فالديمقراطية موضوع خصب ومتسق بحيث تؤدى فيه كل فكرة إلى فكرة تالية جديدة . وهذا هو المنهج الذى إتبعه هذا الكتاب فى تحديد المسار الذى سارت فيه تجربتنا الديمقراطية الرائدة . فى

محاولة لاستشراف آفاق مستقبلها . وهى تجربة زاخرة بالتفاؤل والإخلاص والحماسة ، فقد خرجت من نطاق الشعارات والقوالب إلى نطاق الممارسة العملية على كل المستويات . والدليل العملى على تلك الروح الجديدة صدور هذا الكتاب الذى يلقى الأضواء الكاشفة على سلبيات التجربة وإيجابياتها دون حرج أو حساسية . ولولا صدق تجربتنا الديمقراطية وإخلاصها لما كان من الممكن صدور هذا الكتاب أو حتى تأليفه .

إلى هنا نستأذن القارىء لكى نتركه فى جولته بين أرجاء التجربة الديمقراطية فى مصر ، ولعل هذه المقدمة تكون بمثابة فاتح الشهية له ، وخصوصًا أننا حاولنا فيها لمس القضايا الحيوية التى أثيرت بعد ذلك بالتفصيل فى فصول الكتاب ، وذلك على سبيل وضع يده على الخط الفكرى والعلمى الذى نهض عليه الكتاب حتى يتمكن من تلقاء نفسه من استشراف آفاق مستقبل الديمقراطية فى مصر .

يوليو ١٩٧٩

د. نبيل راغب

الفصل الأول

صفحات مطوية من الديمقراطية المصرية

إن مصر التى منحت العالم الحضارة والعقيدة والعلم والفكر والفلسفة . لم تكن لتعجز عن أن تكون أولى الأمم التى عرفت الديمقراطية فى التاريخ . بل إن الحضارة المصرية العريقة لم تكن لتنشأ فى ظل الديكتاتورية التى حاول بعض المؤرخين المغرضيين الصاقها بالفراعنة الحكام . فقد كان تبجيل المصريين القدماء وعبادتهم للفرعون نوعًا من الإيمان الذى أدركه الإنسان قبل نزول الرسالات السماوية . من هنا كانت معجزة الأهرامات على سبيل المثال لا الحصر . إذ أنه كان من المستحيل إقامة هذه الصروح التى تحدت الزمن تحت سياط السادة على ظهور العبيد . فالحضارة تنشأ وتترعرع حيث العلم والإيمان والحب والتفانى . أما إذا سادت الديكتاتورية والعبودية والرق فإن أية حضارة إنسانية سرعان ما تختنق وتموت . والحضارة المصرية التى كانت أم الحضارات . تقدم للعالم كله الدليل المادى الملموس على أن علاقة المصريين بالفرعون كانت علاقة التبجيل والحب والتقديس بصفته رمزًا لكل القيم الحضارية التى يعملون من أجلها . ولوكانت علاقتهم به قائمة على مجرد الخوف والارهاب والتهديد والعقاب . لما استطاعوا امتلاك القدرة على إبهار العالم بإنجازاتهم الحضارية حتى الآن .

ولا يسعنا المجال هنا لتحليل العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى مصر بطول تاريخها الذى تجاوز خمسين قرنًا من الزمان . لكن هناك وقائع وأدلة تاريخية

تشهد على ريادة مصر فى مجال بناء الديمقراطية حتى فى أشد عصورها ظلامًا . وفى هذا الفصل نركز الأضواء على هذه الوقائع والأدلة التاريخية التى كانت بمثابة صفحات مطوية لم تطلع عليها الأجيال المتتابعة وخاصة الحديثة منها . وهذه الصفحات نقدمها على سبيل المثال لا الحصر ليعرف عالمنا المعاصر أن مصر كانت أكثر عراقة وأصالة فى مجال الممارسة الديمقراطية من بعض دول العالم الغربى التى تنادى بأنها هى التى رسخت مفهوم الديمقراطية فى الفكر الانسانى . وكأن هذا الفكر لم يعرف الديمقراطية قبل أن يعرفها الغرب .

فى كتاب « عجائب الآثار » لمؤرخنا الكبير عبد الرحمن الجبرتى صفحة مشرقة من الديمقراطية المصرية تجلت فى مطالبة الشعب الأعزل بعدم فرض ضريبة بدون موافقة ممثلى الشعب . وبخضوع الحكام لحكم القانون وبمعاقبة المواطن طبقًا لنصوص القانون والشرع . حدث هذا فى عام ١٧٩٥ ميلادية أى فى أواخر القرن الثامن عشر حين كانت دول كثيرة من التى يطلق عليها دول كبرى أو عظمى اليوم . لا تزال شعوبها تجهل القيم الحضارية والحقوق الأساسية للإنسان . وهذا يعنى أنه منذ حوالى قرنين من الزمان استطاع الشعب المصرى أن يفرض إرادته على حكامه فى وثيقة أجمع المؤرخون المصريون والأجانب على أنها بحق وثيقة إعلان حقوق الإنسان . فى ذلك الزمن المبكر قرر الشعب المصرى ما يأتى :

١ ـ ألا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الشعب .

٢ ـ أن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم .

٣ ـ ألا تمتد يد ذى سلطان إلى أى فرد من أفراد الأمة إلا بالحق والشرع .

وذهب الشعب إلى أبعد من ذلك فأجبر حكامه فى ذلك الوقت على الاعتراف فى هذه الوثيقة بخطئهم وأنهم «تابوا ورجعوا» . وقد تم للشعب ما أراد بعد نقاش احتدم بينه وبين حكامه . نقاش لم يملك فيه سوى الإيمان والتصميم والصلابة والإصرار فى حين كان الحاكم مسلحًا بكل أساليب الطغيان والجبروت والسطوة .

وكان تسجيل هذه الحقوق فى حد ذاته معنى من أخطر المعانى . فحقوق الشعب حقوق مشروعة طبقًا لسيادة القانون وبالتالى فإن مطالبه لا بد أن تؤيد وتنفذ . وقاضى قضاه البلد مختص بتسجيل هذه المطالب . ودمغ هذا الصك بالدمغة الرسمية والشرعية . وبذلك تكون هذه الوثيقة التى أعلنها شعب مصر منذ حوالى قرنين من الزمان أقدم وثيقة لحقوق الإنسان . فهى الدليل الدامغ لكى يفهم العالم الخارجى عن الشعب المصرى غير ذلك الذى يحاول المغرضون وذيولهم أن يبثوه فى الأذهان . وليدرك العالم أن مصر العظيمة فى الزمن القديم ، كانت هى مصر المؤمنة بعظمة الإنسان ، والحريصة على كرامة الفرد فى تاريخها الحديث . إن هذه الوثيقة تكشف لنا عن مدى فهم المصريين منذ القدم للمعانى الحضارية والقيم الإنسانية والمبادئ الديمقراطية . فمبدأ عدم فرض الضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الشعب ، وهو الذى نادى به شعب مصر فى عام ١٧٩٥ وأرغم حكامه على التسليم به ، هو أروع دليل على مالشعب مصر من وعى ديمقراطى أصيل منذ القدم . وعى ليس مفتعلاً ولا مدسوسًا . وإنما هو وعى من صميم البيئة المصرية التى ورثت على مر الأجيال والقرون ، تقاليد حضارة مجيدة ، كانت كلها للعلم والبناء والعمران .

إن العدالة الاجتماعية التى لم يعرفها العالم إلا حديثًا ، قررها الشعب المصرى فى حواره المباشر مع حكامه حين اشتكى ممثلو الشعب من فداحة الضرائب . فرد الدفتردار بأن النفقات باهظة . فكان رد الشعب : «وما الباعث على الإكثار من النفقات والأمير يكون أميرًا بالعطاء لا بالأخذ ؟ » تلك كانت أول صيحة فى العصر الحديث تفرض على الحاكم أن يرفع الأعباء عن كاهل رعيته فلا يكلفها من النفقات الباهظة ما لاتطيق . وأن الحاكم لا يحوز على تأييد شعبه إلا إذا كانت سياسته هى العطاء . أى توفير العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب باعطائهم حقوقهم ، ومنحهم فرصا متكافئة فى الحياة ، ونصيبًا عادلاً فى أمواله وميزانيته . إن الثورة الفرنسية نفسها لم تكن تملك مثل هذا الوعى الديمقراطى الأصيل .

أما الصفحة المطوية الثانية من الديمقراطية المصرية فتتمثل فى موقف جمال الدين الأفغانى من الخديوى توفيق . صحيح أن الأفغانى لم يكن مصرى المولد لكنه يعد من الرواد والمفكرين الأوائل الذين دخلوا التراث المصرى وسجلوا فيه صفحات مشرقة . فقد قال موجهًا كلامه للخديو الذى لم يكن ليجرؤ أحد أن ينظر إليه مجرد نظرة :

«ليسمح لى صاحب السمو أن أقول بحرية وإخلاص إن الشعب المصرى كسائر الشعوب ، لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده . ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل . فالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر إليكم . وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى فتأمرون بإجراء انتخابات

نواب عن الأمة . تسن القوانين وتنفذها **باسمكم** وارادتكم يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » .

إلى مثل هذا الحد استطاعت الحياة **الفكرية والثقافية** فى مصر أن تؤكد وعيها بضرورة الممارسة الديمقراطية **للتقدم الحضارى** للأمة . فالحياة الديمقراطية توفر عنصرى الاستقرار **والاستمرار الضرورين** للتطور والتقدم . أما الديكتاتورية فزاخرة بالنكسات **والهزات** والانهيارات إذ أن النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى كله **يتداعى** بزوال شخصية الديكتاتور الذى تدور فى فلكه كل كبيرة **وصغيرة** .

أما الصفحة المطوية الثالثة من **الديمقراطية** المصرية فتتجسد فى شخصية وفكر الإمام محمد عبده الذى كان **من أوائل** من طالبوا بالممارسة الديمقراطية فى مقالاته وكتاباته العديدة التى **نشرها فى القرن** التاسع عشر . وذلك على الرغم من أنه تطرف فيما بعد **وطالب** بوجود الديكتاتور العادل . وفى المقتطف التالى للشيخ محمد عبده **نستطيع** تتبع البذور المبكرة للديمقراطية المصرية فى العصر الحديث . **يقول الإمام** :

« وهناك أمر كنت من دعاته ، والناس جميعًا فى عمى عنه . ولكنه الركن الذى تقوم عليه حياتهم **الاجتماعية** . وما أصابهم الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم منه . **وذلك** هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما **للشعب** من حق العدالة على الحكومة .

« نعم كنت فيمن دعا **الأمة** المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها . وهى لم يخطر لها هذا الخاطر على البال من مدة تزيد عن العشرين قرنا .

« دعوناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم . وأنه لا يرده عن خطئه . ولا يوقف طغيان شهواته إلا نصح الأمة بالقول والفعل .

« جهرنا بهذا القول والاستبداد فى عنفوانه . والظلم قابض على صولجانه . ويد الظالم من حديد . والناس عبيد له أى عبيد » .

وعلى الرغم من أن عصر الاستبداد الذى عاشه الإمام محمد عبده قد استغرقه تمامًا لدرجة أنه تصور المصريين يعيشون حياة العبودية عشرين قرنًا متصلة دون أن يعترضوا عليها . لأن الاعتراض لم يخطر لهم على بال . فإن هذا التشاؤم لم يمنعه من المجاهرة برأيه الحر على أمل ارساء المبادئ الأساسية للديمقراطية . يتضح هذا فى مقاله الخطير الذى نشره فى جريدة « الوقائع المصرية » بعنوان « الشورى والقانون » . يقول فيه :

« إن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر من رأى الأمة العام . أعنى المؤسس على مبادئ الشورى . وإن الشورى لا تنجح إلا بين من كان لهم رأى عام يجمعهم فى دائرة واحدة . كأن يكونوا جميعًا لتعزيز شأن مصالح بلادهم . فيطالبونها من وجوهها وأبوابها . فما داموا طالبين هذه الوجوه فهم طلاب الحق ونصراؤه » .

والدليل على أصالة الإيمان بالممارسة الديمقراطية فى التربة المصرية أن الشيخ محمد عبده كان ينادى بهذه الأفكار الرائدة فى الوقت الذى كتب فيه الفيلسوف الألمانى كتابه الرهيب « إنهيار الغرب » وفيه نادى برفع لواء الديكتاتورية لأن الممارسة الديمقراطية هى فى نظره ــ أكذوبة كبرى .

والعجيب أن هذا الكتاب قد أحدث تأثيرًا عميقًا فى الفكر الأوروبى فى العشرينيات من هذا القرن وخاصة بعد الإنهاك الذى أصاب أوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . والطعنة التى نفذت فى صميم كبريائها وسيادتها بوصفها قائدة الحضارة الحديثة . فى هذا الكتاب تبدو فكرة شبنجلر بعيدة كل البعد عن المفهوم الإنسانى للديمقراطية . لذلك يعتبره كثير من المفكرين الأوروبيين الفيلسوف الملهم والأب الروحى لهتلر . فقد سرت آراؤه الديكتاتورية فى ضمير الشعب الألمانى بحيث مهدته نفسيًا لظهور النازية فيما بعد .

وكل ما يراه شبنجلر فى الممارسة الديمقراطية . مجرد واجهة براقة تختفى خلفها الأقلية الحاكمة المستبدة بكل رغبتها فى الاستئثار بالسلطة . على حين تملك الأغلبية المحكومة المغلوبة على أمرها الحرية بطريقة صورية بحتة . وهذا يدل على ضيق أفق شبنجلر الذى منعه من إدراك حقيقة الأخطاء المميتة التى أودت بجميع الحكام المستبدين فى التاريخ . قد نتفق معه فى أن كل أمة فى العالم تحكمها فعلاً أقلية صغيرة سواء كانت من البلاط أو الكهنوت . أو الاقطاع . أو قادة مدنيين . أو زعماء برلمانيين . أو أحزاب عمالية . لكنها . كشرط أساسى لاستمرارها فى السلطة . لا يمكن أن تتجاوز حدود العدل والحق والحرية كما تؤمن بها الجماهير العريضة .

والقضية الخطيرة التى أكدها كل من جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ــ وغابت عن ذهن شبنجلر ــ هى التحدى الحقيقى الذى تواجهه الممارسة الديمقراطية الناضجة بسبب الاتجاه الكامن فى الجماهير نحو

عبادة البطل . فلا بد أن ينضج المواطنون فكريًا وثقافيًا وحضاريًا إلى الدرجة التى يملكون فيها القدرة على الموازنة الصحيحة بين إعطاء القادة سلطات كافية فى جميع المجالات لكى تمكنهم من القيام بواجبهم على الوجه الأكمل . وبين وضع الضوابط والأطر التى تنظم هذه السلطات بحيث لا تتضخم وتفسدهم أو تبطل حق الأغلبية فى إبداء الرأى الحر المستقل . ولكن لا يعنى وجود هذا التحدى أن نصرف النظر عن إقامة صرح الديمقراطية ونبحث عن حلول أسهل . فمن الواضح أنه لا يمكن الحصول على بديل للمارسة الديمقراطية كما يؤكد كل من جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده . قد يكون فى الممارسة بعض الثغرات التى يمكن تلافيها . لكن فى غياب هذه الممارسة وفى ظل الديكتاتورية تحدث أخطاء مميتة قد يتعذر إصلاحها .

أما الصفحة المطوية الرابعة من الديمقراطية المصرية فتتمثل فى الدفاع المجيد الذى أصر عليه عبد العزيز فهمى من أجل حرية الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية . فالعبرة - فى نظره - ليست دائمًا بالنصوص الدستورية أو القانونية وإنما بكيفية تنفيذها . ففى خطاب لعبد العزيز فهمى فى **٣٠** أكتوبر **١٩٢٥** فى اجتماع حزب الأحرار الدستوريين أكد «أن كل تضييق على الصحف لا يكون من شأنه إلا إيغار الصدور وانقلاب الحال إلى عكس المراد» .

وهذا يدل على أن الأسلوب الديمقراطى أسلوب أصيل فى الفكر المصرى . فنجد ضمن حكم لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى قضية إلغاء صحيفة «مصر الفتاة» أنه إذا كانت الدساتير فى البلاد

الديمقراطية قد منحت الصحافة حريتها وعصمتها من تعسف السلطة فذلك لأنها افترضتها صحافة رشيدة لا تميل مع الهوى . ولا تتجه إلا إلى المصلحة العامة . والمسئوليات الخطيرة التى تلقيها هذه الحصانة على عاتق الصحافة تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير الوطن . ولوجه المصلحة العامة وفى حدود القانون والنظام العام . فبقدر الحرية تكون المسئولية .

ولعل الصفحة الوحيدة . التى لم يصبها الانطواء ، من الديمقراطية المصرية كانت الصفحة التى فتحها سعد زغلول وسجل عليها مواقفه التى أثبتت عمليًا مدى إيمانه بحق كل إنسان فى التعبير الحر عن رأيه وفى الاختلاف مع الآخرين . وهى صفحة طويلة عريضة يصعب نسيانها وخاصة أنها تركت بصماتها واضحة على تاريخ مصر المعاصر . وإن كان حزب الوفد مازال فى أذهان الأجيال القديمة فهذا يرجع إلى شخصية سعد زغلول وليس إلى الوفد كحزب فى حد ذاته . فقد كانت زعامة سعد زغلول الشعبية تستمد قوتها من عنصرين :

الأول : الممارسة الديمقراطية على أوسع وأنضج نطاق مما جعله يحصل على تأييد الجماهير تأييدًا إجماعيًا أو شبه اجماعى .

والثانى : وحدة الأمة بكل طوائفها وفئاتها وطبقاتها وأديانها . ووقوفها فى جبهة متحدة ضد الاحتلال .

ولم ير معظم الكتاب الذين تناولوا حياة سعد زغلول وفكره بالتحليل انجازًا أروع من إيمانه بالديمقراطية وترسيخه العميق والعملى لها . فقد كتب عنه عباس العقاد يقول :

«كان لقومه مدد من عزمه . وكان لعزمه مدد من قومه . وكانا كالشحنتين الكهربائيتين ! كلتاهما بمفردها فى سكون ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التى لا تندفع على انفراد » .

كما كتب عبد الرحمن الرافعى عن سعد زغلول فقال :

«إن الزعامة هى قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير . وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته . ولاشك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكثر ما يمكن من الأنصار . وكانت له مقدرة عجيبة فى قيادة الجماهير . وقد جمع حوله بدون منازع الغالبية العظمى من الأمة على اختلاف طبقاتها وطوائفها . فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة » .

والعجيب أن سعد زغلول كان يفرق بحسم بين الديمقراطية والتسيب . فعندما رفضت أغلبية الوفد الموافقة على البيان الذى اقترحه بعدم الثقة بوزارة عدلى باشا . أعلن أنه سوف ينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته . ولما خرج الأعضاء المخالفون ينشرون بيانًا فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه برأى أغلبية الوفد . أصدر سعد زغلول قراراته بفصلهم مستندًا فى ذلك الوقت الى التوكيل الشعبى الذى حصل عليه الوفد فى عامى ١٩١٨ . ١٩١٩ . والذى قام بحركته على أساسه . وكان حسمه واضحًا عندما أعلن فيه بيانه :

«ان الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه . يستمر فى العمل . رئيسه وأعضاؤه متفقون فى المبدأ والغاية فى تبادل الثقة والإخلاص واحترام

القواعد التى وضعوها . والايمان التى أقسموا بها ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغه الغاية » .

ومن الواضح أن سعد زغلول كان يستمد قوته من إيمانه العميق بالديمقراطية . لذلك منحته الجماهير العريضة ثقتها المطلقة التى قام على أساسها بكل انجازاته ومواقفه التاريخية . فقد ورد فى بيانه الذى أصدره يوم **٢٩** أبريل **١٩٢١** أنه يخوض معاركه : «اعتمادًا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وأيدتها عند كل مناسبة . وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها . وعلى التشجيعات التى ما تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومجندة لخطتنا » .

لكن حزب الوفد ــ للأسف ــ لم يحافظ على هذه الصفحة المشرقة من الديمقراطية بل طواها غير عابئ بآمال الجماهير وتطلعاتها وذلك عندما تحالف مع القصر والاستعمار . فقد أصبح بعد رحيل سعد زغلول ممثلاً لمصالح الاقطاع التى اعتمدت بطبيعتها على مصالح القصر والاستعمار . لذلك كفرت الجماهير بالممارسات الديمقراطية المزيفة . وعندما اندلعت ثورة يوليو **١٩٥٢** كانت الأذهان مهيأة لقبول فكرة الديكتاتور العادل لعله يستطيع أن يصلح ما عجزت عنه الأحزاب البرلمانية المهترئة . وكانت فكرة الديكتاتور العادل قد نادى بها الشيخ محمد عبده من قبل . لكن نظرًا لاستحالة الجمع بين الديكتاتورية والعدل إذ أن النفس البشرية أمارة بالسوء مهما حاولت تحصين نفسها ضد طفرات الغرائز الجامحة . فقد تورطت الثورة فى براثن الديكتاتورية مما جعل الجماهير تهفو مرة أخرى إلى حياة الديمقراطية .

وهذا ما بدأه الرئيس السادات بصورة عملية بثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ التى قضى بها على مراكز القوى التى كانت بمثابة بؤر الديكتاتورية الغائرة فى جسد الأمة . ثم تطورت التجربة الديمقراطية الجديدة وتحولت إلى ما سمى بالمنابر التى تعبر عن وجود الرأى الآخر . ثم خضنا تجربة الأحزاب بلا تردد مع إصرارنا على التخلص من كل السلبيات التى يمكن أن تطرأ على التجربة فى أثناء عملية الممارسة التطبيقية . ونحن بهذا نفتح صفحة جديدة فى الممارسة الديمقراطية . لكن هذه المرة يتحتم علينا المحافظة عليها مفتوحة مشرقة . ويتحتم علينا أيضًا ألا نسمح لأى فرد أو قوة أن تطوى هذه الصفحة أو تحاول تلطيخها ببقع من ألوان متعددة . فالصفحة بيضاء مشرقة وستظل هكذا مادمنا مسلحين بالوعى الوطنى والحس القومى اللازمين للمحافظة على تجربتنا الديمقراطية الوليدة . وكفانا نكسات . فلم يعد موكب الحضارة العالمية المعاصرة يسمح بالتخلف أو النكوص أو البكاء على الأطلال . ولا يهم ماذا يقول الآخرون عن تجربتنا الديمقراطية مادمنا نملك وضوح الرؤية وسلامة الوعى وبعد النظر .

* * *

الفصل الثاني

قضية الديمقراطية بين الوفد والثورة

قد لا يعلم الكثيرون ـ وخاصة أجيال الشباب التى ولدت مع الثورة أو قبلها بقليل ـ انه فى الفترة التى سبقت الثورة بوقت قليل كانت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تحاول الاتصال بكل الأحزاب والهيئات السياسية استعدادًا لإشعال الثورة . وفكر أعضاء الهيئة التأسيسية فى تلك الفترة فى إطلاق شرارة الثورة بأن يفرضوا حزب الأغلبية وقتذاك ـ الوفد ـ على الملك فاروق . واعتبروا هذه الخطوة بداية للمناورة من أجل التحول الجذرى فى مصير البلاد . واتصلوا بالفعل بفؤاد سراج الدين من خلال أحمد أنور أحد الضباط الأحرار ـ وقائد الشرطة العسكرية بعد الثورة ـ وهو الذى أوفدوه ليسأل فؤاد سراج الدين عن موقف حزب الوفد فى حالة ما إذا فرضه الجيش على الملك .

وطلب سراج الدين مهلة لا تقل عن شهر ليرد على هذا السؤال الواضح المحدود . وبعد شهر جاءهم رد سراج الدين بالرفض لأنه رأى بحسه السياسى الحزبى أنه من المحال أن ينجح الجيش فى القيام بالثورة . ولم يتعد الأمر فى نظره مجرد حماسة شباب لا تزيد عن كونها زوبعة فى فنجان . ومعنى هذا أن حزب الأغلبية فى ذلك الوقت لم يكن يؤمن على الاطلاق بأن هناك قوة يمكنها فرض أى شئ على الملك . لهذا رفض سراج الدين تحديد موقف معين لحزب الوفد فى مثل هذه الحالة . ولم يكن سراج الدين

يعلم فى ذلك الوقت أنه أوضح للضباط الأحرار حقيقة ايمان قيادة الوفد بالحكم الديمقراطى للشعب . فلم تكن تلك القيادة تؤمن على الإطلاق بالكفاح العملى ضد أعداء الشعب الثلاثة : الاستعمار والقصر والاقطاع . بل كانت تترقب وتنتظر تحسن الأحوال حتى يستدعيها جلالة الملك إلى حكم البلاد .

فى تلك الأيام كان فرض إرادة الشعب على الملك شيئًا لا يؤمن به الوفد على الإطلاق ، بل كان يهاب مجرد الإشراك فى إظهار الميل العابر لهذه الإرادة فى الوقت الذى يتشدق فيه ليل نهار بالديمقراطية . بل إن قيادة الوفد رأت فيما عرضه عليها الضباط الأحرار خطرًا قد يقضى على الوفد نهائيًا فى حالة فشل الثورة وانكشاف أمرها . لذلك آثرت قيادة الوفد السلامة بهدف الإستمرار فى الحكم ، وتجنب هؤلاء الضباط المتهورين الذين لا يعلمون خطورة ما يفعلون . عندئذ تأكد الضباط من أن الوفد قرر عدم خوض أية معارك سواء مع الشعب أو مع الجيش ، بل قرر مهادنة ومساندة الاستعمار والقصر والاقطاع وبذلك انسلخ نهائيًا عن طبقات الشعب التى تعانى أشد المعاناة من وطأة هذه العناصر الثلاثة . ولم يكن هذا بالشئ الغريب على قيادة الوفد التى ضمت طبقة الإقطاعيين التى اتحدت مصالحها مع مصالح القصر والاستعمار ، فى حين اتخذت من الديمقراطية الليبرالية مجرد واجهة رقيقة تغطى بها حقيقة أهدافها .

وخاب ظن الوفد وقامت الثورة بالفعل فى ذلك الأربعاء الشهير الموافق ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لكن الثورة لم تغلق الباب فى وجه الوفد حتى بعد نجاحها بل مدت يدها لزعمائه وطلبت منهم المساعدة فى هذا العمل التاريخى

الكبير على أساس أن تستفيد التجربة الثورية الجديدة من الخبرة السياسية القديمة ، بحيث تشكل كل منهما صمام أمن للأخرى .

وللمرة الثانية يضيع الوفد الفرصة الذهبية التى أتيحت له . ترددت قيادة الوفد ولم يمد أحد من أعضائها يده لقادة الثورة . فقد كان الوفد يعتقد أن الذى حدث فى ٢٣ يوليو ما هو إلا أحد الإنقلابات المعروفة العادية ، والتى قد تزول بين يوم وليلة ، وبعد ذلك يتولى زمام الأمور من جديد . لذلك قرر الانتظار ليرى إلى أين تتجه الأحداث بعد ذلك اليوم من يوليو . لكنه عندما بلغ علمه الخطط التى يرسمها قادة الثورة لتغيير نظام الحكم ، بدأ رسل الوفد وأقطابه يترددون على قادة الثورة لايهامهم بأنه لا خلاص لهم إلا بالوفد ، وأنهم لن يتمكنوا من صنع شئ على الاطلاق إلا إذا أيدهم الوفديون بصفتهم التجسيد الديمقراطى لجماهير الشعب ، فلا بد من حزب سياسى عريق يقف إلى جوار الثورة الوليدة . ولا ينسى الرسول أو القطب الوفدى أن يستعرض أمام قادة الثورة الوليدة . ولا ينسى الرسول أو القطب الوفدى أن يستعرض أمام قادة الثورة قائمة الأحزاب المصرية الموجودة ، ثم يخرج من الاستعراض بأن الوفد هو الحزب الوحيد الذى لا نجاة للثورة إلا به لأنه حزب الأغلبية . واعتقد أقطاب الوفد بهذا أنهم يستطيعون أن يضحكوا على هؤلاء الضباط الشبان الذين لم يتمرسوا على مناورات السياسة ودهاليزها .

كانت نوايا الضباط الشبان واضحة . لقد أرادوا ديمقراطية صحيحة تمكن الشعب من فرض إرادته وحكم نفسه بنفسه . وكان جمال عبد الناصر

حريصًا على إشراك كل الهيئات والأحزاب فى تحقيق أهداف الثورة وفى صنع مستقبل الشعب . ودفعه إيمانه بهذا الرأى إلى مقابلة فؤاد سراج الدين زعيم الوفد وصاحب الكلمة الأولى فى سياسته . وبالفعل تمت المقابلة فى منزل النقيب عيسى سراج الدين قريب الزعيم الوفدى وصهر رشاد مهنا ـ أحد الأوصياء الثلاثة على العرش فى تلك الفترة ـ وكان مع جمال عبد الناصر فى ذلك الاجتماع عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم فى حين انضم أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت إلى فؤاد سراج الدين .

وكان جمال عبد الناصر فى منتهى الصراحة . فقد تجنب كل المناورات والألاعيب وتكلم مباشرة عن حزب الأغلبية ودوره فى بناء الديمقراطية الحقيقية . وعن إيمانه بقدرة الحزب الكبير على إصلاح الأوضاع السائدة فيه وفى قيادته . وعلى تغيير أهدافه وبرامجه بما يتفق مع الوضع السياسى الجديد بعد طرد الملك فاروق . ومضى عبد الناصر يقول لسراج الدين وزميليه ان حزب الوفد لو فعل هذا لأصبح من السهل أن يسير دفة الأمور . فالثورة لا تريد أى نوع من الديكتاتورية لأنها قامت من أجل الشعب أساسًا ولا يمكن أن تتحول إلى سوط لكى يلهب ظهر الشعب .

هنا تبرز مسئولية الوفد والأحزاب القديمة الأخرى عن اتجاه الثورة مرغمة إلى الحكم الديكتاتورى . فقد أصرت الأحزاب على عزل جمال عبد الناصر بعدم التعاون معه . وهو الذى مد لها يده مخلصًا . وكان هدف الأحزاب من هذا السلوك أن تجعل عبد الناصر يتحرك فى فراغ سياسى قد يصيبه بانعدام التوازن أو انعدام الوزن مما قد يقضى عليه فى نهاية

الأمر . لكن الذى حدث فى نهاية الأمر أن عبد الناصر اضطر إلى الانفراد بالسلطة والقضاء المبرم على الأحزاب ، وخاصة أن الثورة كانت قد اكتسبت شعبية ساحقة منذ إندلاعها ، وهى شعبية تضاءلت أمامها تماما الأغلبية التى كان حزب الوفد يتمتع بها . وبذلك أصبحت الثورة هى الممثل الحقيقى لرغبات الشعب وتطلعاته من أجل عهد جديد .

المهم أنه فى الاجتماع الذى تم بين عبد الناصر وسراج الدين ، كانت كل شروط عبد الناصر قد تمثلت فى شرط واحد فقط لكى يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد . كان هذا الشرط الوحيد أن يصدر الحزب بيانًا يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية ، لأن الديمقراطية كما يفهمها هو ، بل كما يفهمها جميع الديمقراطيين فى جميع أنحاء العالم ليست مجرد برلمان ، بل هى تحرير الإنسان من كل القيود ، هى تحرير عبيد الأرض لكى يعبروا عن إرادتهم وبالتالى يمكنهم اختيار ممثليهم فى البرلمان بلا ضغط من أصحاب الأرض الإقطاعيين .

استمرت المناقشة أربع ساعات حول مفهوم الثورة للديمقراطية الحقيقية ، وتحدث عبد الناصر وزملاؤه عن حقوق الشعب والأسلوب العملى لإعطائه تلك الحقوق . لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية وقال إنه لا يمانع فى رفع الضريبة على الأرض ، أما تحديد الملكية هذا فمن رابع المستحيلات . ورد عليه عبد الناصر بأن رفع الضريبة ربما ضاعف من إيرادات خزينة الدولة ، لكنه لا يحقق الهدف السياسى الذى تؤمن به الثورة ، أى تحطيم قيود عبيد الأرض لكى يختاروا ممثليهم الحقيقيين فى البرلمان بلا قهر أو إرهاب . وهذا هو أساس الديمقراطية الحقة .

وانتهى الاجتماع عندما قال فؤاد سراج الدين إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد فى الأسكندرية . وبعد ذلك سيصدر بيانًا فى أقرب وقت . وخرج عبد الناصر وزملاؤه لينتظر جميع الضباط الأحرار بيان الوفد . وبالفعل سافر فؤاد سراج الدين إلى الأسكندرية . وعقد الوفد اجتماعه وناقش موضوع تحديد الملكية : أى زوال الاقطاع وبناء الديمقراطية الحقيقية . ثم رفض الحزب بالإجماع الموافقة على هذا الإجراء الثورى . وبالطبع لم يصدر الحزب البيان كما وعد سراج الدين . واتضح إيمان أعضاء الحزب بأن المسألة لن تخرج من أيديهم . وأنهم هم الذين سيحكمون البلاد برغم كل شئ . وكأن الثورة لم تقم على الإطلاق .

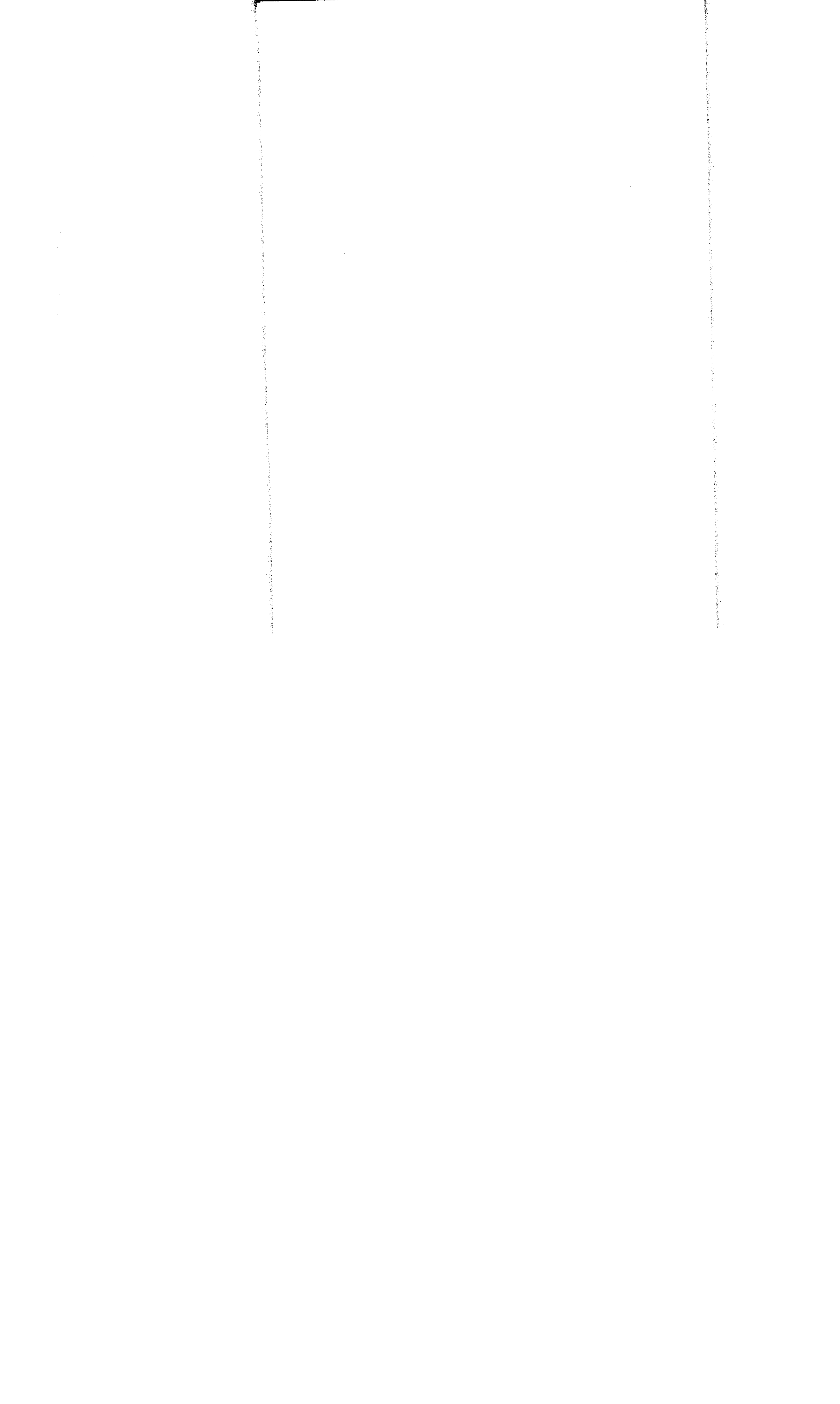
لكن الثورة هى التى قامت بإلغاء وجود الأحزاب تمامًا وعلى رأسها حزب الوفد . ولكى تتفادى الفراغ السياسى الذى نتج عن هذا الإلغاء قامت بإنشاء هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى . لكنها كانت مؤسسات حكومية أكثر منها منظمات شعبية وفشلت بذلك فى التعبير الديمقراطى الحر عن تطلعات الشعب الذى افتقد الديمقراطية كثيرًا فى تلك الفترة .

وبعد أن تولى الرئيس أنور السادات المسئولية خلفا لعبد الناصر . وضع نصب عينيه بناء على الديمقراطية بصفتها المبدأ السادس والأخير من مبادئ ثورة يوليو التى فشلت فى تحقيقه على مدى عشرين عامًا . من هنا كان مناخ الحرية والديمقراطية الذى جاء نتيجة طبيعية لثورة التصحيح وانتصار اكتوبر . وانتهز ساسة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ هذا المناخ الجديد وعادوا إلى الحياة السياسية بتأسيس ما أسموه بحزب «الوفد الجديد» . وليته كان جديدًا

فى مضمونه كجدته فى اسمه . فقد عاد بنفس المفاهيم القديمة التى كانت الخميرة الأساسية فى تفجير ثورة يوليو ١٩٥٢ . لأنه تصور أن عودة الأحزاب إلى الحياة السياسية فى مصر هى بمثابة ردة إلى الوراء وإلغاء للثورة ذاتها . لذلك حاول حزب «الوفد الجديد» الذى نشأ وانحل فى عام ١٩٧٨ ـ تلطيخ صفحات ثورة يوليو البيضاء . واظهارها بمظهر الوصمة فى تاريخ مصر الحديث . وراح يتغنى بالديمقراطية والحرية والليبرالية فى عهد ما قبل الثورة . ومع ذلك لم يتراجع الرئيس السادات عن تجربة الديمقراطية التى خاضها مع قوى الشعب . فقد كان من الممكن أن يعمل على حل الحزب الرجعى الجديد ولديه من الأسباب الموضوعية والصلاحيات الدستورية ما يمكنه من هذا . لكنه ترك التجربة الديمقراطية تتفاعل بسلبياتها وإيجابياتها إيمانًا منه بأنه فى نهاية الأمر لا يصح إلا الصحيح .

وبالفعل سرعان ما أثبتت الأيام صحة ظنه عندما قام حزب الوفد الجديد بحل نفسه ولم يمض على قيامه بضعة أشهر لا تزيد فى عددها عن أصابع اليد الواحدة . فقد أدرك الساسة القدامى أنه من المستحيل ارجاع عجلة الزمن إلى الوراء . وأن عودتهم إلى الحياة السياسية كانت بمثابة عودة أهل الكهف . فالتيارات المتدفقة فى الشارع السياسى المصرى لا تسمح بمثل هذه الأحجار والصخور التى تعوق المسيرة الديمقراطية الجديدة .

* * *



الفصل الثالث

لماذا اختفت النكتة السياسية ؟

ليس من الصعب الآن على رجل الشارع أن يلاحظ اختفاء النكتة السياسية من حياتنا . وهى الظاهرة التى انتشرت بوضوح وبسرعة فى حقبة الستينيات وبلغت قمتها بعد الهزيمة المرة فى يونيو ١٩٦٧ ، لدرجة أن الرئيس السابق جمال عبد الناصر أعلن فى خطبته فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ هجومه المباشر على هذه الظاهرة الخطيرة ، وقال فى حنق بالغ إن الكمد كاد يقتله لأن المواطن المصرى كان يسارع إلى سؤال أول صديق يقابله فى طريقه عن آخر نكتة سمعها . وبطبيعة الحال كانت النكات كلها منصبة على الجوانب المتعددة والأبعاد الخطيرة للكارثة التى ألمت بمصر .

ولم يكن الأمر مجرد استهتار الانسان المصرى بالمأزق الخطير الذى وقع فيه كما ظن البعض ، ولكنه كان تنفيساً عن مرجل البخار الذى يغلى داخل كل مصرى ويوشك أن ينفجر فى ثورة عارمة قد تودى بكل شئ . وقد عرف الشعب المصرى ـ على مر التاريخ ـ بروح الدعابه وخفة الظل ، وغالباً ماكان يلجأ إلى الاستعانة بهذه الخاصية الفريدة لكى يجتاز محنة من المحن العديدة التى مر بها فى تاريخه الحضارى العريق . ولاشك فإن روح الدعابة دليل واضح على الذكاء الناضج والبصيرة العميقة والنظرة الثاقبة .

والنكتة السياسية لاتدل على سلبية الإنسان المصرى وتواكله كما ادعت بعض مراكز القوى التى كانت لاتحترم إلا ماهو مستورد من موسكو . لذلك

كان حنق مراكز القوى يتضاعف على هذه الظاهرة المصرية الفريدة لأن وسائل الإرهاب والتخويف والتلويح بالاعتقال والتعذيب لم تفلح في القضاء على هذه الظاهرة العامة . فليس هناك من أفراد معينين يمكن اتهامهم باختراع النكات السياسية وترويجها بين المواطنين . ونحن لاننكر أن النكتة السياسية غالباً ماينتجها عقل مواطن ذكي ولماح ، لكن رواجها بين الجمهور دليل على تعبيرها عن الرأي العام الذي عجز عن إيجاد قنوات سليمة للتعبير عن اتجاهاته وتطلعاته .

وغالباً ماتبدأ النكتة السياسية بفكرة أو بموقف معين . لكن سرعان ماتتبادلها الألسنة وتتناولها بالتهذيب أو الإضافة أو الحذف حتى تصل في النهاية إلى أعلى مستوى قادر على التعبير عن أكبر قطاع من المواطنين . وكلما كان موضوع النكتة يمس قضايا الساعة الحرجة والملحة . كان انتشارها سريعاً وتأثيرها أعمق . ولعل هذا يفسر حمى النكات التي ألمت بالشعب المصري عقب كارثة يونيو ١٩٦٧ . لم يجد الشعب متنفساً سوى النكتة لكي يفرج فيها عن كربه . لكن النكتة ليست مجرد تنفيس عن ضغط نفسي مرهق . بل سلاح يشهره الشعب كلما أحس أن الحكام يخنقون حريته ويطاردونه بالحديد والنار . وهي سلاح ذكي وخبيث لأنه من المستحيل العثور على مبتكر النكتة . لذلك تبدو النكتة وكأن الشعب كله قد ابتكرها .

من هنا كان اهتمام أجهزة قياس الرأي العام بالبحث عن النكات وتحليلها وتفسيرها . وغالباً ماتكتشف هذه الأجهزة أن النكتة ليست في

صالح الحاكم الذى سترفع إليه تقاريرها . وبذلك يستمر مفعول النكتة سارياً فى وجدان الجماهير بدون رد مقنع يحد من انطلاقة . وقد ظنت مراكز القوى أن فى إمكانها محاربة سلاح النكتة الشعبية بنفس السلاح عن طريق ابتكار نكات مضادة ونشرها بين المواطنين من خلال أجهزة التنظيم السياسى ووحداته المنتشرة فى كل مكان . ولكن مسعاها خاب فى هذا المجال . لأن الشعب ـ وإن كان يطلق النكات على نفسه فى الأزمات ـ إلا أنه ليس على استعداد لترويج نكتة كل هدفها الدفاع عن الحاكم وتبرير تصرفاته . وذلك فى الوقت الذى يطلق فيه الشعب النكات لأهداف سياسية خطيرة وليس لمجرد الاستمتاع برواية النكتة .

وعندما فشلت مراكز القوى فى مداواة الشعب بالتى كانت هى الداء . هرعت إلى إطلاق الإشاعات والقصص الخيالية على سبيل الانتقام من خصومها وخاصة هؤلاء الذين يعبرون عن الرأى العام الذى يتجلى فى النكات التى يطلقها المواطنون . ومع ذلك فالإشاعات ليست فى قدرة النكات وفاعليتها . لأن عنصر السخرية الحاد التى تشتمل عليه النكتة سلاح خبيث تقف أمامه الإشاعات فى عجز وسذاجة . وسرعان ماتموت الإشاعة عندما يعرفها الجميع لأن عنصر الإثارة فيها ينتهى بالانتهاء من العلم بها . أما النكتة فتسمتر بسبب عنصر السخرية والفكاهة المثير للإبتسام والضحك . ونحن نعلم قوة الميل الغريزى للضحك عند الإنسان .

والنكتة السياسية تعبير حضارى ومهذب عن الوحدة الوطنية فى مواجهة بطش الحاكم وتعسفه . لذلك يختلف موقف كل شعب من ديكتاتورية

حاكمه اختلاف بصمات الأصابع بحيث نستطيع القول بأنه ليست كل الشعوب تلجأ إلى النكتة . فبعض الشعوب تلجأ إلى التمزق والانحلال . والبعض الآخر يلجأ إلى الهروب والسلبية المطلقة إيثاراً للسلامة . أو يهاجر من وطنه . أو تنتابه حمى النعرات القومية كما حدث فى ألمانيا النازية عندما رسب هتلر فى وجدان الشعب الألمانى أنه أرقى وأسمى عباد الله على هذه الأرض . فى حين أن بعض الشعوب الأخرى تلجأ إلى الانقلابات الدامية والحروب الأهلية ومايسمى بانتحار الأمة عندما تفقد القدرة على التغلب على عجزها .

لكن بين شعوب الأرض كلها يبدو الشعب المصرى فريدًا فى نوعه بذكائه وسرعة بديهته ولماحيته ودعابته وروحه المرحة وظله الخفيف . وليس من شك أن هذه الخاصية العميقة نتيجة طبيعية لتراثه الحضارى العميق الضارب فى جذور التاريخ الإنسانى بصفة عامة . فالنكتة السياسية ليست سوى قدرة عجيبة على امتصاص الصدمات واجتياز المحن والارتفاع فوق الشدائد حتى تنتهى من تلقاء نفسها أو حتى يستعيد الشعب القدرة على الانتهاء منها . أى أن النكتة السياسية دفاع تلقائى وعفوى . عن مقومات الأمة وكيانها وتراثها وحضارتها وحريتها ضد كل يد متعسفة وديكتاتورية تحاول البطش والعسف وادعاء الألوهية .

ولعل من النكات التى تدل على عدم سلبية الشعب المصرى ـ بدليل أنها تسخر من سلبيته وفى الوقت نفسه تسخر من الإرهاب السياسى السائد ـ تلك النكتة التى انتشرت إبان سيطرة مراكز القوى والإرهاب الذى نشرته بين المواطنين الآمنين . تقول النكتة إن شخصًا استقل الأوتوبيس وعندما

جلس على المقعد تنهد فى حرقة وألم وحسرة . فإذا بالشخص الذى يجلس بجواره يبادله بقوله : إذا كنت حاتتكلم فى السياسة قوم من جنبى ياعم . فهذه النكتة على قصرها وحدتها . تدل على مدى الوعى السياسى العميق الذى بلغه الشعب المصرى . واستخدامه النكتة السياسية للسخرية من بطش حكامه ومن سلبيته فى الوقت نفسه .

والآن نأتى إلى إجابة السؤال الذى اتخذه هذا الفصل عنوانًا له وهو : لماذا اختفت النكتة السياسية من حياتنا ؟! قد يقول المغرضون ان الشعب فقد قدرته على المرح وإطلاق النكتة بسبب الضغوط الاقتصادية التى ترهق كاهله . لكن تفسيرًا مثل هذا لايخرج إلا من أفواه الحاقدين والموتورين الذين يتمنون عودة مراكز القوى والرجوع بالأمة إلا ماقبل ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ . لكن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال الحيوى ان الشعب المصرى لم يكن يستخدم النكتة السياسية على سبيل ممارسة هوايته فى تذوق روح الدعابة والمرح والسخرية . بل كانت فى يده بمثابة سلاح ذكى شهره فى وجه مراكز القوى .

وعندما تمت تصفية مراكز القوى فى ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . ترتب على هذه الثورة التاريخية إطلاق الحريات وتصفية الحراسات التى كانت سلاحًا تلوح به مراكز القوى من حين لآخر . وإغلاق المعتقلات بحيث لم يعد فى مصر كلها معتقل واحد . وحتى فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يدخل أى سياسى سابق المعتقلات التى أغلقت بلا عودة . برغم أن دولاً عريقة فى الديمقراطية مثل دول أوروبا الغربية مثلاً كانت تبيح لنفسها اعتقال أعضاء البرلمان فى أثناء الحرب .

ولم يقتصر الأمر فى مصر على تصفية الحراسات . وإطلاق الحريات . وإغلاق المعتقلات . بل تم إلغاء الرقابة على الصحافة وأصبح رئيس التحرير هو المسئول الأول والأخير عما يكتب فى جريدته أو مجلته . ثم خضنا تجربة تعدد الأحزاب لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بهدف إتاحة الفرصة كاملة للرأى الآخر لكى يعبر عن نفسه بمنتهى الحرية والديمقراطية . وبحثًا عن قنوات التعبير السليمة والصحية .

هكذا تمكن الشعب المصرى من العثور على قنوات التعبير الصريح الحر المباشر . لذلك سرعان ماأدرك بذكائه النادر أنه لم يعد فى حاجة إلى النكتة السياسية كأداة مباشرة وملتوية وخبيثة لإيصال رأيه العام إلى الحاكم . بل أصبح الطريق مفتوحًا ورحبًا بين السلطة والشعب ولم تعد هناك تلك الفجوة الواسعة بين السلطة والشعب لكى يعبرها الشعب بالنكتة السياسية . والدليل على التحام السلطة بالشعب : إغلاق المعتقلات . وإلغاء الرقابة على الصحافة . وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب التى تعبر عن رأى المواطن العادى وتشركه فى صنع القرار . لذلك كان من الطبيعى أن يتخلى الشعب المصرى عن النكتة السياسية ويلتفت إلى العمل الإيجابى الجاد المثمر .

* * *

الفصل الرابع

ديمقراطية التنفيذ وديمقراطية التنفيس

فى حياتنا تقاس كل الأشياء بقيمتها العملية . ونحن مهما تحاورنا وتجادلنا وعبرنا عن أفكارنا وآرائنا فإن العبرة أخيرًا بالمحصلة الفعلية لكل هذا الحوار . وهذا المقياس ينطبق أول ماينطبق على القيم الفعلية للديمقراطية التى تتعدى الحدود التقليدية لحرية الرأى والتعبير دون خوف من إرهاب أو قمع . فإذا كانت الديمقراطية مجرد التعبير الحر عن الرأى فانها فى هذه الحالة تتحول إلى أداة للتنفيس أو الامتصاص بحيث تقف عند هذه الحدود فقط . وبذلك لايكون هناك فرق بين ديمقراطية التعبير عن النفس وبين التعبير التلقائى الحر الذى يقوم به المريض فى حضور المحلل النفسى الذى يعتمد فى وظيفته العملية على إتاحة فرصة التعبير التلقائى لمريضه حتى ينفس عن مكبوتاته بحيث يصبح التنفيس هو الغاية الأخيرة للتعبير الحر .

أما بالنسبة للقيم الديمقراطية فى التعبير الحر للمجتمع ككل فيجب ألا تقف عند حدود التنفيس . وإلا تحولت الديمقراطية إلى أبشع أنواع الديكتاتورية المقنعة التى تعتمد فى أساسها على امتصاص الصدمات والنكسات والنكبات بل وتحويلها إلى انتصارات وانجازات . لذلك فالديمقراطية الحقة تقاس بنتائجها العملية فى نهاية الأمر . بمعنى أنه لابد أن تتحول حرية الرأى والتعبير إلى طاقة فعلية تشق الطريق الصحى والصحيح الذى يتعين على المجتمع أن يسلكه . وإلى رفاهية مادية ملموسة بالنسبة

للجميع . فلا يتركز الأمر فى مجرد الحديث أو الحوار أو الجدل أو الخطابة . وإلا تحولت الديمقراطية وحرية الرأى إلى مناقشات بيزنطية لايمكن أن تخرج عن دائرتها المفرغة .

ومن أخطر العوامل التى تهدد الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شكل صورى من أشكال التنفيس الاجتماعى . تبدو أمام أعيننا أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذيولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها . فالبيروقراطية لاتخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية جديدة طالما أنها لاتمسها من بعيد أو قريب . فهى لاتخاف من حرية الرأى والتعبير طالما أنها تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ . أى على طريقة « دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون طالما أننا نملك نفس الحق ولكن فى أن نعمل مانشاء » لذلك تتربص البيروقراطية دائمًا بالديمقراطية وخاصة إذا كانت وليدة استعدادًا للقضاء عليها أو لتحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراجل الرأى المكبوت تفاديًا لأى انفجار متوقع . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة تنفيذية فعلية . فإن البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة الممكنة وغير الممكنة حتى تقبع الديمقراطية فى عقر دارها وحتى تلزم حدودها الإسمية والشكلية .

وتكمن الخطورة فى أن الجموع لابد وأن تفقد الثقة نهائيًا فى الديمقراطية عندما ترى أنها لاتزيد عن حدود الحروف التى كتبت بها . أو الألفاظ التى نطقت بها . ومن ثم تبرز ضرورة إيجاد المنهج العملى والعلمى الذى يتضمن تحويل الديمقراطية إلى طاقة تنفيذية تدفع بالمجتمع إلى آفاق جديدة من مستوى المعيشة الراق . فالقيمة الفعلية لحرية الرأى تكمن فى رفع مستوى

المعيشة عمليًا سواء بالنسبة للمأكل أو المشرب أو الملبس أو التعليم . بمعنى آخر فإن حرية الرأى والتعبير ليست على موجات الأثير أو على صفحات الصحف والمجلات أو فى قاعات البرلمان . بقدر ماهى فيما يحصل عليه المواطن فعلاً فى حياته اليومية من خير ورفاهية .

من هنا نستطيع القول بأن حرية الرأى والتعبير أو بمعنى أشمل الحياة الديمقراطية عبارة عن مجرد وسيلة صحية للوصول إلى حياة أفضل هى بمثابة الغاية الحقيقية والفعلية لكل ممارسة ديمقراطية . وأول عقبة تقف فى طريق هذه الممارسة الصحية تتمثل فى الجهاز الحكومى الرهيب بكل رواسب البيروقراطية . فهو أخطر من مراكز القوى التى تم القضاء عليها فى ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . لأن مراكز القوى كانت ظاهرة للعيان وليست لها أية جذور ضاربة فى تربة المجتمع . أما خطورة الجهاز الحكومى فتتمثل فى أنه يشكل قطاعًا ضخمًا من القوى العاملة فى مصر . وفى الوقت نفسه لايوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت . فالموظف الكبير يختفى وراء الموظف الصغير . والصغير يحتمى بالكبير . والاثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين والبنود التى غالبًا مايعجز المواطن العادى عن تفسيرها لصالحه .

ومن المشاهد المألوفة التى نجدها فى المصالح الحكومية ذلك المشهد الذى نجده بين المواطن العادى الذى يعرف حقوقه ويطالب بها وبين الموظف الحكومى الذى يقف فى طريق مطالب هذا المواطن لغرض فى نفس يعقوب . وغالبًا مايكون الحق واضحًا وجليًا لكل ذى عينين . لكن إذا كان

هذا الموظف متأكدًا من أن مثل هذا المواطن لايملك أية سلطة تمكنه من إجباره على تلبية طلبه فإن المشهد غالبًا ماينتهى بالموظف وهو يصرخ فى المواطن بقوله : « اللى فى إيدك اعمله .. وماتعطلنيش أكثر من كده » . وكأن له وظيفة أخرى غير القيام بتلبية طلبات الجمهور المتردد على المصلحة الحكومية .

كيف إذن يتأتى للديمقراطية أن تتحول إلى طاقة تنفيذية . طالما أن الجهاز التنفيذى يرزح تحت هذه الضغوط البيروقراطية الرهيبة التى لافكاك منها إلا بإحداث هزة جذرية لهذا البناء المظلم الغامض فى الهيكل السياسى ؟! إن أى قرار يصدر على أعلى المستويات لابد أن يشق طريقه إلى التنفيذ عبر عوائق وحواجز بيروقراطية تبدأ بإمضاء الوزير ولجانه حتى كاتب الأرشيف وملفاته . وبطول هذه الرحلة الطويلة المنهكة يفقد القرار كل المقومات التى صدر من أجلها ويتحول إلى مجرد بند فى نشرة حكومية يفسره كل موظف على هواه . بمعنى آخر فإن السلطة التشريعية تجد نفسها عاجزة فى مواجهة السلطة التنفيذية . أى نعود مرة أخرى إلى المواجهة المباشرة والمستمرة بين الديمقراطية والبيروقراطية . فلاخير فى قرارات رائعة لاتجد طريقها إلى التنفيذ الفعلى والتأثير المباشر على الحياة اليومية للمواطن العادى .

والدليل على أن البيروقراطية المصرية العريقة مازالت تخرج لسانها للديمقراطية الجديدة الوليدة التى تحاول إرساء دعائمها . أن كل الصحف والمجلات أفردت الآن بابًا ثابتًا لبريد القراء حتى يعبروا فيه عن السلبيات والعقبات التى تعتور حياتهم اليومية . لكننا لم نجد حتى الآن صدى فعليًا من

المسئولين لكى يضعوا هذه الآراء موضع الاعتبار . وذلك على طريقة « دعهم يتكلمون طالما أننا نملك حرية العمل » . بل أن الوزير نفسه قبل أن يتسلم مقاليد وزارته . نجده يتصرف بشأن وزراء المعارضة فى حكومة الظل . فهو ينادى بكذا وكذا ويطالب بتطبيق كيت وكيت فى حين يتفجر منه الحماس رغبة فى تغييرات جذرية وتطورات ثورية . لكن بمجرد أن يتسلم مقاليد الوزارة يفاجأ بالسدود العالية من الطبقات المتراكمة . والتوقيعات المتسلسلة . والملفات المتراصة . واللجان المنعقدة . والأقسام الرئيسية . والإدارات الفرعية .... الخ من تسلسل الهرم البيروقراطى الذى يجلس الوزير على قمته . وعندما يصل القرار الوزارى إلى قاعدة الهرم يكون قد سقط عند السفح بلا حراك .

هذا هو الخطر الحقيقى الذى يتهدد كل محاولاتنا الجادة الآن فى إرساء دعائم ديمقراطيتنا الجديدة والصحيحة . إن الجهاز الحكومى البيروقراطى ـ سواء بحسن نية أو بغير ذلك . سواء بعلم أو بجهل . سواء بوعى أو بعدم وعى ـ يسعى جادًا لاحتواء كل بشائر الديمقراطية التى تهدف فى المقام الأول إلى ترويضه وتحويله إلى أداة تنفيذية طيّعة لتلبية طلبات الجماهير العريضة من الشعب . إن النتيجة التى ستسفر عنها الآن المواجهة الخفية بين الديمقراطية والبيروقراطية هى التى ستحدد شكل مجتمعنا فى المستقبل ولأجيال عديدة . ويجب علينا جميعًا العمل على إخضاع البيروقراطية للاتجاهات الديمقراطية الجديدة وخاصة أن الديمقراطية مازالت وليدة بينما تتمتع البيروقراطية بجذور راسخة فى تاريخنا الحديث والقديم على حد سواء . لدرجة أن بعض الباحثين أرجع هذه الجذور البيروقراطية إلى قدماء

المصريين حين سعى الجميع إلى التشرف بالعمل فى خدمة الفرعون .

وحتى لاتتحطم الديمقراطية وتتناثر بين صخور البيروقراطية . علينا أن نحيلها إلى طاقة تنفيذية وفعلية . فسعادة البيروقراطية لاتوصف عندما تتحول الديمقراطية إلى مجرد أداة للتنفيس وامتصاص الصدمات والأزمات بينما كل شئ فى الدولة يسير على ماهو عليه . من هنا تنشأ ضرورة إيجاد الجهاز الفعال الذى يستطيع متابعة التنفيذ العملى للقرارات والقوانين التى يجيزها مجلس الشعب س الشعب . عندئذ نستطيع القول بأن الديمقراطية أصبحت حقيقة واقعة فى حياتنا ، ويزداد شعورنا بها كلما ارتفع مستوى معيشتنا ، لأننا نكون بهذا قد وضعنا ديمقراطية التنفيذ فى المكان الذى تشغله ديمقراطية التنفيس ، بل وأصبحت الديمقراطية ممارسة يومية وفعلية لكل المواطنين على كل المستويات .

* * *

الفصل الخامس

حياتنا الحزبية .. عمل أم جدل ؟

بعد عودة نظام تعدد الأحزاب إلى الحياة السياسية فى مصر ، تصور الكثيرون أن المسألة لا تخرج عن نطاق فن الجدل والمناظرة بين الأطراف المتنافسة أو المتعارضة فى الساحة السياسية ، وأن المعركة تدور أساسًا بين من يسمون أنفسهم بأنصار اليمين وبين من يطلقون على أنفسهم أنصار اليسار ، فى حين يتحفز التيار الوسط بين الفريقين لإحباط خطط الذى يجلسون سواء على يمينه أو يساره . وتحولت المباراة إلى من منهم يهزم الآخر ويجلب إلى صفه أكبر عدد ممكن من المؤيدين . ونسى المتبارون أنهم مصريون أولاً .. وأخيرًا ، وأن العبرة بمن يعمل أو لا يعمل من أجل مصر ، فهى فوق كل الأحزاب والحزازات والتجمعات والاتجاهات .

والمسألة ليست مجرد جدل منطق ، وإنما هى قضية علمية أساسًا وتخضع لكل قوانين العلم الحديث ، وأى تجاهل لهذه القوانين يحول الجدل المنطق إلى كلام أجوف ، ومناقشات بيزنطية ، وأصوات لا معنى لها . ونحن لا نريد لعالمنا المعاصر أن يقول عنا إننا نستسهل الكلام ، ونستمتع به فى حد ذاته أكثر من القيام بالعمل الإيجابى المثمر . فالأمم لا تحقق وجودها بالكلام الرنان ، لأن عهد العنتريات والقصائد المشتعلة مضى وولى ، وأصبح الناس يستمعون فقط لصوت العقل والعمل وحده .

تحتم الأمانة الفكرية أن يعالج الواقع المعاصر بموضوعية علمية قائمة على تحليل الجوانب المتعددة لهذا الواقع دون محاولة لفرض مبادىء مسبقة أو قوانين جاهزة أو مقاييس مستوردة . فهناك قانون فى علم الحياة يقول إننا لو استوردنا نباتًا معينًا من بقعة أخرى وقمنا بزراعته فى التربة الجديدة دون مراعاة للظروف البيئية والجغرافية والبيولوجية الجديدة ، فسوف يحدث أمر من إثنين : إما أن يموت هذا النبات الجديد لعدم تمكنه من التأقلم مع الظروف المتغيرة ، أو أن يفسد التربة بتشعبه فيها وإدخاله لعناصر غريبة عليها . وما ينطبق على التربة الزراعية ينطبق على الشخصية القومية لأن القوانين العلمية يمكن أن تنطبق على مستويات متعددة وجوانب مختلفة من الحياة السياسية . فلا بد أن يوضع فى الاعتبار قانون السببية ، وقانون النسبية ، وقانون الاحتمالات والثوابت والمتغيرات ، ولا بد من الاستعانة بعلم التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع وكذلك علم النفس وعلم الحياة وكل العلوم التى يمكن أن تساهم فى تطوير الأمة وتقدمها دون مساس بخصائصها الجوهرية ، وأصالتها الفكرية ، وشخصيتها القومية التى تعد من الثوابت التى حرص عليها المفكرون والقادة على مر العصور وفى مختلف البقاع عن طريق التأصيل والبلورة والتجسيد .

ولا يوجد شعب على وجه هذه الأرض يستطيع أن يحيا بأصالة دون هذه الثوابت التى يفخر المواطن بالإنتماء إليها . وهذا لا ينطبق على شخصية الأمة بل ينطبق أيضًا على شخصية الفرد . وحكم الناس على شخصية فرد معين ينهض على الخصائص الثابتة المميزة لشخصيته ، أما إذا فقد هذه الخصائص فإن حكم الآخرين يصدر فورًا بأنه عديم الشخصية .

ونحن نعلم جيدًا كم يحمل هذا الحكم فى طياته من إهانة بالغة . ولنا أن ندرك الآن أنه لو فقدت أمة ما خصائصها القومية بحكم التبعية أو التقليد أو فقدان الثقة فى الذات . فماذا سيكون حكم الأمم الأخرى عليها ؟! واضح تمامًا أنه سيكون نفس الحكم الذى صدر على الفرد عديم الشخصية .

إن إنعدام الشخصية القومية لا يعنى إلا فقدان كل الضوابط والمقاييس والمعايير والأطر التى يمكن لأية أمة أن تعبر عن نفسها من خلالها . وبالتالى تصبح إمعة بين الأمم التى تفخر بأصولها وجذورها وتقاليدها . ومن الواضح أيضًا أن هناك بونا شاسعًا بين التقاليد والتقليد . فالتقاليد القومية تعنى المحافظة على تراث الأمة وحضارتها وثقافتها مع نظرة أصيلة على منجزات العصر والاستفادة من كل ما يمكن أن يضيف جديدًا نافعًا إلى هذا التراث . أى أن التقاليد الحقيقية تعنى الأصالة مع المعاصرة . أما التقليد فيعنى المعاصرة فقط . أى التقليد الأعمى الذى يجعل الأمة لا فى العير ولا فى النفير . وبالتالى تفقد وزنها بين مختلف شعوب العالم .

هذا هو المنهج الفكرى العلمى الذى يجب أن يطبقه أى حزب سياسى فى مصر . لأن أى منهج آخر ينادى بغير هذا لا بد أن يكون مغرضًا وحاملاً فى طياته المبادىء المستوردة الغريبة والتيارات الطبقية المغرضة التى لن تؤدى إلا إلى التبعية والتقليد والصراع والحقد وفقدان الثقة بالنفس وبالمستقبل وبالوطن . لأن أبناء الوطن الواحد سيشعرون أن لهم أولياء أمور يعيشون فى وطن آخر لا يمت إليهم إلا بصلة المعاصرة . ومن الطبيعى لأولياء الأمور هؤلاء أن يفكروا ويخططوا لهم كما لو كان الوطن قد فقد كل الكفاءات

القومية ، والعقول الوطنية ، والإمكانات الأصيلة . إن أى تفكير علمى بسيط لا بد أن يرفض هذه التبعية التى لا تهدف إلا إلى تدمير الشخصية القومية التى نمت وترعرعت على مر آلاف السنين منذ عصر بناة الأهرام وما قبلهم .

نحن لا نكتب هذا على سبيل إشعال النخوة الوطنية أو إثارة الشعور القومى على طريقة شعراء العرب فى العصر الجاهلى حين أرسلوا القصائد حممًا نارية لإلهاب الحماس القبلى حتى يهب أبناء القبيلة للزود عن حياضها ، لكننا نسجل هذا لأنه المنهج الفكرى والعلمى الوحيد الذى يمكن لأية أمة أن تعتمد عليه فى اللحاق بركب العصر الحضارى . هذا الركب الذى لا يفسح مجالاً للتابعين والمقلدين واللاهثين وراء أمجاد الآخرين . وإذا أردنا أن نلحق بالركب وأن نتبوأ مكانتنا العالية القديمة فلا بد من دراسة واقعنا وتاريخنا وشخصيتنا دراسة علمية عملية موضوعية منهجية تستفيد من إنجازات الآخرين دون الوقوع تحت أية مؤثرات دخيلة أو إيحاءات مدسوسة .

من هنا يتبين لنا أن الجدل الساخن القائم بين إتجاهات اليمين والوسط واليسار فى حياتنا الحزبية ليس إلا من قبيل المناقشات البيزنطية التى تستمتع بالجدل كهدف فى حد ذاته . لذلك فالمقياس الوحيد الذى يمكن أن نقيس به صلاحية أى حزب سياسى قائم أو قادم يكمن فى الأعمال التى يقوم بها بالفعل وليست فى الأقوال التى ينثرها ذات اليمين وذات اليسار . لقد آن الأوان أن نسمع عن حزب وضع برنامجًا ضخمًا لمحو الأمية ، وأنه قائم على تنفيذه بالفعل من خلال أجهزته وأعضائه المنتشرين فى المحافظات

والقرى . كما نريد أن نرى حزبًا آخر يقوم بالتوعية فى ميدان تحديد النسل تفاديًا للانفجار السكانى الذى يدق الأبواب فى عنف وقسوة بعد أن أصبحنا نزداد أكثر من مليون نسمة كل عام . نتمنى أيضًا أن يقوم حزب آخر بتجنيد الشباب لتعمير الصحارى ، وشق الترع والقنوات ، وتمهيد الطرق والشوارع كإثبات عملى لقداسة العمل اليدوى التى أهدرتها دهاليز المكاتب الحكومية التى تجلس إليها معظم الطاقات المنتجة فى بلدنا . وعلى سبيل المثال فإنه يكفى أن يتبنى حزب واحد قضية الثورة الإدارية أو قضية الأمن الغذائى وأن يقوم على تحقيقها عمليًا لكى يدخل تاريخ مصر المعاصر من أوسع أبوابه . فالحياة الديمقراطية لا تعنى الاكتفاء بحرية الكلام والتعبير عن الرأى المختلف ، بقدر ما تعنى حرية السلوك المادى الملموس ، وضرب المثل الأعلى فى المجال العملى لخدمة الوطن .

باختصار آن الأوان للابتعاد عن المجال النظرى المريح والخوض فى الميدان العملى المرهق . فالأمم لا تبنى بالأقوال ، لكنها تنهض على الأعمال الإيجابية المثمرة . أما إذا إقتنعنا بمعسول الكلام وحلو المنطق ، وأى طرف فينا سيقهر الطرف الآخر بمنطقه المتماسك الصارم ، فسيكون مثلنا فى ذلك مثل أهل بيزنطة الذين كانوا يتجادلون عن أيهما خلق أولاً : البيضة أم الكتكوت ، فى حين كان العدو يدق أبواب بلادهم . ما الفائدة إذن من أن نلعب لعبة اليمين واليسار بينما نعانى من مشكلات الجهل والفقر والمرض ؟! هذا الثلاثى الرهيب الذى مازال يجثم على صدورنا منذ مئات السنين .

تلك هى المسئوليات الجسيمة التى تفرض نفسها على أية أحزاب قائمة أو

قادمة ، وأى تهرب من مواجهتها وحلها جذريًا لن يعود إلا بالوبال على حياتنا الحزبية التى ستضمر عندما ينقسم مجلس الشعب إلى مجلس وشعب يعيش كل منهما فى واد منفصل تمامًا عن الآخر . فالخوف ليس من الانقسام داخل مجلس الشعب إذ أن هذا أمر طبيعى ، لكن الخوف الحقيقى من الإنقسام خارج المجلس عندما يشعر الشعب أن المجلس يقول كلامًا لا يمت إلى واقعه بصلة .

نحن لا نملك إمكانية الترف الفكرى الذى تتصارع فيه النظريات السياسية والعقائد الاجتماعية المتعددة ، لأننا لم نحل بعد أبجديات البناء الحضارى التى لا يختلف حولها إثنان . وعندما نتخلص من الجهل والفقر والمرض فإنه يحق لنا ممارسة الترف الفكرى المتمثل فى اتجاهات اليمين أو تيارات اليسار وما يتفرع منها من وسط اليمين أو يمين اليسار ، إلى يسار اليمين ، إلى يمين الوسط ، إلى يسار الوسط إلى آخره من تقسيمات اللعبة الحزبية . أما الآن فالعبرة بمن يعمل من أجل مصر ومستقبلها الذى انتظر طويلاً .

* * *

الفصل السادس

المعارضة مسئولية وليست بطولة

إن من يستعرض دورات مجلس الشعب التى انعقدت فى أعقاب ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ واستمرت حتى حل المجلس لبداية مرحلة السلام الجديدة تمامًا علينا فى مايو ١٩٧٩ ، يكتشف بوضوح المفهوم الخاطىء الذى لازم سلوك المعارضة وفكرها فى مجلس الشعب . فلقد إتضح أن مفهومنا للمعارضة مازال متخلفًا عن المعنى الحضارى الذى أدركته الشعوب المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، إذ أننا حتى الآن نعتقد أن المعارضة تنهض على مبدأ «خالف تعرف» ، وهو مبدأ طفولى غير ناضج ولابد أن تنتج عنه كل المهاترات والتشنجات التى قد لا تخطر على بال أحد . فهناك بون شاسع بين المعارضة والاستعراض ، بين حمل المسئولية وحب الظهور ، بين الامتلاء الفكرى من الداخل والجعجعة النابعة من ضيق الأفق والانحيازات الشخصية .

ولا شك فإن شخصية المعارض من أجل المعارضة فقط تتحول إلى شخصية مثيرة للضحك والسخرية بل للرثاء وذلك فى البلاد التى تتمتع بكل الضمانات الديمقراطية التى تحفظ للمواطن أمنه وكرامته ومستقبله ، والتى تمنحه فرصة التعبير الحر عن رأيه دون خوف من أذى أو إرهاب أو بطش . فأين البطولة إذن فى تقديم الرأى الآخر أو الاتجاه المخالف ؟ إن المعارضة تلبس أثواب البطولة فقط فى الدول ذات النظم الشمولية

والديكتاتورية . ذلك أن الذى يجرؤ على معارضة أو مخالفة الاتجاه الشمولى المسيطر يعرض نفسه وأسرته ومستقبله للاعتقال أو السجن أو النفى أو البطش أو التعذيب أو الموت . بل إنهم فى بعض البلاد الخاضعة للنظام الشمولى يعتبرون المعارضين منشقين وبالتالى تنطبق عليهم كل القوانين التى يحاكم بمقتضاها الخارجون على المجتمع والقانون . أما فى البلاد التى تقدس حقوق الإنسان فإن المعارضة تتحول إلى مسئولية علمية عملية بحيث تساهم فى الإضافة والتخطيط والبناء ودفع عجلة الإنتاج والتطور ، لا أن تهدم ما تبنيه الحكومة لمجرد أنها خارج الحكم والسلطة .

وفى مصر أكدت ثورة التصحيح والممارسات التى تمت بعدها أنه لا رجعة فى الديمقراطية والحرية ، ولا عودة إلى المعتقلات والحراسات والإجراءات الاستثنائية . وبهذا لم تعد هناك ثمة بطولة فى إبداء الرأى المعارض . بل إن المعارض الذى يستعرض بطولته الوهمية الجوفاء أمام زملائه أعضاء مجلس الشعب يتشابه تمامًا مع شخصية دون كيشوت الذى إنطلق لمصارعة طواحين الهواء لأن خياله المريض أوحى إليه بأنها مردة أو عمالقة ، وعليه أن يحمل قدره ويصارعها بسيفه من أجل إنقاذ البشرية المعذبة والمهددة . فصاحب الرأى الآخر - منذ ثورة التصحيح - يستطيع أن يعبر عن رأيه ماشاء له التعبير وهو متأكد تمامًا أن شيئًا لن يمس أمنه وحياته من قريب أو بعيد . هنا تكمن المعارضة كمسئولية قومية تساند وتدعم وتوجه وتختلف إذا رأت أن هناك ما يدعو إلى الخلاف أو الإختلاف من أجل المصلحة القومية العليا . فهذه المصلحة هى العبرة أو الإطار الذى لابد أن تتحرك داخله كل تيارات الرأى العام .

ولعل إرتباط مفهوم المعارضة بالمواقف البطولية يرجع إلى مراحل الحياة السياسية التى مرت بها مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . فقد سيطر على مصر فى تلك الفترة التحالف الثلاثى الممثل فى الاستعمار والسراى والإقطاع . وكانت الأداة التى إستخدمها هذا التحالف فى البطش بمن يقف فى طريق أهدافه وأطماعه هى البوليس السياسى الذى تحول إلى سيف مسلط على كل من ينتقد الاستعمار أو يعيب فى الذات الملكية أو يهاجم الحكومة . هذا على الرغم من أن ظاهر الأمور فى تلك الفترة كان يوحى بالحرية والديمقراطية والليبرالية والحياة النيابية المتحضرة .

وبعد قيام ثورة يوليو تطلع الناس إلى حياة نيابية حقيقية تنهض على إحترام الرأى الآخر ، والحفاظ على كرامة صاحبه وأمنه . وقد شجعهم على هذا التطلع أن المبدأ السادس والأخير من مبادىء الثورة كان ينص على إقامة حياة ديمقراطية سليمة . لكن النظام الثورى الجديد فشل تمامًا فى بناء مثل هذا النوع من الديمقراطية الصحيحة بسبب الاتجاه الخطير الذى إنساق خلفه والذى قسم الناس إلى أهل للثقة وأهل للخبرة . وأصبح رأى أهل الثقة هو الرأى السائد حتى لو لم يكن قائمًا على أية خبرة أو دراية أو علم . بل نسى القائمون على الحكم أن الثقة والخبرة هما وجهان لعملة واحدة هى المنهج العلمى السليم . وكان نتيجة ذلك أن اختلط الحابل بالنابل ، وتحول كل من يعارض أهل الثقة إلى منشق أو مارق أو خارج على النظام الثورى وبالتالى فالاعتقال أو التشريد أو التعذيب أو السجن أو الموت فى إنتظاره . وبمرور الزمن تحول أهل الثقة إلى مراكز للقوى سيطرت تمامًا على إدارة دفة الحكم وقضت تمامًا على كل معارضة سواء فى العلن أو فى الخفاء . وكان

الناس يحاسبون فى أحايين كثيرة على مجرد همساتهم أو لفتاتهم أو نظراتهم .

من هنا كان ارتباط مفهوم المعارضة بالمواقف البطولية حتى لو كانت معارضة سلبية تمامًا أو مجرد همسات أدت بصاحبها إلى المعتقل . لكن آن الأوان لهذا المفهوم أن يختفى من حياتنا وذلك بعد قيام ثورة التصحيح ، وإغلاق المعتقلات ، وإلغاء الحراسات ، وإطلاق حرية التعبير عن الرأى المعارض ، وإقامة الديمقراطية على أسس ثابتة راسخة ، وإعلان حقوق الإنسان المصرى حتى لا يمسسها حاكم فى المستقبل القريب أو البعيد . لذلك فإن تعميق الديمقراطية يعنى أساسًا مفهومًا حضاريًا وعلميًا لمعنى المعارضة السياسية سواء كانت فى جلسات مجلس الشعب أو على صفحات الصحف أو على موجات الأثير أو فى المحافل العامة .

إننا نعيش فى عصر العلم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . وأهم ما يميز العلم هو بحثه المتجرد عن الحقيقة الموضوعية أينما كانت وحيثما وجدت ، حتى لو لم تكن متمشية مع الأهواء الذاتية والأغراض الشخصية المؤقتة . وهذا المفهوم العلمى ينطبق على الحكومة كما ينطبق بنفس الدرجة على المعارضة . وهذه الحقيقة الموضوعية تتمثل فى المصلحة القومية العليا ، وهى حقيقة لا يختلف حولها إثنان فى دول الحضارة المعاصرة . قد يختلف طريق الوصول إليها ، أو قد تختلف النظرة إليها بحكم قوانين النسبية التى تتحكم فى حياتنا ، لكن جوهرها يظل واحدًا فى نهاية الأمر طالما أن النيات خالصة ، وطالما أن التفكير موضوعى وعلمى ، وطالما أن حب االوطن هو رائد الجميع . فالاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية . وكل من يرفع لواء الرأى الآخر عليه أن يدرك أن الصمت من ذهب إذا كانت الحكومة

تطبق المنهج العلمى السليم فى تنفيذها للأهداف القومية العليا . بل على صاحب الرأى الآخر ـ فى هذه الحالة ـ أن يساند وأن يقدم كل المساعدات الممكنة حتى تنطلق السفينة بأقصى سرعتها . هذا لا يعنى حجرًا على حرية إبداء الرأى المعارض ، وإنما يعنى أن يكون الرأى موضوعيًا وعلميًا قبل أن يكون رأيًا معارضًا ومخالفًا .

وإذا كان من المقرر أن حرية المعارضة مكفولة ، ولكل إنسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل إبداء الرأى الحر ، وأن النقد الذاتى والبناء ضمان لسلامة البناء الوطنى ، إلا أنه من المقرر كذلك أن تكون هذه الممارسة الديمقراطية فى حدود القانون ، وفى إطار الإلتزام الكامل بالمبادىء الأساسية التى أعلنتها ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ من توكيد لحرية الفرد ودعم للممارسة الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية والشرعية ، مع الإلتزام بتحقيق سيادة القانون . ومن ذلك فإن الحرية لا تعنى غياب القانون ، كما أن سيادة القانون لا تشكل حجرًا على الحرية . فالحرية جوهر والقانون سياج من حولها يحميها ، ويحمى ممارسيها ، كما يحمى القيم والمقومات الأساسية للمجتمع ، وعلى الخصوص الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، والاشتراكية الديمقراطية .

ومهما كان الاختلاف حول مفهوم المصلحة القومية العليا ، فإن وعى شعبنا العريق المعزز بسلطة الدولة النابعة من إرادته ، قادر على أن يبت ويحسم بما يضمن حق إبداء الرأى الآخر لكل المواطنين فى ظل سيادة القانون ، فذلك وحده هو الذى يشكل خطًا فاصلاً بين الحق والباطل .

وبين الأصالة والزيف . ولا شك فإن المعارضة السياسية المتحضرة يمكن أن تمارس بالقدر الذى يتكون به الرأى العام بحرية ، ويعبر عن نفسه تعبيرًا صادقًا كاملاً ، وهذه الحرية فى التعبير والتصرف يجب أن تكون قائمة على إدراك جميع الحقائق المتعلقة بالقضايا ذات النفع العام ، بذلك يكون تصديق الرأى العام على القانون تصديقًا واقعيًا وعلميًا . ونحن نعلم أنه بدون مساندة الرأى العالم للقانون فلن تصبح له أية سيادة من أى نوع لأنه سيكون فى هذه الحالة حبرًا على ورق . وأيضًا فإنه بدون تكوين رأى عام ، يصعب المحافظة على القيم الاجتماعية ، والضرورات الأخلاقية ، والروح المعنوية العالية لأبناء الوطن الواحد . بل يصعب على السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب ، والسلطة القضائية ممثلة فى الهيئة القضائية ، والسلطة التنفيذية ممثلة فى الأجهزة الحكومية ، أن تقوم بواجبها على الوجه المنشود . بل إن الصحافة بدورها تتحول إلى سلطة رابعة . لذلك فالطريق الأمثل الذى يتحتم على المعارضة أن تسلكه يتمثل فى استيعاب أبعاد الرأى العام ثم التحرك على هديه . بمعنى آخر فإن الرأى العام هو التعبير الصادق عن المصلحة القومية العليا ، وهو النسيج الذى تصنع من مادته القوانين فى المجتمع الديمقراطى السليم . لهذا إشترطت الدول الديمقراطية فى دساتيرها أن تعرض القوانين التى تصدرها السلطة التنفيذية فى غيبة البرلمان على الهيئة التشريعية فى أول دورة مقبلة فإذا وافقت عليها استمر العمل بها ، وإذا لم توافق عليها ألغيت على الفور .

وفى الواقع فإن هناك تفاعلاً عضويًا بين الحكومة والمعارضة فى الدول المتحضرة ، فكلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به فى أثناء الممارسة الديمقراطية .

فالمعارضة حين تحمل مسئوليتها القومية وتحدد موقفها الوطنى فإنها تؤثر فى الجماهير كما تؤثر فى الحكومة . وفى الوقت نفسه تحس نبض الجماهير من خلال مدى التجاوب ودرجاته معها . لذلك تتأثر المعارضة بميول واتجاهات الجماهير وبالتالى فإنها تعدل سياستها وفقًا لمتطلبات الرأى العام . أما المعارضة المغرضة أو الغبية أو الجاهلة فتحاول فرض سياستها على الحكومة وعلى الرأى العام وذلك بالتأثير فيهما دون التأثر بهما . أى أن العلاقة هنا غير عضوية بمعنى أنها من طرف واحد فقط . والمعارضة الوطنية الموضوعية الناضجة التى تدخل تغييرات حيوية وضرورية فى المجتمع إنما تعتمد على الرأى العام الموجود بالفعل أو المتوقع مستقبلاً . وهذا النوع من المعارضة ذو بصيرة ثاقبة . ونظرة عميقة تعرف مقدمًا أن هذه التغييرات ستلقى تأييدًا من الجمهور .

وفى عصر السلام لا يستمع الناس إلا إلى صوت العقل المنطق الموضوعى ، وهذا يعنى نهاية المواقف البطولية الجوفاء التى أغرم بها نجوم المعارضة ، لأن المسألة لم تعد مجرد استعراض بل تحولت إلى مسئولية قومية خطيرة قوامها المنهج العلمى والتخطيط المدروس والتفكير العملى الذى يؤمن أن الصالح العام للوطن هو المحصلة النهائية للمصالح الشخصية للمواطنين ، وأنه لا تعارض بين الجزء والكل ، وإنما تتفاعل كل العناصر الصحية لما فيه خير الأمة وأمنها ورخائها بعد أن انقشع شبح الحرب والخراب والتدمير .



الفصل السابع

الديمقراطية لاتعني التسيب

فى فترات الانتقال من نظام الحكم الشمولى إلى الديمقراطى . يدخل بعض الناس فى مرحلة تشبه حالة انعدام الوزن التى يصاب بها رواد الفضاء عندما يخرجون من نطاق الجاذبية الأرضية . ففى نظام الحكم الشمولى يتحول الحاكم إلى مركز الثقل والجاذبية لكل مواطن فى البلاد . فالجميع يدورون فى فلكه سواء بدافع الرغبة أو الرهبة . وتصاب الإرادة الشخصية بالشلل . ويصبح الهم الأول للجميع هو التسبيح بحمد كل مايفعله الحاكم الديكتاتور . لكن انتهاء الحكم الديكتاتورى وتحول البلاد إلى النظام الديمقراطى يصعب على بعض الناس . وأحياناً معظم الناس . أن يتكيفوا مع جو الحرية الجديدة . وخاصة إذا كانت الحرية قد جاءت إليهم فى عقر دارهم من غير أن يجاهدوا فى الحصول عليها . والقاعدة تقول إن من يحصل على شئ دون أن يتعب فيه . فلن يقدره حق قدره . وربما أساء استغلاله إلى أبشع الحدود .

من هنا تجئ مرحلة انعدام الوزن التى تصيب الناس بالدوار . وتجعلهم عاجزين عن التفريق بين الديمقراطية والتسيب . بين الحرية والفوضى . وهذا يرجع بطبيعته إلى افتقارهم إلى الممارسة الديمقراطية اليومية لمدة طويلة . مما يفقدهم القدرة على إدراك دور السلوك الإنسانى المتحضر . لذلك فرحلة الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية تحتاج إلى تحول

تدريجي يكون بمثابة تربية وتدريب للناس لكي يتشربوا بالروح الديمقراطية الحقة التي هي أبعد ماتكون عن روح الغابة . وإذا كان القانون يتغاضى في النظم الديكتاتورية عن بعض مظاهر التسيب التي قد يرى الحاكم التغاضي عنها لاعتبارات شخصية يراها هو ، فإن القانون نفسه في النظم الديمقراطية يضرب بيد من حديد على كل مظاهر التسيب ، لأنه لايوجد من هو فوق القانون وهذا يوضح أن المعايير والقوانين الديمقراطية أقوى بكثير من تلك التي يفرضها النظام الديكتاتوري .

إن الديمقراطية في جوهرها نظام اجتماعي أخلاقي قوامه المساواة والعدل والخير والحرية ، أي أنه تستمد مقوماتها الأيديولوجية من الأخلاق والمثل والمبادئ الانسانية . يقول جون ديوي إن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي يحدد إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فمجالها في الممارسة أوسع من هذا بكثير ، فهي على المستوى الاجتماعي العام أو المستوى الفردي الخاص أسلوب لممارسة الحياة اليومية ، وطريقة للنظر إلى الأشياء ، والإحساس سواء بالمجتمع المحلي أو بالإنسانية جمعاء .

إنها أسلوب لسلوك الإنسان سواء حيال أسرته أو حيال بني جنسه . لذلك فهي تتركز حول الاعتراف بالكرامة الإنسانية ، وفي هذا يقول هارولد لاسويل إن الديمقراطية هي المجتمع الذي ينهض بنيانه على الاحترام المتبادل . أما التسيب فلايعني سوى الاعتداء على حقوق الآخرين كلما سنحت الفرصة لذلك . ومأساة التسيب أنه يوثر بطريقة شعورية أو غير شعورية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد مسلكه بصفة عامة ، ابتداء من

تصرفاته اليومية ، مثل معاملته لأطفاله أو لخدمه أو لمن هم أقل منه مرتبه فى المجتمع حتى الأهداف الكبرى التى يريد تحقيقها فى حياته . والبديل الصحيح الوحيد الذى يمكن أن يحل محل التسيب يتمثل فى الممارسة الديمقراطية بكل أبعادها المتعددة . وفى هذا يقول الرئيس السادات فى « ورقة أكتوبر » :

« نحن نعلم أن الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديمقراطية لاتمارس فى فراغ . بل لابد من إطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التى تخص أمور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية » .

وتكمن قيمة الديمقراطية فى جانبها الخلقى والعملى فى آن واحد . فهى تستند إلى أسس أخلاقية قوامها التحرر من الخوف مع الضبط والربط ، بحيث تتحول الحكومة إلى مجرد أداة لتنظيمها وتنشيطها وتشجيعها . وهى بهذا تدرك تماماً المدى الذى يمكن أن يصل إليه الخوف فى تدمير كل طاقات الإنسان الابداعية وتخريبه من الداخل بحيث يتحول إلى مسخ لاشخصية له . وبالتالى ينهار صرح الوطن كله بحكم قيامه على أكتاف المواطن الذى أعجزه الخوف عن القيام بأى عمل قومى مثمر . والمواطن الذى فقد إرادته وحريته لايمكن أن يكون مسئولاً ، لأن المسئولية هى الوجه الآخر للحرية . من هنا كان التحرر من الخوف لايعنى التسيب أو التحرر من المسئولية ، وإنما على النقيض من ذلك تماماً . إنه يعنى المزيد من المسئولية الحقيقية بحكم انتفاء وجود مايعوق حملها .

وعلى هذا تعد الديمقراطية أول نظرية للحكم فى التاريخ الحضارى تجعل من كرامة الإنسان مبدأ . وتضمن المساواة السياسية بين الناس بحيث لايتعدى فرد على آخر من خلال ممارسة أساليب الإرهاب والتخويف. فالديمقراطية تعترف بالفردية . لكن الفردية ليست كل شئ لأن الديمقراطية تعمل فى الوقت نفسه على خلق مجتمع مفتوح يتيح للجماهير شتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبرز كل الأمكانات المتاحة .

ولاشك فإنه لاتوجد أسس أخلاقية أروع من تلك التى تعمل على النهوض بالكائن البشرى . وتمنحه الاحترام والعدالة والأمان والحرية والمساواة وهى مثل عليا تملك من القوة مايجعلها تلقى قبولاً فى نفوس الناس على اختلاف بلادهم وعصورهم .

أما الجانب العملى للديمقراطية فيكمن فى التحرر من الخوف والتهديد المستمر . وبذلك ينتقل الإنسان إلى مرحلة الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهذا الاستقرار يتنافى تماماً مع أى مظهر من مظاهر التسيب الذى لايمكن أن يتمشى مع أخلاقيات الممارسة الديمقراطية . والتقدم الحضارى بطبيعته لايحتمل النكسات أو التكرار أو التراجع أو التشتيت أو غير ذلك من النتائج الحتمية المترتبة على تفشى التسيب . وبرغم الهجوم الشديد الذى واجهته الديمقراطية على أيدى دعاة الديكتاتورية والفاشية بحجة أن الديمقراطية لاتعنى سوى التسيب والفوضى وحكم الدهماء . فقد أثبت التاريخ أن النكسات ومظاهر التسيب وأعمال العنف المنافية للإنسانية والمبادئ الأخلاقية لاتقع إلا فى البلاد التى تخنق الديمقراطية داخل حدودها . لذلك فالدول الديكتاتورية والفاشية لاتتمتع بعنصرى الاستقرار

والاستمرار برغم أهميتها المطلقة فى التطور الحضارى . لأنه بزوال شخصية الديكتاتور ينهار النظام أو يتصدع على أحسن الفروض . ومن هنا تبدأ القلاقل والاضطرابات . إذن فالديكتاتورية نظام ظاهره الضبط والربط وجوهره التسيب والفوضى . فى حين تبدو الديمقراطية على النقيض من ذلك تماماً رغم رفضها المطلق لاستخدام سلاح الارهاب والتخويف .

وبالمفهوم البسيط المباشر فإن الديمقراطية هى تحويل الأخلاق من مجرد مبادئ إلى ممارسة عملية ويومية . وقد عبر ودرو ويلسون عن هذا بقوله إن « حبنا للديمقراطية ينهض على اهتمامها بالأخلاق . ولميلها الطبيعى إلى احترام تطلعات الانسان العادى إلى درجات عالية من السعى لتحقيق ذاته » ولم تثر الديمقراطية اهتمام الزعماء السياسيين من أمثال ويلسون فحسب . بل نجد شاعراً مثل وولت ويتمان يقول إن الهدف الأسمى للديمقراطية يكمن فى تحرير الإنسان من الخوف والضغط بهدف الوصول به إلى درجة الكمال الأخلاق . وليس فى مجرد التركيز على العمل السياسى . فالديمقراطية هى مدرسة تدريب « لصنع بشر من الدرجة الأولى » على حد قول ويتما الذى يتساءل :

« هل كنت تظن ياصاحبى أن الديمقراطية مقصورة على الانتخابات والسياسة والانضمام إلى هذا الحزب أو ذاك ؟! أستطيع أن أؤكد لك أن الديمقراطية لاتستخدم فى هذا المجال إلا لكى تثمر أخلاقياً فى أرقى صور المعاملة بين الناس . وفى تفاعلهم الحى مع معتقداتهم فيما يختص بالدين والسلوك والمعاهد والمدارس . هذا لكى تسود الديمقراطية على جوانب الحياة الخاصة والعامة على حد سواء »

ويعتبر فرنسيس ويلاند أن الديمقراطية من أهم عناصر علم الأخلاق بحكم تركيزها على تحرير الإنسان من الخوف ووضعه مباشرة أمام مسئوليته القومية والتزامه الخلقى . يقول ويلاند فى كتابه « عناصر علم الأخلاق » :

« يخلق الناس جميعاً فى ظروف تسودها المساواة التامة . وكل انسان يخلق متمتعاً بحق الاستفادة من الميزات التى أنعم بها الله عليه . مثله فى ذلك مثل أى إنسان آخر . وأعتقد أن كلامى هذا من الوضوح بحيث لايقبل أى جدل » .

ونستطيع القول بدورنا إن الحدود بين الديمقراطية بأخلاقياتها والتسيب بلا أخلاقيات . حدود فاصلة وواضحة ومحددة بحيث لاتقبل أى جدل .

* * *

الفصل الثامن

أخلاقيات الممارسة الديمقراطية

من الأمور البديهية أن الأخلاق لايمكن أن تكون لها وجود فعلى إذا لم تجد الأفعال المادية الملموسة التى تجسدها وتحيلها إلى واقع ملموس ومقنع . وهذه الأفعال لايمكن للفرد أن يقوم بها إلا إذا أتيحت له الحرية الكفيلة بممارستها والتى تجعله مسئولاً عنها أمام المجتمع . أما إذا لم يملك الفرد مثل هذه الحرية فليست هناك أية مسئولية أخلاقية تقع على عاتقه . لذلك فإن الممارسة الديمقراطية الحقة تعد المناخ الصحى الوحيد الذى يمكن أن تزدهر فيه القيم الأخلاقية . فلا يمكن لمجتمع يعانى من الارهاب ، والكبت ، والحرمان أن يهتم بالأخلاق لأن وجودها يتنافى مع وجود كل ماينتهك حرمة الإنسان . وهذا مايشكو منه ألبرت شفايتزر فى كتابه « انهيار واحياء الحضارة » عندما يقول :

« لقد دخلنا فى عصر ضاع فيه الشعور بالقانون وقوته ، وخلا من الإحساس بالالتزام الخلق . فالمجالس النيابية تنتج لوائح تناقض فكرة القانون ، والدول تعامل رعاياها دون مراعاة أو شعور بالقانون . والذين يقعون تحت وطأة دولة أجنبية يعاملون معاملة الخارجين على القانون . فلا احترام لحقهم الطبيعى فى الوطن وفى الحرية أو فى المنزل أو العمل أو الغذاء أو أى شئ آخر . نعم لقد أصبح الإيمان بالقانون أثراً بعد عين » .

من هنا كان إصرار الرئيس السادات على المناداة بمبدأ الممارسة الديمقراطية وتطبيقه بالفعل من خلال سيادة القانون ، وبناء دولة

المؤسسات حتى لاتنتهك حرمة الإنسان المصرى . بل يأخذ من سيادة القانون سياجاً يحميه من كل عسف . وهذا يؤدى بدوره إلى الالتزام الخلقى الذى يقع على عاتق الانسان فى هذه الحالة التى ينتفى فيها أى عذر له بالخروج على الضرورات الأخلاقية التى التزم بها المجتمع وسار على هديها . والحضارة الإنسانية لاتتقدم إلا بالاعتماد على هذين العنصرين : الحرية والمسئولية ، وأى التزام خلقى يرتبط بالمدى الذى يمارس فيه الإنسان حريته ثم مسئوليته عن حدود هذه الممارسة . بل إن الحضارة فى جوهرها أخلاقية . ومشكلة الحضارة مشكلة أخلاقية . وعلى الرغم من روعة مابلغه العصر من تقدم فى النواحى الصناعية والمادية ، ومن اتساع فى المعارف والقدرات العلمية . فإن كل هذا لايشكل جوهر الحضارة . أى أنه لن تكون للإنسان قيمة حقيقية بصفته كائنًا إنسانيًا إلا من خلال كفاحه ليكون على خلق عظيم . فإذا ضاعت هذه المعايير الأخلاقية من حياة الإنسان انهارت الحضارة الإنسانية من أساسها ولن نتمكن من إعادة بناء حضارتنا على أساس ثابت وطيد إلا إذا أخذ الإنسان فرصته كاملة فى تحقيق ذاته ووجوده بلا أى عسف أو كبت .

وللحصول على هذه الفرصة لابد من توافر شرطين . هما : ممارسة الحرية والالتزام بالمسئولية فى الوقت نفسه . وهو مانسميه بسيادة القانون التى تعد الجوهر الحقيقى للممارسة الديمقراطية . فليس القانون سوى التقنين المركز للقيم الأخلاقية . لأنه يحدد دائرة الحرية التى يتحرك داخلها الانسان بالمسئوليات المحيطة بها . وبسيادة القانون تتوارى الفروق بين الحرية والضرورة . وتتسق فى ظلها الإرادة العامة والإرادة الخاصة . فليس

الإنسان حرًا بطبيعته حرية مطلقة لاتحدها عوائق أو تقف دونها سدود . فالتاريخ لايعرف تلك الحرية المطلقة حتى فى حياة البداوة .

وسيادة القانون هى تنظيم للحرية فى إطار أخلاقى واجتماعى يكبح نوازع الشر . وطغيان الهوى . وضراوة الغرائز . فالقانون والآداب العامة هما قوام المثل الأعلى للحرية . ولايناقض الحرية أن تكبح النوازع الشريرة . فإن فى كبحها وقمعها سياجًا ووقاء للحرية التى تتحقق فى ظل الممارسة الديمقراطية . وهذه الممارسة الضرورية تفرض القانون على الفرد تماماً كما تفرضه على الدولة . وبذلك تعترف بكرامة الفرد كما تحافظ على كيان المجتمع . وفى هذا يقول هارولد لاسويل : إن الديمقراطية هى المجتمع الذى ينهض بنيانه على الاحترام المتبادل .

إذن فالاخلاقيات الديمقراطية تهدف إلى احترام الانسان وتقييمه موضوعيًا مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر . ولذلك تتطلب الصبر مع الذين يصعب اقناعهم . والإحترام لمن لم يتعودوا عليها ومازالوا يهابونها . والاعتدال مع المتعصبين الذين لايرون فى تناقضات الحياة سوى الأبيض والأسود . فهذه الأخلاقيات بطبيعتها تعتمد على القانون والاقناع والمنطق الانسانى الشامل . أما القوة البربرية فلا حساب لها بالمرة فى مجال هذه الأخلاقيات . ومامن شك فى أن سيادة القانون . وموضوعية الاقناع . وقوة المنطق . هذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للغرائز الحيوانية العشوائية التى تتحكم فى الكيان البيولوجى للإنسان . لذلك تتزايد صعوبات الممارسة الديمقراطية بتزايد طغيان تلك الغرائز . ومع هذا فإن التفكير الإنسانى الناضج يدرك تمامًا أن الممارسة الديمقراطية هى من أنبل

الأفكار الاجتماعية ، والقيم الأخلاقية ، والمفاهيم السياسية ، والاتجاهات الاقتصادية التى اهتدى إليها العقل البشرى . وأنه لابديل لها ، إذا أراد الإنسان المتحضر تجنب الفوضى ، والعنف ، والقسوة ، والاضطراب ، والارهاب ، والخوف ، وعدم الاستقرار . بل إن الصعوبات التى تعتور طريقها تمثل تحديًا للتقدم الحضارى والتطور الفكرى لإنسان القرن العشرين بصفة عامة ، وللإنسان المصرى بصفة خاصة . فهذا الإنسان الذى منح البشرية الحضارة والفكر والعقيدة والعلم والفلسفة ، وبالتالى فهو قادر على قبول التحدى ومواكبة المسيرة الديمقراطية لكل ماتتطلبه من التزامات أخلاقية ومسئوليات تجاه بلده وأمته العربية وعالمه المعاصر .

وقد ثبت تاريخيًا سواء فى مصر أو فى الدول الأخرى ـ أن الضغوط التى يمارسها الحكم الديكتاتورى على المواطنين ، تجعلهم يلجأون إلى الطرق الملتوية ، والأساليب غير الأخلاقية حتى يمكنهم ممارسة حياتهم كما يحبون بقدر ماتتيحه لهم الثغرات التى تعتور النظام الشمولى . بل أصبحت الحياة فى الظل أو فى الظلام جزءًا عضويًا فى معظم الأنظمة الديكتاتورية . فالجميع يخافون بعضهم بعضًا ، ولايأمن أحد ليومه أو لغده . لذلك فإنه يقتنص ماتصل إليه يداه بصرف النظر عما إذا كان هذا من حقه أم من حق الآخرين . فالحقد هو النتيجة الطبيعية للديكتاتورية ، فى حين تولد الديمقراطية الصحيحة كل أحاسيس الحب عند الناس .

وهذا الحب موجود فى تراثنا المصرى والعربى والشرق بصفة عامة ، ولم يضمحل إلا فى العصور التى سادت فيها الديكتاتورية بحيث فسدت نوعية العلاقات الاجتماعية التى يمارسها الناس فى حياتهم اليومية . ولكى

نبرهن على أن الحب هو أساس تراثنا الحضارى يمكننا الرجوع إلى الفيلسوف العربى مسكويه الذى تعد نظريته فى الأخلاق أصدق تعبير عما يحتاج إليه مجتمعنا من قيم ومبادئ وفضائل . فقد جمع ابن مسكويه تفاصيل نظريته فى كتابه الشهير « تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق » الذى يقول فيه إن دور الزعيم الرائد يجب أن يبدأ بإصلاح النفوس وتوجيهها إلى حياة أفضل . وإذا كان الإنسان قد طبع على الخير فإن طبيعته البشرية الضعيفة ، وظروف حياته القاسية قد تدفعه إلى السير فى طريق الشر ، لذلك فإن المناخ الاجتماعى الصحى يلعب دورًا كبيرًا فى مساعدة الفرد على التطبع بالخير .

وواضح أن مايقصده ابن مسكويه بالمناخ الاجتماعى الصحى هو المجتمع الذى يمارس فيه الأفراد حقوقهم وواجباتهم دون خوف من عقاب أو طمع فى ثواب ، أى الممارسة الديمقراطية التى تبذر الحب والاحترام والتعاطف بين المواطنين . لذلك فالحب فى نظر ابن مسكويه يمثل الركيزة الأساسية لكل الفضائل والمبادئ والأخلاق ، فأى مذهب أخلاقى فاضل لابد أن ينهض على محبة الإنسان لأخيه الإنسان . وهذه المحبة تحتاج إلى رياضة دائمة للنفس حتى تتحول القيم الأخلاقية من اخلاص ، وتضحية ، وإيثار ، وموضوعية ، وتسامح ، وغفران .... الخ إلى ممارسة يومية على كل المستويات . عندئذ فقط نتأكد أننا بدأنا فى جنى ثمار الممارسة الديمقراطية الصحيحة والصحية التى تعد المناخ الوحيد لنمو وبناء الإنسان المصرى المعاصر .

وعلى هذا فإن طريق الديمقراطية هو الطريق الوحيد المؤدى إلى أى تقدم أو ازدهار ، وبدونه تدخل الأمة فى متاهات جانبية وطرق مسدودة

لاتؤدى إلا إلى ضياع الوقت وتشتيت الطاقة . وأخلاقيات الممارسة الديمقراطية لاتفرض من الخارج بقدر ماتتولد من الداخل . صحيح أنه من الضرورى الاستفادة من تجارب الآخرين حتى نعيش على مستوى العصر . لكن هذا لايكفى . فلابد من استيعاب هذه التجارب ، وسبر غورها . وإدراك كنهها ، واستخراج المنهج الذى أدى إليها . فالأخلاقيات الديمقراطية ترفض أن تأخذ الأمور بظواهرها ، وتحتم ربط القول بالفعل ، والذات بالموضوع ، والنظرية بالتطبيق . كما ترفض هذه الأخلاقيات كل أنواع العبودية الفكرية بماتحمله من عقد ومركبات نقص يمكن أن تمهد الطريق لعودة الديكتاتورية من جديد .

وعبودية الفكر أخطر سلاح موجه إلى الممارسة الديمقراطية . لذلك عمل الاستعمار البريطانى فى مصر على تحويل التعليم إلى مجرد تلقين للنظريات والقواعد العلمية ومن محاولة فهم المنهج الذى أدى إليها . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت ومازالت تعد أم الديمقراطية المعاصرة ، فإن الاستعمار البريطانى فى مصر أصر على القضاء على وجود المفكر الديمقراطى الإيجابى فى مصر ، وهو المفكر الذى تنهض تجربته الحضارية على الأخذ والعطاء . فقد تمكن الاستعمار من كبت الروح الديمقراطية فى مصر لإدراكه أنها الشرط الأساسى لكل تقدم حضارى حقيقى . بل حاول الإيحاء من طرف خفى بأن العنصر الفاشى فى الشخصية المصرية عنصر لايمكن تجاهله ، وأن المصريين خلقوا لتلقى الأوامر وإطاعتها على الفور دون جدل أو نقاش أو حتى استيعاب . ومن هنا كانت نظم التعليم التى وضعها دنلوب وطبقها فى مصر بهدف قتل روح الفهم الحر الناضج ، والقضاء على قدرة التلاميذ فى

الحوار الديمقراطى الذى يعتمد على الاقناع والاقتناع .

لذلك يجب على أجيال شبابنا أن تستوعب أخلاقيات الممارسة الديمقراطية استيعابًا كاملاً حتى لاتصبح أسيرة التيارات المغرضة الموجهة لصالح فئات معينة . فالشباب ــ بحكم تلقائيته وعفويته ــ معرض لشطحات العاطفة . مماقد ينسيه الهدف الأساسى من حياته . وقد ينتهى به الأمر إلى تدمير نفسه إذا لم يجد مايدمره . فالعاطفة نار تأكل نفسها فى نهاية الأمر إذا لم تجد ماتأكله فى طريقها . هنا تبدو ضرورة التشرب بأخلاقيات الممارسة الديمقراطية لأنها تنظم هذه العاطفة الفطرية داخل أطر عقلانية . أو مقاييس موضوعية . ومناهج مدروسة وذلك بالتوفيق بين الوسائل والغايات .

من هنا كانت ضرورة تدريس الديمقراطية ــ كمادة مستقلة بذاتها ــ فى مدارسنا وجامعاتنا . لأن مستقبل الديمقراطية المصرية هو أمانة فى عنق الشباب . لذلك يجب عليه أن يتشرب بأخلاقياتها . فالشباب هو حلقة الوصل بين الماضى والمستقبل . فإذا تحولت الأخلاقيات الديمقراطية إلى منهج فكرى وسلوكى عنده كان هذا إيذانًا بمستقبل مشرق للديمقراطية المصرية . ومما يؤكد أن الشباب المصرى جدير بالثقة . أن المغرضين والعملاء قد حاولوا استخدامه سلاحًا موجهًا ضد الأمة حتى تهتز الجبهة الداخلية . لكنهم لم يفلحوا برغم سنوات التمزق والتشتت النفسى التى عاشها شبابنا فى سنى الهزيمة . فقد أدرك الشباب المصرى بوعيه الأصيل أن أية حرب نفسية تثور بين دوائر الطلاب لابد أن تنعكس آثارها السيئة على كيان الأمة كلها . ولايعقل أن يبتلع الشباب المتعلم المثقف الواعى الطعم

الذى يقدمه له أعداؤه . إن معنى ابتلاع مثل هذا الطعم أن الشباب مقتنع بأن الأعداء يعرفون مصلحة هذا الشباب أكثر من معرفته بمصلحته الشخصية والوطنية . فقد أراد الأعداء استغلال الممارسة الديمقراطية عندنا لكى يرفعوا الحواجز فى أذهان الشباب بين ممارسة الحرية وممارسة الفوضى . فإطلاق الحريات وإتاحة مجانية التعليم وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص ، كل هذا لايعنى الفوضى والتسيب والخروج على أخلاقيات الممارسة الديمقراطية التى ترتبط ارتباطًا عضويًا بالقيم الأصيلة التى اعتنقها شعبنا منذ أقدم العصور .

* * *

الفصل التاسع

سياسة أخلاقية أم أخلاق سياسية ؟

قد يظن بعض من يعتنقون الفكر السياسى التقليدى أنه لا توجد ثمة علاقة واضحة بين الأخلاق والسياسة . فالسياسة بطبيعتها تعتمد على المناورات والحيل والألاعيب والخداع واللف والدوران إلى آخر تلك الوسائل التى تفنّن فيها السياسيون على مر التاريخ . فقد كان مبدؤهم دائمًا أن الغاية تبرر الوسيلة ، وأنه لا توجد معايير محددة من القيم والمثل بحيث تجبر السياسى على الالتزام بها . فله مطلق الحرية فى استخدام الوسائل التى يجدها مناسبة لتنفيذ أهدافه وقهر خصومه بصرف النظر تمامًا عن نوعية هذه الوسائل .

لكن دروس التاريخ أثبتت أن هذا النوع من السياسة وان كان قد نجح إلى حد كبير ، فإن نجاحه ظل مرتهنا بفترته المؤقتة ، ولم يقدم منهجًا إنسانيًا يمكن أن يعتمد عليه رجال السياسة فى المستقبل . فالفكر السياسى هو فكر منطقى متسق قبل أن يكون مجرد مناورة مؤقتة . هنا يبرز الفرق بين الزعيم المفكر الذى يملك نظرة شاملة إلى عصره وإلى موقع بلده على خريطة الحضارة ، وبين السياسى المحترف الذى تستغرقه المشكلة الراهنة تمامًا بحيث يظن أن هدفه الوحيد هو حل تلك المعضلة بأية وسيلة تصل إليها يداه .

هنا يبرز الفرق أيضًا بين السياسة الأخلاقية والأخلاق السياسية . فالسياسة الأخلاقية هى التى تنأى عن المطامع الشخصية والمصالح الأنانية

وتضع السياسة فى خدمة الأخلاق . أما الأخلاق السياسية فهى التى تناور وتلف وتدور اعتمادًا على أن الغاية تبرر الوسيلة . وغالبًا ما ينتهى بها الأمر إلى وضع المصالح القومية العليا والقيم الأخلاقية الديمقراطية فى خدمة الأهداف الضيقة المؤقتة التى ترتبط بالأشخاص أو الجماعات التى لا تمثل المجتمع بصفة عامة . ففى كل نظام أخلاق ثنائية أساسية تتلخص فى مصدرين مختلفين للأخلاق : الأول منهما يرجع إلى سلطان الجماعة . وهذا ما يسمية برتراند راسل المصدر السياسى للأخلاق . أما المصدر الثانى فأساسه العقائد الشخصية التى ترتبط بالدين والأخلاق من حيث اقتناع الفرد بها دون أى ضغط خارجى .

والمصدر السياسى للاخلاق يحافظ على بقاء الجماعة واستمرارها . فى حين أن المصدر الشخصى هو الذى يمنح المعنى لمثل هذا البقاء . والحياة الاجتماعية السليمة هى حصيلة هذين النوعين من الأخلاق . فالقيام بالواجبات تجاه الآخرين أمر تفرضه الأخلاق المدنية . لكن السمو الأخلاقى للإنسان لا يقتصر على مجرد أداء الواجبات . فإنه ينبغى ألا تستمد الأخلاق السامية دائمًا من مجرد القيام بالواجب كفرض بل من ذاتية الفرد تلقائيًا .

وهذه هى أخلاقيات القرية المصرية حيث يستمتع المواطن بأداء الواجب فى حد ذاته دون انتظار مدح أو ثناء أو ثواب . دون خوف من لوم أو تقريع أو عقاب . وأصالة القرية المصرية هنا تكمن فى أن أعظم الأعمال ذات القيمة الأخلاقية الشاملة لم تصدر عن مجرد أداء الواجب كمهمة ثقيلة على النفس . ولكن كمتعة تنشد فى حد ذاتها . ولو اتبع المسئولون فى أى

بلد هذه السياسية الأخلاقية فلا بد أن يكون هذا البلد فى طريقه إلى الرفاهية والرخاء .

ولقد أصبحت الأخلاق ضرورة ملحة بالنسبة للحياة السياسية المعاصرة لأن مشاعر الإنسان فى العصر الحديث أصبحت مسدودة النوافذ على قيم المحبة والتعاون والوفاء . ومازال الحقد الذى يقسم الناس إلى أهل وأعداء سيد المشاعر البربرية . وهذا التطاحن البدائى المقنع بأقنعة الحضارة الحديثة لن يساعد المجتمع البشرى على أن ينعم بمستقبل مستقر مطمئن . بل ربما يكون مصير هذا المجتمع كمصير الديناصور الذى سيطر على الأرض فى عصور ما قبل التاريخ . تمامًا مثلما تسيطر الجيوش الحديثة والأسلحة الفتاكة على عالم اليوم . ولما كان الديناصور مجرد طاقة جبارة . لكنها عمياء طائشة فقد قضى على نفسه بنفسه . وهذا ينطبق بدوره على تضخم الإنجازات العلمية للإنسان دون أن تتناسب مع ارتقاء ارداته لصنع الخير . وسمو عاطفته تجاه الإنسانية جمعاء . مما قد يقضى على البشرية كلها كما فعل الديناصور بنفسه منذ ملايين السنين الماضية .

ويؤكد برتراند راسل أن الزعيم الحكيم هو من يقوم بدور رب العائلة الحازم من أجل مصلحة جميع أفراد عائلته دون استثناء . فلم يعد دور القائد السياسى أو العسكرى العمل على استئصال شعوب بأسرها كما حاول جينكزخان وهانيبال ونابليون وهتلر أن يفعلوا من قبل . ويوضح راسل فى كتابه «المجتمع الإنسانى فى الأخلاق والسياسة» أنه آن الأوان لكى تعهد الشعوب بمقاليد أمورها إلى رجال يحملون لها كل تعاطف . وكل معرفة . وكل فكر . فقد أدركت الشعوب فظاعة أولئك الساسة المستبدين الذين

ليس لديهم ما يوحون به إلى شعوبهم إلا الكراهية والحقد والفرقة والتشتت والقسوة الزائدة . ولاهم لهم سوى العمل على استئصال شعوب دون أن يفطنوا بوعى موضوعى خال من النرجسية إلى طبيعة الأعمال التى يقومون بها . فمن الواضح أن هؤلاء الساسة لم يفكروا لحظة واحدة فى أن الإنسان يمثل جنسًا واحدًا ذا إمكانات مشتركة ، وأنه لا بد لهم من المساهمة فى تحقيق تلك الامكانات ، بدلاً من العمل على قمعها .

لكن الكثيرين من قادة العالم اليوم لم يتخلصوا بعد من الأطماع العابرة ، والمظاهر الكاذبة ، وشتى إمارات الاستبداد والقوة الزائفة . فهم يرون أن الشعارات الديمقراطية والقيم الأخلاقية ليست سوى مطية لتركبها أطماعهم السياسية ، وإذا وقفت هذه القيم عقبة فى سبيل تحقيق هذه الأطماع فلتذهب القيم إلى الجحيم . وهم لا يدركون أنهم بهذا يبعثون بشعوبهم إلى الجحيم الذى كان دائمًا النتيجة الطبيعية لأى حكم ديكتاتورى . ومع ذلك فاننا ينبغى ألا نفقد إيماننا أن فى مختلف بقاع العالم عقولاً مفكرة تستطيع أن ترق بنفسها فوق هذه الوجهة من وجهات النظر ، ولا بد لأصدقاء الإنسان من أن يوجدوا هذه العقول على اختلاف أوطانها حتى تتحول إلى قوة فعالة من أجل إرساء تقاليد السياسة الأخلاقية التى وجدت من أجل صالح الإنسان وسعادته .

وقد أثبتت كل من ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ أن مستقبل الإنسان المعاصر ومصيره قد أصبحا اليوم فى أيدينا ، فلم يعد أمامنا الآن سوى أن نعمّق احساس هذا الإنسان بضرورة العمل على تهيئة هذا المستقبل ، والارتفاع

بهذا المصير إلى المستوى اللائق بكيان الإنسان . ومثل هذه الغاية الإنسانية السامية – فى نظر برتراند راسل – لن تتحقق إلا إذا تضاعف فى العالم يومًا بعد يوم عدد المؤمنين بالقيم الأخلاقية الديمقراطية من حرية وشجاعة وحب ووفاء .

ويرى راسل أن دراسة التاريخ الانسانى بمختلف عصوره تؤكد دائمًا أن الديمقراطية فى حاجة مستمرة إلى من يحميها ويدافع عنها . فعلى الرغم من وجود بشر على مر العصور أدركوا قيمة الديمقراطية فإنهم لم ينجحوا تمامًا فى تغيير نمط السلوك الإنسانى والارتقاء به إلى المستويات المنشودة . من هنا كان تطبيق الأخلاق الديمقراطية على السياسة أمرًا شاقًا محفوفًا بصعوبات شتى ، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة . ومع هذا فقد وصلنا فى التاريخ الانسانى إلى عصر قلق أصبح فيه استمرار الوجود الإنسانى نفسه مرهونًا بالمدى الذى يلتزم فيه الإنسان المعاصر بالمعايير الأخلاقية والقيم الإنسانية وعلى رأسها الديمقراطية . فإذا استمر على الانقياد وراء الشطحات الفاشية والانفعالات المدمرة فإن مهاراته التى تتزايد بتقدم العلم ستنقلب وبالا عليه يفضى به إلى نفس خاتمة الديناصور فى عصور ماقبل التاريخ .

وكلما ارتقى الإنسان فى السلم الحضارى ، تضاعفت أهدافه وزادت حياته تعقيدًا ، ومن هنا كان البحث عن مناهج السياسة الأخلاقية فى المجتمع المتحضر أشد صعوبة منه فى المجتمع البدائى ذى العلاقات الاجتماعية البسيطة والمباشرة . ولكى نحدد منهجنا فى السياسة الأخلاقية فى مجتمعنا المعاصر ، يجب أن نركز الضوء على ما نسميه بالنشاط الواعى عند كل فرد من أفراد الجماعة بما يحتم أن يكون عليه سلوكهم فى مستوى يحقق الخير

والسعادة للمجموع . حتى لو أدى هذا إلى إهدار بعض رغبات الفرد أو متعه الشخصية . هذه هى السياسة الأخلاقية التى تدفع عالمًا يجرى أبحاثه من أجل اكتشاف سر مرض خطير . فينفق من الوقت والجهد ما يعد فوق احتمال البشر . ومهملاً فى الوقت نفسه حقه الطبيعى فى الراحة والمتعة . بل معرضًا حياته للخطر فى بعض الأحيان . هنا تبرز الضرورة الأخلاقية الملحة التى تؤدى إلى إنكار الذات من أجل صالح الجماعة . ولاشك أن مثل هذا العالم يجد متعة كبيرة فى مجال أبحاثه المضنية حتى إذا لم تعد على شخصه بفائدة ذاتية . وهو ما يؤكد الارتباط العضوى بين الكيان الذاتى للفرد والبنيان الموضوعى للمجتمع . مما يعد فى الوقت نفسه روح الديمقراطية وجوهرها .

والفيلسوف برتراند راسل الذى كان من أوائل الذى أرسوا ـ على أسس علمية ـ دعائم الديمقراطية المعاصرة على المستوى العالمى . يقول بأن الأخلاق فى جوهرها تبدأ فردية ثم تتطور فتصبح اجتماعية . من هنا كان الدور الحيوى الذى يلعبه الأفراد الذين يقومون بضرب المثل الأعلى فى أداء الواجب . واحترام القيم أمام مواطنيهم . فعنصر الفرد فى السياسة الأخلاقية عنصر أساسى لا يمكن الاستهانة به على الاطلاق . فالفرد عندما يؤدى واجبه نحو الجماعة مضحيًا فى سبيل أدائه براحته ومتعته ومصالحه المباشرة لا بد أن يكون مقتنعًا تمام الاقتناع بصواب سلوكه . وأخلاقية الوسائل التى يتبعها . وسلامة الغايات التى يهدف إليها . وكلما تأكد هذا الاقتناع الداخلى عند الفرد تكاملت الحياة الأخلاقية على مستوى المجتمع بصفة عامة . والتحم الصالح العام للامة بالمصلحة الخاصة للمواطن .

والصالح العام يعنى أن الافعال التى تحفز إليه هى التى ترضى الجماعة وتثنى عليها . أى انه يتحقق فقط فى حالة رضا الجماعة عنه . ويعنى الصالح العام أن من مصلحة كل شخص أن يفعل كل شخص ما يرضى كل شخص بنفس الطريقة . ويعنى أيضًا إشباعًا أعظم للرغبة فى حياة الجماعة إذا كان الكيان الاجتماعى – سواء من خلال القانون أو عن طريق التقاليد – مؤثرًا بحيث يصل إلى الفعل الصواب الذى ترضى عنه جميع الأطراف المعنيّه ولذلك يمكن تحقيق الاشباع الكلى للرغبة حين تكون الرغبات ممكنة معًا . أما إذا كانت متنافرة ومتصارعة فإنه يصعب إيجاد ما نسميه بالصالح العام .

والزعيم الديمقراطى البارع هو من يدمج هذه الرغبات المتنافرة فى هيكل اجتماعى واقتصادى بحيث يصل التصادم والاحتكاك إلى أقل الدرجات الممكنة . وبذلك تسنح الفرصة لتطبيق سياسته الأخلاقية التى لا تحتمل وجود الصراعات والمناورات والألاعيب والمؤمرات التى عرفت بها دنيا الأخلاق السياسية والأنظمة الشمولية . بمعنى آخر أنه يبذل ما فى وسعه لتحويل الرغبات المتصارعة إلى رغبات ممكنة تسهل عملية الوصول إلى الصالح العام . فالرغبات الممكنة هى أفضل الوسائل لتحقيق أفضل الغايات . لذلك فالحب مأثور على الكره . والتعاون مفضل على التصارع . والسلم مرغوب عن الحرب .... الخ . وهذا بدوره يؤدى إلى تحديد نوعية الرغبات من حيث هى خير أو شر . صواب أو خطأ . فالرغبات الصائبة هى القادرة على أن تتحقق معًا مع أكبر قدر ممكن من الرغبات الأخرى . أما الرغبات الباطلة فهى التى تحقق اشباعها وحدها على

حساب الرغبات الأخرى . وهذا النوع من الرغبات يشكل البذور الأولى للبطش الديكتاتورى فى مرحلة تالية ، سواء كان هذا البطش ممثلاً فى ديكتاتورية الحاكم أو الحزب أو الطبقة .... الخ .

ويجب على المنظرين لفلسفة الاشتراكية الديمقراطية فى مصر أن يراعوا أن السياسة الحكيمة هى التى توفق بين رغبات الفرد وظروف المجتمع بقدر الامكان ، حتى لا يتعلل الأفراد مثلاً بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة كحجة لإهدار القيم الأخلاقية الضرورية لبناء المجتمع وتقدمه . وكما أن الغاية لا تبرر الوسيلة ، فإن الوسيلة أيضًا لا تبرر الغاية . ولكن يجب أن يكون هناك توافق بين الوسائل والغايات حتى نتجنب كل المظاهر المحتملة للانحراف . وهذا لا يتأتى إلا فى المناخ الصحى الذى تتيحه الاشتراكية الديمقراطية بكل تجنبها للصراع الرهيب الذى يميز النظام الرأسمالى ، وابتعادها عن كل مظاهر الارهاب والكبت والظلم التى ارتبطت دائمًا بالنظام الديكتاتورى . هذا النظام الذى لا يتولد عنه سوى الحقد ، فى حين تولد الديمقراطية الصحيحة كل أحاسيس الحب والاحترام المتبادل عند الناس . ومتى جاء الحب وتربع على عرش القلوب ، فسوف تأتى فى معيته كل القيم الأخلاقية والمثل العليا التى راودت خيال البشرية منذ أقدم العصور .

إن طريق السياسة الأخلاقية وعر وشاق وشائك ، لكنه يؤدى فى النهاية إلى قطف أروع الثمار الحضارية ، أما طريق الأخلاق السياسية فيهدف إلى الحصول على المغانم السريعة المؤقتة التى قد تبهر الناس نتيجة لألاعيبها ومناوراتها وحيلها ، لكنها سرعان ما تتلاشى عندما يكشف الناس أن

الفائدة التى عادت إليهم كانت رهنًا بحدود الفترة الزمنية التى حصلوا فيها عليها . فمناورات السياسة سرعان ما تترك مكانها للمناورات الأكثر منها حبكة وحنكة وهكذا . ولقد اخترنا الطريق الأول : طريق السياسة الأخلاقية يوم اتخذنا من الديمقراطية منهجًا وسلوكًا لنا ، وهى طريق يحتاج إلى صبر وتؤدة وحكمة ونظرة شاملة وثاقبة . لذلك يجب ألا يتطرق الملل ، أو الضيق إلى نفوسنا ، فالثمار التى سنحصل عليها فى النهاية ثمار أصيلة وثابتة ومستقرة .

وغالبًا ما تؤدى الأخلاق السياسية إلى نوع من الديكتاتورية الخفية بحكم اعتمادها فى أحيان كثيرة على المبدأ الذى ينادى بأن الغاية تبرر الوسيلة . أما السياسة الأخلاقية فلا تفصل بين الغايات والوسائل أو بين الفرد والمجتمع ، أو بين المصلحة الخاصة والصالح العام . وهذا هو جوهر الديمقراطية التى نحاول إرساء دعائمها وتعميقها فى هذه الأيام الحاسمة من تاريخنا .

* * *



الفصل العاشر

قوة القانون أو قانون القوة ؟

الفرق بين قوة القانون وقانون القوة هو الفرق بين الديمقراطية والديكتاتورية . بين العدل والظلم . بين مجتمع الإنسان ومجتمع الغابة . لكن القانون كقيمة أخلاقية لابد أن يجد من القوة ما يسانده وإلا أصبح فكرة مجردة ليس لها وجود مادى ملموس فى صراعات عالمنا المعاصر . ومن أجل استعادة سيادة القانون وترسيخ قوتة لا بد من العمل على كل المستويات . والبذل دون حدود . فالقوة هى اللغة الوحيدة التى يمكن لكل البشر أن يفهموها دون لبس أو سوء فهم . أو سوء نية . وقد يتفق الجميع على أن الحق حق . وأنه لا يصح إلا الصحيح . ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية . فى حين يخفت صوت الحق تدريجًا إلى درجة التلاش .

لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . والحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق لا بد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين . وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة . والحناجر المدوية . والشعارات المتشنجة . فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة العملية للحق المسلوب . وأقل ما يمكن أن يقال إنه تنفيس عن الشحنات

العاطفية المكبوتة ، حتى تضيع الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

والمقياس الأخلاق فى الكفاح هو العمل المثمر الفعال لأنه الشيء الوحيد الملموس الذى يمكن الحكم عليه . ويعد الفيلسوف الانجليزى توماس هوبز من أبرز المفكرين المنادين بهذا المبدأ ، إذ يقرر أن القوة ، إن لم تكن جوهر الحق ، فهى على الأقل مقياسه . وعلى هذا نستطيع القول بأن سيادة القانون لا تعنى سوى قوة القانون فى أن يمد سلطانه على الجميع دون أى استثناء . أما إذا فقد القانون قدرته على التطبيق الشامل والعام فمعنى ذلك أن نصوصه الإنسانية الرائعة ستتحول إلى مجرد شعارات براقة لا تساوى المداد الذى كتبت به .

كذلك يقول المفكر الفرنسى شارل مورا إن الأخلاق هى أسمى ما فى الطبيعة ، وهذه الأخلاق الطبيعية تدعو إلى الفضيلة الوحيدة التى هى القوة . ويؤكد لويس ذسبيه فكرة مورا بقوله إنه لا حق إلا لمن يفوز لأنه لا يفوز إلا من يستحق الفوز . وكذلك يقول العالم الألمانى ماكس ستربنر فى كتابه «موقف الإنسان بمفرده تجاه الملكية» :

«إن لى الحق فى القيام بعمل أى شيء أجد نفسى قادرًا على القيام به . ونفس الوضع بالنسبة للنمر الذى ينقض على فريسته فإن له الحق كل الحق فى هذا الانقضاض . وعندما أقوم أنا بقتل النمر فلأننى أملك نفس الحق النابع من القوة المجردة . إذ أن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يملك الأولى فلا يمكن أن يملك الثانى .

«وقد يفزع هذا الكلام الأخلاقيين المثاليين ولكنهم يعلمون جيدًا أن الحياة مازالت تخضع لقانون الغابة . ومن ينكر هذا فإنه يدفن رأسه فى الرمال كالنعامة ، ويعيش فى جنة مثالية من صنع خياله فقط ، لكنه لن يحصل على حقه أبدًا . فمن أراد أن ينتزع حقه ، فعليه التسلح بكل عناصر القوة الممكنة . وإلا تحتم عليه أن يلزم عقر داره مثل العجائز والمرضى .. ومن يدرى فربما انتزعت منه داره أيضًا وأصبح شريدًا ، ساعتها لن تكون المعايير الأخلاقية سوى أضغاث أحلام لن تمكنه من العودة إلى داره ، لأن المغتصب لا يفهم سوى لغة القوة ، وعلى صاحب الدار الأصلى أن يتحدث معه بنفس اللغة إذا صمم على استرداد داره» .

فالقوة حتمية لا مفر منها لمساندة القانون والديمقراطية والأخلاق . ولكن لا يعنى هذا أن القوة المادية العمياء يمكن أن تتحول إلى حق فى حد ذاتها ، وإلا ما كان هناك فارق بين الإنسان والحيوان . فالقوة المادية لكى ترتفع إلى مستوى الأهداف الإنسانية السامية لا بد أن تتسلح بالحق ، وأن تستعمل داخل اطار أخلاقى لا تخرج عنه . وخاصة أن القوة غير الأخلاقية من طبيعتها أن تدمر كل شىء فى طريقها ، فإذا لم تجد ما تدمره فإنها تدمر صاحبها فى نهاية الأمر . هذا هو القانون الذى يحكم كل الطاقات المدمرة عندما لا تجد ما تدمره .

والتاريخ زاخر بأمثلة عديدة من هذا القبيل . ويكفى أن نذكر هتلر على سبيل المثال . وفى ذلك يقول جان جاك روسو إن أقوى الأقوياء ليس لديه من القوة المقدار الكافى لجعله السيد الدائم ما لم يحول قوته إلى حق ، وتتحول طاعة هؤلاء الذين تحت إمرته إلى واجب يرغبون فى القيام به تجاهه

من تلقاء أنفسهم . ويؤكد روسو أن القوة يجب أن تلزم حدود الوسيلة . أما الحق فهو غاية كل نشاط إنسانى فى كل زمان ومكان . ولذلك يقول :

«إذا افترضنا أن القوة هى التى تخلق الحق . فالنتيجة تتبع تغيرًا أو تحولاً بالضرورة . لأن كل قوة تفوق سابقتها فى حقها . وعلى ذلك فإذا كان الإنسان فى مقدرته أن يعصى دون أن يلقى عقابه . فمعنى هذا أن عصيانه كان مشروعًا أساسًا . وبالتالى هل من الممكن تحديد مفهوم ثابت لذلك الحق الذى يزول من الوجود تمامًا بمجرد زوال القوة التى تسانده ؟ أليس ذلك هو الفوضى بكل ما تحمله من معان ؟»

وبناء على كلام جان جاك روسو فإن تحديد مفهوم ثابت للحق يجب أن يحتفظ له بصفاته المطلقة . وخصائصه المجردة . وملامحه المثالية . وإلا فإن المفهوم المغاير لذلك لا بد أن يقضى على الحق كحق فى حد ذاته . وعلى جوهره كمجموعة من القيم المثالية والمعاير الأخلاقية اعترفت بها الحضارة الإنسانية على مر عصورها المختلفة . بل قدستها التقديس اللائق بالمثاليات التى يجب ألا تمس من بعيد أو قريب .

إن كل حق خاص يمثل قيمة من تلك القيم التى تشكل النسيج الأخلاقى المغلف للضمير الإنسانى . وبمعنى آخر فإن الحق على حد تعبير الفيلسوف الألمانى لا يبنتز : يمثل سلطة خلقية تحمل صفة الجبر والالتزام والألزام إذا ما تسلحت بالقوة . لذلك فالطبيعة المجردة للحق هى فكرة أسمى من الطبيعة المادية للقوة .

فالحق قيمة موضوعية فى حد ذاتها بينما القوة طاقة ذاتية لتحقيق أهداف

مغايرة . والميزة المثالية التى يتألف منها الحق تتربع على عرش الضمير العام للإنسانية . ويعنى هذا أن الحق هو النتيجة الطبيعية للحكم الصادر من الضمير العام على قيم الأشياء .

وعلى هذا فإن قيمة الشخصية الإنسانية مثلا لا تنبع فقط من المقومات والقدرات الذاتية للفرد . ولكنها أضيفت إليه عن طريق الضمير العام للجماعة . وفى هذا يقول رويسين إنه لكى يكون للإنسان مفهوم محدد لفكرة الحق . يجب ألا يحلق بين جنبات القبة السماوية الصافية مدفوعًا بمثاليات الحب النقى وحده . وألا يهبط إلى أعمق طبقات الجحيم تحت تأثير القوة البربرية التى لا تفرق بين إنسان وحيوان ووحش .

والدليل على العلاقة العضوية بين الحق والقوة أن القوة حينما تنبثق عن السلطة التشريعية فى الدولة تتحول إلى مصدر من مصادر الحق الإنسانى . لكن هذه الدولة لا تشرع القوانين من حيث إنها مصدر السلطة والقوة . بل لأن قوتها قد حصلت على ما يكفيها من الرضا الاجتماعى عن ذلك التشريع . وإذا لم يكن فى الإمكان فصل الوسائل عن الغايات فإنه بالتالى يتعذر فصل القوة عن القانون . فهما الجناحان اللذان تطير بهما أية أمة إلى آفاق التقدم والحضارة والحياة على مستوى العصر . فى هذه الحالة فقط تتحول القيم الأخلاقية والأساليب الديمقراطية إلى سلوك يومى ملموس لأعضاء المجتمع .

وهذه القيم الأخلاقية والأساليب الديمقراطية تمثل ضرورة ملحة ولازمة لتقدم أية أمة . وهى ضرورة تنهض على وجود عنصرين متميزين فى الكائن

البشرى : عنصر الفردية وعنصر الجماعية . فالأخلاق التى لا تعبأ بالعنصرين فى آن واحد لا يمكن أن تصل إلى نظرة شاملة للمشكلات الأخلاقية التى واكبت الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ . فحاجة الإنسان إلى الأخلاق لا تنشأ فقط من افتقاره إلى نزعة غريزية إلى التجمع ، أو من فشله فى أن يعيش وحيدًا بصفة مطلقة ، بل تنشأ أيضًا من أختلاف جذرى بين الانسان من ناحية وسائر أنواع الحيوان من ناحية أخرى .

فنشاط الانسان لا ينجم كله عن دوافع مباشرة ، وإنما يستلزم هذا النشاط الضبط والتوجيه بتحديد الوسائل وبلورة الغايات . ويعمل الانسان طبقًا لوسائل محددة تؤدى إلى غايات قد ينجح فى تحقيقها أو يفشل ، ولكن لأن الإنسان يسلك على هذا النحو ، فهذا يعنى ارتباط سلوكه المادى بضرورة أخلاقية من حيث أنه يميز بين ما هو صواب وما هو خطأ ، بين ما هو حق وما هو باطل ، بين ما هو خير وما هو شر ، بين ما هو نافع وما هو ضار .

فالإنسان فى علاقاته مع الغير يلتزم بمجموعة من المثل والقيم والمعايير والمقاييس التى بدونها لا تقوم لأى مجتمع قائمة . فهى المنظم والدافع لتقدمه الحضارى ، وهى الضمان الوحيد الذى يمنع المجتمع من التحول إلى غابة . وبالتالى فهى تشكل جوهر الديمقراطية التى تسعى إلى احترام كرامة الفرد والحفاظ على كيان المجتمع فى الوقت نفسه .

ولا تعنى حاجتنا إلى الأخلاق محاولة وضع الطبيعة البشرية فى قالب

صارم لا يعرف المرونة أو الهضم ، لأن مثل هذه القوالب الصارمة تنتمى إلى الأساليب الديكتاتورية فى إدارة دفة الحكم ، أما الديمقراطية فتحتم إستيعاب وإدراك الحاجات الأساسية للطبيعة البشرية . فكل باحث فى الأخلاق لا يفهم أو يدرك هذه الحاجات ، لا يمكن أن يقنع الآخرين بحاجتهم الملحة إلى الأخلاق التى تعد الشرط الأساسى لتحقيق التطور والتكامل والرفاهية والتقدم فى حياة المجتمع .

والمجتمع الفقير الذى يتمسك بقيمه الأخلاقية ويضعها موضع التنفيذ ، لا بد أنه فى طريقه إلى الرفاهية والرخاء . والعكس صحيح . وهذا يحتم على المنظرين للديمقراطية المصرية أن يتبعوا المنهج العلمى ، حتى تكون موضوعية وشاملة ومنصفة وعملية من حيث إمكانية تطبيقها فى الحدود البشرية للمجتمع والبواعث الهامة التى تحكم سلوك الأفراد كالغذاء والكساء والمأوى وغيرها من الاحتياجات البيولوجية للإنسان . فهذه كلها ضرورات أساسية لاستمرار الحياة البشرية .

وبدون مراعاة هذه الحدود البشرية ، والبواعث الإنسانية ، والاحتياجات البيولوجية تتحول أية نظرية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية إلى عبارات إنشائية بليغة غير قابلة للتنفيذ . وإذا كنا قد ارتضينا الاشتراكية الديمقراطية مذهبًا سياسيًا لحياتنا الجديدة فى عصر السلام ، فمن الضرورى أن تنبع خصائصها من ظروفنا واحتياجاتنا حتى تساعد على تمهيد الطريق لمستقبل مشرق يحمل فى طياته الرخاء والتقدم والرفاهية .



الفصل الحادي عشر

حرية العقل وحرية المعدة

من المعروف أن الحرية السياسية كأسلوب للحكم والحياة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحققت أولاً الحرية الاجتماعية القائمة على الحقائق الاقتصادية التى لا تقبل المناقشة أو الجدل . ولعل هذا يفسر لنا الاهتمام الشخصى للرئيس السادات بل إصراره المستمر على متابعة مشروعات الأمن الغذائى التى يضعها على مستوى قضية السلام الشامل والعادل من ناحية الخطورة والإلحاح الدائم .

فلاشك أن حرية المعدة هى الطريق إلى الحرية الحقيقية للفرد بكل ما تضمنه من حرية العقل والفكر والسلوك ، لكن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التى تنطلق معها كل ملكات الإنسان فى الخلق والابداع . وفى عالم اليوم لا يمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة ، بل إنه يستحيل وضع الاقتصاد فى خدمة السياسة ، لأن معنى هذا تشتيت الطاقات الاقتصادية المادية الملموسة من أجل اتجاهات مجردة ومؤقتة قد يؤمن بها الناس بفعل الدعاية الملحة والمستمرة ، لكنها لن تتيح لهم مستوى المعيشة اللائق بإنسان هذا العصر .

والسياسة التى لا تعتمد على الحقائق الاقتصادية تنطلق من فراغ ولا بد أن تنتهى إلى فراغ . ذلك لأن دول العالم اليوم تتعامل بناء على ما تملكه كل دولة من ثروة بشرية واقتصادية وإنتاجية . أما التعامل على أساس المبادئ

المجردة والشعارات البراقة فيعد فى حقيقة الأمر الاطار الذى يحيط به الساسة مناوراتهم حتى تكتسب مظهرًا انسانيًا مبهرًا . ولكن حجر الأساس فى كل هذا هو التنمية الاقتصادية التى لا مفر منها . من هنا كانت العلاقة العضوية بين حرية العقل وحرية المعدة . فمن الصعب أن نطلب من جائع التضحية فى سبيل المبادىء السياسية التى تنادى بها الدولة . ذلك لأن للطبيعة البشرية حدودًا ومتطلبات ملحة لا يمكن التغاضى عنها بأية حال من الأحوال . فلكى تشق الأمة طريقها بين أمم الحضارة لا بد أن تتعادل كفة الحقوق مع كفة الواجبات حتى لا تفقد المسيرة توازنها .

إن حرية العقل التى تشكل الأساس الحيوى للحرية الإنسانية بصفة عامة ، هى التى تطلق كل ملكات الإنسان فى الابتكار الذى يرتفع بمستوى المعيشة ، فى حين يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى مزيد من الديمقراطية والحرية . أما الجوع فيتيح الفرصة للمبادئ الهدامة لكى تنتشر ، وللحقد لكى يسرى فى النفوس . وبذلك يتعذر انتشار الديمقراطية وتعميقها فى مجتمع أصبح همه الوحيد هو البحث عن لقمة العيش . ولعل فى أمثالنا الشعبية وحكمنا الشائعة تكمن أهم المبادئ الإقتصادية . فهناك مثل نقوله بعفوية فائقة يؤكد أن «الجوع كافر» ومثل آخر يقول «إطعم الفم تستحى العين» وان كنا قد حرفناه فى الآونة الأخيرة وربطناه بالرشوة والإكراميات .

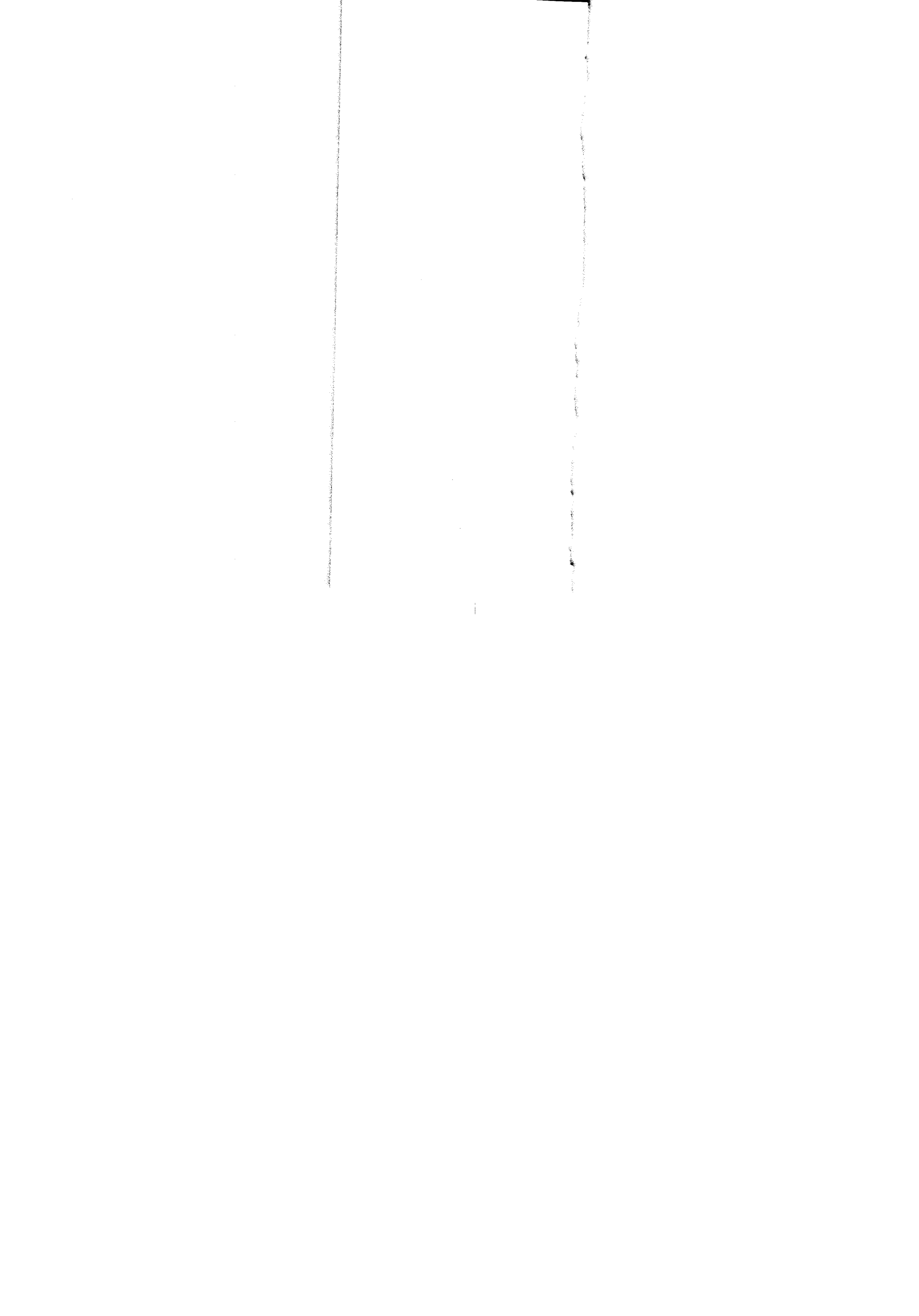
والجائع لا يمكن أن يكون إنسانًا حرًا لأن سلاسل الجوع لا تقل فى قسوتها وعنفها عن قيود السجن . لذلك تنهض العلاقة بين حرية العقل وحرية المعدة على أن المسئولية واجبة على الأمة كلها ، وأن الحقيقة كلها

ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨

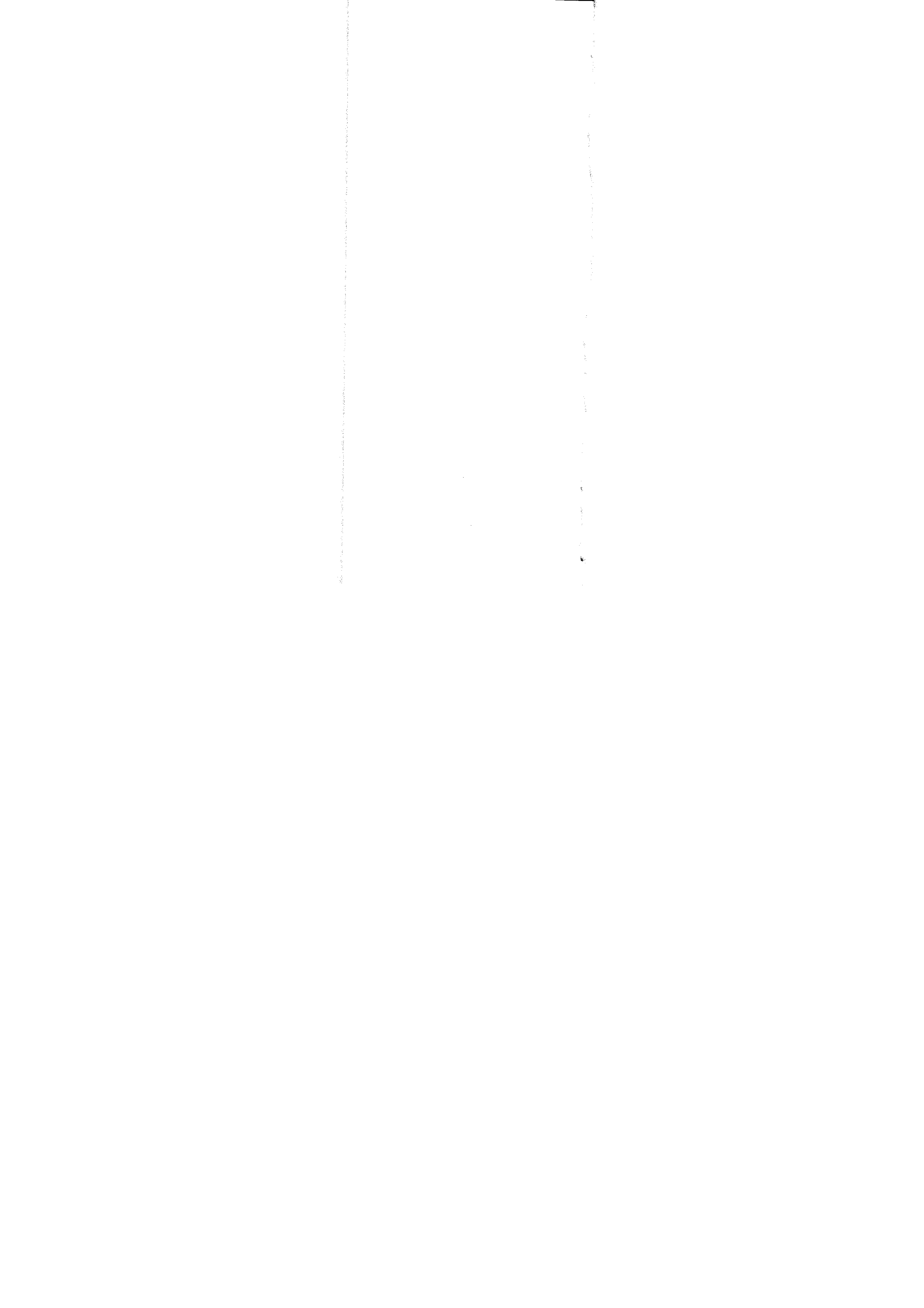
ناقص من اصل

المصدر من

٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من أصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨



ناقص من اصل
المصدر من
٩٧ الى ١٢٨

أدركوا معنى الانضباط وقيمته منذ نعومة أظافرهم ، وبالتالى تشكل سلوكهم الاجتماعى والإنسانى على هذا الأساس ، حتى بصرف النظر عن القوانين التى تنص على الانضباط وتعاقب من يخرج عن تقاليده وقواعده . فالانضباط فى هذه الحالة سيكون من الداخل بدافع من المواطن نفسه ، وليس من الخارج نتيجة للخوف من الوقوع تحت طائلة القانون .

ومن الخطأ أن نحصر مفهومنا للانضباط فى الشارع المصرى وفى الحفاظ على مظهره الحضارى . فإذا كان هذا المظهر من الأهمية بمكان فإنه لايتعدى كونه أحد الملامح الخارجية لروح الانضباط . فالانضباط روح وجوهر قبل أن يكون مجرد قانون ومظهر . لذلك فإن ممارسته فى حاجة إلى الاصرار والاستمرار حتى يتحول إلى جزء حيوى وعضوى من شخصيتنا القومية وفكرنا الديمقراطى وسلوكنا اليومى . وهذا ليس بالأمر العسير علينا وخاصة أن حضارتنا ـ التى كانت الحضارة الأم لكل الحضارات الإنسانية ـ قامت أساسًا على روح الإنضباط . يكفى أن نسأل أنفسنا ببساطة عن الأسلوب الذى بنى به الفراعنة الأهرامات أو المعابد ، والأسلوب الذى بسط به تحتمس الثالث ورمسيس الثانى الامبراطورية المصرية حتى امتدت إلى حدود تركيا شمالاً ، وتونس غربًا ، والسودان جنوبًا . ألم يقم كل هذا على روح النظام والإنضباط التى بدونها لايمكن أن تقوم قائمة لأية حضارة ؟!

إننا لسنا عاجزين عن الالتزام بروح الإنضباط فى حياتنا ، لكن مشكلتنا أننا لم نمارسه بما فيه الكفاية ، فى حين أن الشعوب الديمقراطية التى تمثل حضارة عالمنا المعاصر ربت أبناءها على أنه من المقدسات التى يجب ألا تمس ، لأن أى مساس به معناه ضياع الحد الفاصل بين الحقوق

والواجبات ، وبالتالى ضياع الديمقراطية واختلاط الحابل بالنابل ، وتحويل الحياة إلى غابة يفترس فيها القوى الضعيف ، والغنى الفقير .

فإذا أخذنا انجلترا مثلاً على البلاد المتحضرة التى تقدس روح الإنضباط . فسنجد أن الإنضباط الذى يمارسه الانجليز فى حياتهم اليومية هو انضباط نابع من الداخل ، وليس مفروضًا عليهم من الخارج . يفسر لنا هذا المفهوم سلوك الانجليزى الذى يقف بعربته أمام إشارة المرور الحمراء فى انتظار تحولها إلى اللون الأخضر ، على الرغم من عدم وجود شرطى للمرور إذ أن الإشارة أوتوماتيكية ، بل على الرغم من عدم وجود عربات أخرى أو مارة على الإطلاق حتى تعوق انطلاقه . فهو يجد احترامه لذاته فى احترامه لإشارة المرور التى تعنى فى الوقت ذاته احترامه للآخرين وللمجتمع ككل . ولابد أن نتوقع من الآخرين أن يردوا له نفس الاحترام . فالمسألة ليست مجرد إشارة مرور يحتم القانون الوضعى احترامها ، فهى مجرد المظهر الخارجى لروح احترام الإنسان لذاته وللآخرين . وماينطبق على إشارة المرور ينطبق على كافة المظاهر الأخرى التى تدل على هذه الروح الحضارية .

إن روح الانضباط لاتنهض على الخوف من العقاب أو الطمع فى الثواب ، بل تمارس لأنه متعة فى ذاتها بفعل التعود عليها منذ الصغر . وإذا كانت التربية الصالحة والسليمة للفرد من الضرورة بمكان ؛ فإن ضرورتها تتضاعف بالنسبة للشعب ككل . وقد كانت هناك فى مدارسنا منذ ربع قرن مادة تسمى « التربية الوطنية » تدرس لتلاميذ المرحلة الابتدائية على سبيل

بث القيم والتقاليد والعادات والأخلاق المصرية الأصيلة فى نفوسهم . لكننا لاندرى السبب فى إلغائها حتى الآن . وخاصة أن جانب التوعية فى مجال النظام والإنضباط أخطر بكثير من إصدار القوانين التى تفرض على المواطنين من الخارج . وغالبًا مايعنى الفرض الخارجى عدم الاقتناع مما يؤدى إلى ابتكار حيل وأساليب لم تكن تخطر على بال بشر للتهرب من تطبيق هذه القوانين أو من العقاب الذى تنص عليه .

ولكى تنجح سياسة الإنضباط التى تهدف إلى تطبيقها على أساس ديمقراطى سليم ، لابد من القيام بالدراسات السيكلوجية لطبيعة شعبنا ونوعية الظروف الراهنة التى يمر بها . فإذا كانت هذه الطبيعة من الثوابت التى صمدت للزمن آلاف السنين ، فإن المتغيرات التى تتمثل فى الظروف الراهنة لابد أنها تتفاعل معها بطريقة أو بأخرى . لذلك يتحتم تحليل العلاقة العضوية بين الطبيعة الثابتة والظروف المتغيرة لاختبار المعدن الحقيقى للشعب المصرى . بعد ذلك يمكننا أن نضع إستراتيجية شاملة للنظام والانضباط بحيث تحتوى الأمة كلها . فالانضباط لايمكن أن يكون جملة طارئة أو مؤقتة مركزة على مظاهر التسيب فى الشارع المصرى فقط ، بل يجب أن ينتقل إلى داخل الأنسان المصرى . وبطبيعة الأمر فإن التطور الذى يأتى نتيجة للتوعية الديمقراطية والتربية الوطنية يستغرق وقتًا طويلاً حتى يأتى بثماره المرجوة . فليس بسن القوانين يتغير السلوك الإنسانى ، بل لابد من استخدام سلاح الاقناع ثم الاقتناع ، أى الأسلوب الديمقراطى الذى يشعر المواطن أن المسئولين يحترمون عقليته ، ويقدرون ظروفه . ويتحركون معه فى هذا النطاق من أجل المزيد من الانضباط الحضارى .

هنا تبرز خطورة عنصر القدرة من ناحية الكبار أو المسئولين . فالتوعية ليست مجرد تعليم أو وعظ أو إرشاد ، إنما تتمثل أساسًا فى تقديم القدوة الصالحة والسلوك العملى الذى يجبر الآخرين على احترامه ، وبالتالى على تقليده وممارسته . ومع مرور الزمن يتحول التقليد والممارسة إلى جزء لايتجزأ من السلوك اليومى للفرد ، ومن الشخصية القومية للأمة . إذ أن الإنضباط فى هذه الحالة سينتقل إلى العقل الباطن للإنسان ، ويتصرف على أساسه بسهولة ويسر لأنه لايتكلفه ولايفتعله .

عندئذ لن نحتاج إلى القيام بحملات طارئة للإنضباط لأننا سنسلمه فى كل مناحى حياتنا سواء فى الشارع أو البيت أو المدرسة أو المصنع أو الحقل أو المصلحة أو المؤسسة أو الشركة . ولاشك فى أن حياتنا ستصبح أكثر يسرًا وبهجة عندما يحصل كل واحد منا على حقوقه كاملة فى مقابل قيامه بأداء واجباته كاملة أيضًا ، إذ أن روح الإنضباط ـ شأنها فى ذلك شأن جوهر الديمقراطية ـ تحتم التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات لكى يصبح الإنضباط نابعًا من داخل الإنسان وغير مفروض عليه من الخارج .

* * *

الفصل السادس عشر

الديمقراطية والنضج السياسى

لعل الديمقراطية التى تسعى مصر لإرساء تقاليدها وتعميق جذورها فى تربتها القومية منذ ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، هى السبب الرئيسى والخفى وراء الصراع الذى خاضته مصر ومازالت تخوضه مع النظم الفاشية والديكتاتورية التى تجاورها فى منطقة الشرق الأوسط . فالديمقراطية لاتعنى سوى النضج السياسى والحضارى ، فى حين مازالت النظم الفاشية غارقة حتى أذنيها فى تخبطات المراهقة السياسية وشطحاتها الصبيانية . وليس ذنب مصر أنها تجاوزت هذه المرحلة منذ ثورة التصحيح التى أكدت لكل الأصدقاء والأعداء على حد سواء أن لاعودة إلى الديكتاتورية وسطوة مراكز القوى . فلم يعد فى مصر ـ بعد هذه الثورة ـ مكان للشعارات الجوفاء أو المزايدات المغرضة أو الأوهام المريضة . أما المزايدون الفاشيون فإنهم يصرون على العيش فى إطار هذه الأوهام ، مثلهم فى ذلك مثل المراهقين الذين يقنعون من دنيا الواقع بالعيش على الخيالات التى تصور لهم مباهجهم المؤقتة والتى لاتلبث أن تتلاشى بمجرد ظهور أول ضوء من أضواء التمرد الشعبى على هذه الفاشية .

ويتمثل الكابوس الذى يراود هؤلاء المراهقين من حين لآخر فى احتمال انتقال عدوى الديمقراطية إلى شعوبهم التى مازالت تعيش تحت نير الديكتاتورية والفاشية المتخلفة . لذلك تبدو مصر الآن فى نظرهم العدو الأول الذى يمكن أن يصدر إليهم التجربة الديمقراطية التى من المؤكد أنها ستزلزل كراسى الحكم والسلطان من تحتهم . إننا إذا استوعبنا هذه الحقيقة ، فيجب ألا نغضب من التصرفات المتشنجة التى يقوم بها الفاشيون الصغار فى منطقة الشرق الأوسط ، بل يجب ألا نتوقع منهم غير ذلك . فكل إناء ينضح بمافيه ومن العبث أن ننتظر منهم سلوكًا ناضجًا أو ديمقراطيًا أو تقديرًا للمسئولية الثقيلة والتاريخية التى يتحتم على الزعماء المتحضرين أن يحملوها بكل الوعى والجدية من أجل مستقبل شعوبهم التى وضع القدر مصائرها فى أيديهم .

ومن الواضح أن مصر بكل أصالتها الحضارية وعراقتها التاريخية قد استفادت من كل المحن التى مرت بها ، فإن معدنها كالذهب يكتسب المزيد من النقاء والبريق كلما مر بنار التجارب والدروس المتتابعة . أما الانتهازيون الفاشيون فينظرون إلى المحن والتجارب التى تمر ببلادهم كما لو كانت أمواج مؤقتة عليهم أن يركبوها بأسرع مايمكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الشخصية والمنافع الذاتية ، لأنهم يعلمون جيدًا حقيقة مشاعر شعوبهم تجاههم . وحقيقة البركان الذى يجلسون عليه بالإكراه تأجيلاً للانفجار بقدر الإمكان . لذلك فالمصائب القومية عندهم عبارة عن مجرد فوائد شخصية . وبالتالى فإن الشعار الحقيقى الذى يجب عليهم أن يرفعوه هو : « مصائب قوم عند قوم فوائد » .

أما مصر فقد أثبتت أن المحن هى مجرد دروس عابرة يجب الاستفادة بكل الوسائل من عبرها . والدليل على ذلك أن هزيمة ١٩٦٧ المنكرة كانت كفيلة بالقضاء على أية أمة أخرى غير مصر ، لكنها فى عرف مصر لم تكن سوى درس من دروس تاريخها الممتد عبر آلاف السنين . وفى أكتوبر ١٩٧٣ وبعد مجرد ست سنوات منذ عام ١٩٦٧ ردت مصر للعدو الإسرائيلى الصاع صاعين . ونحن نعلم أن ست سنوات من عمر الشعوب ليست سوى لحظة من لحظات التاريخ العابرة . وكان أكتوبر المصرى علامة من علامات النضج الفكرى والسياسى الذى تتميز به مصر . وهذا النضج يحسب لكل شئ حسابه بمقاييس العصر ولغته دون التفات إلى أية شعارات مراهقة أو مزايدات جوفاء أو تشنجات رخيصة . ولولا الروح الديمقراطية التى سادت مصر بعد ثورة التصحيح ، وهى الروح التى أدت إلى التفاف الشعب حول قيادته فى أثناء حرب أكتوبر ، لولا هذه الروح لما كان انتصار أكتوبر بهذه الروعة والبهاء . ويكفى أن يسجل التاريخ لنا أننا لم نلجأ إلى المعتقلات أو الحراسات أو أى نوع من الإجراءات الاستثنائية فى أثناء حرب أكتوبر ، على الرغم من أن دولاً أعرق منا كثيرًا فى الديمقراطية لجأت إلى مثل هذه الإجراءات التى تفرضها حالة الطوارىء والأحكام العرفية فى معظم الأحايين .. وهذا أكبر دليل عملى على الوعى الديمقراطى والحضارى الذى يتمتع به شعبنا حتى فى اللحظات المصيرية الحاسمة التى قد تنحى الديمقراطية جانبًا إلى حين .

وقد كنا فى مرحلة من المراحل نضطر إلى تبرير خطنا السياسى فى مواجهة

الشعارات والمزايدات والتشنجات . لكن هذا فى حد ذاته إتجاه خاطىء لأنه يعنى أن الفاشيين الصغار قد نجحوا فى وضعنا فى موقف الدفاع ، فى حين أن نظامنا الديمقراطى الجديد ليس فى حاجة إلى الدفاع عن نفسه . ومصر – بطول تاريخها – لم تكن لتلتزم بهذا الموقف أمام حفنة من المراهقين ، فهى دائمًا تفكر من وحى جوهرها ، وتعمل طبقًا لارادتها ، ولا تعبأ على الإطلاق بماذا يفسر الآخرون فكرها وسلوكها طالما أنهم يصرون على سوء نيتهم بتلوين الحقائق وتشويه الوقائع بما يتمشى وأهدافهم الحزبية وأغراضهم الفاشية . أما السياسيون الناضجون الذين يفكرون على مستوى مصر الحضارى والفكرى والديمقراطى ، فإنهم يستوعبون فى الحال كل مبادرة تقوم بها مصر سواء فى المجال العربى أو العالمى .

وماحدث ويحدث فى لبنان يحتاج منا إلى وقفة لتأمل الحال التى وصلت إليه الديمقراطية اللبنانية التى كان اللبنانيون يتباهون بها أمام العالم العربى كله على أساس أنهم نجحوا فى تحقيق النموذج الديمقراطى المعاصر ، فى الوقت الذى يفتقر فيه العالم العربى إلى أى نوع من الديمقراطية . لكن حال لبنان فى حقيقة الأمر لم يكن بأفضل مما يجرى فى الأقطار العربية الأخرى ؛ فقد كانت الديمقراطية اللبنانية مجرد واجهة براقة زائفة تخفى وراءها الصراعات الطبقية والطائفية والقبلية والعشائرية التى تنتمى إلى العصور الوسطى . والدليل على ذلك أن هذه الديمقراطية المزيفة لم تحتمل أول اختبار لها ، وسرعان ماتمزق ثوبها الشفاف البراق ، وتكلم الرصاص والقنابل والمدافع ،

وتحول لبنان إلى قبائل متناحرة تسعى إلى الانتحار فى الربع الأخير من القرن العشرين . ولم يقتصر الأمر على الصراع بين اللبنانيين أنفسهم ، بل تدخل الحكام الفاشيون من كل حدب وصوب فى العالم العربى محاولين اقتسام الغنيمة الوهمية ، وذلك على سبيل شغل شعوبهم بقضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل .

هكذا تلاشى فى لمح البصر ما كان يسمى بالديمقراطية اللبنانية ، وتحول لبنان إلى مجموعات من عصابات المراهقين المسلحة تحارب بعضها بعضًا ، فى حين اختفت كل القيم والحدود ، واختلط الحابل بالنابل ، لأنه لم يوجد بعد الناضجون السياسيون الذين يقدرون على كبح جماح هذا الجنون المراهق . وعلى الرغم من أن مصر حذرت مرارًا من مغبة هذه الكارثة التى ابتلعت لبنان ، فإن جنون المراهقة السياسية أعمى الجميع عن الاستماع إلى صوت الحكمة الناضجة ، وأثبت لبنان عمليًا ومن خلال صوت الطلقات والقنابل ، ومن بين الأطلال والخرائب أن الديمقراطية اللبنانية لم تكن سوى أكذوبة كبرى تاجر بها الزعماء اللبنانيون كما يتاجرون بأى شئ يصل إلى أيديهم ، حتى ولو كانت الحرب الأهلية ذاتها .

ومايصيب المراهق بالجنون أن يشعر دائمًا أن عالم الكبار الناضجين لايفسح له المكان الذى يريده . لذلك فهو يأتى بالأفعال مايثبت به وجوده بصرف النظر عن نوعية هذه الأفعال . وغالبًا ماتكون هذه الأفعال طائشة

ومتهورة لكى تثير من الضجيج والغبار مايجعل أكبر عدد ممكن من الناس يلتفتون إليه . وهذا الوصف ينطبق تمامًا على فكر حزب البعث وسلوكه ، سواء كان فى سوريا أو فى العراق ، إذ أن هذا الحزب يظن أن الزعامة لاتعنى سوى الأصوات العالية والمناورات الحزبية والمؤامرات الخفية والبطش الديكتاتورى والإرهاب الفاشى . وبذلك يتجاهل أو لايدرك أن هناك من قوانين الزعامة عبر التاريخ ما لا يمكن خرقه أو كسره . وهذه القوانين لها شروطها الحضارية والسياسية والديمقراطية والفكرية والتاريخية والجغرافية .... الخ . وهى شروط بطبيعتها تنطبق على مصر . وعندما نقول مثل هذا الكلام فنحن لانحاول أن نقوم بالدعاية لمصر ، لكنه مجرد تقرير أمر واقع . أما الفاشيون المراهقون فلا يعترفون بالأمر الواقع شأنهم فى ذلك شأن المراهقين جنسيًا . فمتعة المراهق تتجلى فى مائدة الخيالات والأوهام الدسمة التى تملأ عليه حياته بهالات البطولة والشهوة والزعامة والمجد والإغراء . لكن هذه الهالات لاتوجد إلا فى خياله الذى غالبًا مايكون مريضًا ، ولايتخلص من مرضه إلا عند بلوغه مرحلة النضج والحكمة . والدول بدورها لاتصل إلى هذه المرحلة الناضجة إلا عندما تتحقق الديمقراطية الصحيحة بين رعاياها .

والتطور من الديكتاتورية إلى الديمقراطية يحتاج إلى وعى حضارى جاد لكى يمر بمراحله المتتابعة حتى يبلغ مرحلة النضج السياسى . ومن المستحيل ضغط هذه المراحل أو اختصارها . فإذا كان من المحتم على الإنسان أن يمر

بمرحلة المراهقة ، فإن هذا ينطبق بدور، على الأمم ، وفترة المراهقة لاتتحدد بصفة عامة بفترات زمنية معينة بل إنها قد تلازم الإنسان معظم سنى حياته . والعجيب أنها غالبًا ماتلازم فترات الحكم الفاشى والديكتاتورى إلى أن تنتهى بنضوج الأجيال الجديدة المتطلعة إلى الديمقراطية التى تمثل روح العصر وجوهره . فلابد أن تنضج مثل هذه الأجيال على نار المحن والتجارب حتى تحمل أعباء المسئولية التاريخية بكل أبعادها القومية والعربية . ويبدو أن العالم العربى يمر الآن بمرحلة مخاض عنيفة نأمل أن يأتى بعدها عصر جديد تولد فيه الديمقراطية العربية الحقيقية .

أما بالنسبة لاستمرار مسيرة مصر الديمقراطية سواء على المستوى المحلى الوطنى أو العربى القومى أو العالمى الدولى ، فمن الواجب ألا نلتفت إلى هذه الترهات والتشنجات المراهقة . فليس من المفروض علينا أن نبرر حظنا الديمقراطى أمام هؤلاء المراهقين . فلنتركهم فى صراخهم وعوائهم وعويلهم لأن قدرنا هو قيادة القبيلة إلى آفاق العصر . وفى نهاية الأمر لن يصح إلا الصحيح لأن تشويه الحقائق لايمكن أن يستمر على ماهو عليه . بل سيأتى اليوم الذى ستكتشف فيه المؤامرات والمناورات والمزايدات والشعارات بحكم حتمية التطور الديمقراطى النابع من إرادة الشعوب ، والذى لن يرحم المتلاعبين بأقدار شعوبهم . وعلى هذه الشعوب أن تتسلح بالوعى القومى الناضج الذى يؤكد لها أنه لاخلاص لها إلا بالديمقراطية ، وخاصة أن الثمن النهائى لن يدفعه الفاشيون المراهقون ، بل ستدفعه الشعوب من دماء أبنائها

وأموالهم ، ومن مسيرتها الديمقراطية وتطورها الحضارى وتقدمها الاجتماعى . وهو ثمن غال جدًا وقد يستغرق تعويضه أجيالاً بعد أجيال ، وحركة التاريخ تؤكد أن كل شعب مسئول عن تصرفات قادته فى نهاية الأمر .

* * *

الفصل السابع عشر

التصحيح : ممارسة يومية

من الخطأ أن نعتقد أن ثورة التصحيح كانت مجرد نقطة تحول تاريخية فى حياة مصر وانتهت آثارها بتحقيق الأهداف التى حدثت من أجلها فى الخامس عشر من مايو ١٩٧١ . فالقوى التصحيحية فى الكون عناصر ضرورية لاستمرار الحياة فيه ، وبدون وجود هذه القوى التصحيحية فإن الحياة تتحول إلى فوضى شاملة لا تحكمها أية معايير أو قوانين أو تقاليد . بل إن الحياة فى هذه الحالة قد تصل إلى نفس النهاية التى انتهت إليها حيوانات ما قبل التاريخ عندما حكم على الضعيف والصغير بالفناء فى مواجهة القوى الكبيرة ، نظرًا لاختفاء القوى التصحيحية التى يمكن أن تعيد التوازن إلى هذا الوجود المختل . لهذا يمكننا القول بأن الوجود الإنسانى فى هذا الكون يكتسب معناه من المواكبة التصحيحية له ، ذلك لأن الطبيعة البشرية مجبولة على الشر كما هى مجبولة على الخير تمامًا . وإذا استعرنا مبادئ علم الأخلاق فإننا نستطيع القول بأن القوى التصحيحية هى التى تعيد القيم الإنسانية من حق وخير وحرية إلى وضعها الطبيعى فى المجتمع الإنسانى .

إذا طبقنا هذا المفهوم على ثورة التصحيح المصرية ، سنجد أنها ليست مجرد حركة تاريخية ، بل هى إرساء لتقليد حيوى وضرورى افتقدناه كثيرًا فى حياتنا الفكرية والسياسية التى افتقرت زمنًا طويلاً إلى الديمقراطية الحقة .

تنبع هذه الضرورة من أننا معرضون دائمًا ـ كبشر ـ لارتكاب الأخطاء المحتملة وغير المحتملة ، والخطورة تكمن فى ترك هذه الأخطاء تجرى فى أعنتها لأن النتيجة الحتمية ستكون كارثة قومية تحل بالوطن . إن الأخطاء لا تلد سوى الأخطاء ، وهكذا تظل تتراكم بعضها فوق بعض حتى تبلغ مرحلة التشبع والإنفجار ثم الإنهيار . هذا ما حدث بالفعل فى الكارثة القومية التى وقعت فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ . كان السبب الأول الذى أدى إلى هذه الهزيمة المنكرة ، يكمن فى غياب القوى التصحيحية تمامًا من حياتنا السياسية التى اختنقت فيها الديمقراطية ، فكانت كالعربة المندفعة التى فقد قائدها القدرة على التحكم فيها ، أوكالعربة التى أصاب العطب فراملها .

من هنا كانت ضرورة أن تتحول ثورة التصحيح من حدث تاريخى إلى ممارسة ديمقراطية عملية فى حياتنا اليومية بكل مستوياتها . ولعل أكبر ضمان يمكن أن يحيل ثورة التصحيح إلى جزء عضوى فعال من تراثنا الفكرى وتقاليدنا الديمقراطية يكمن فى الحوار الديمقراطى بين الرأى والرأى الآخر سواء على مستوى التجمعات والأحزاب السياسية أو على مستوى الأفراد فى حياتهم اليومية . إن وجود قوى التصحيح الديمقراطى يجنب المجتمع الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد ، وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وتحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى ، مما يدخل الأمة بأسرها فى دوامة رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة . أما فعالية قوى التصحيح الديمقراطية فتجنب الأمة كل هذه المآسى لأنها تتكفل بالتقليل من السخط العشوائى إلى أدنى درجة .

كانت ثورة التصحيح المصرية ثورة فريدة فى نوعها . فقد كانت الثورة الأولى فى تاريخ عالمنا المعاصر التى يقودها الرئيس أو الزعيم الذى يتولى بالفعل تبعات المسئولية ومقاليد الأمور ، كأنه بهذا أراد أن يقدم القدوة العملية حتى ندرك ضرورة وجود القوى التصحيحية فى حياتنا لكى نتجنب الكوارث المتوقعة وغير المتوقعة على سواء . لم تكن ثورة التصحيح سوى مبادرة السادات لتعليم الشعب ضرورة الممارسة الديمقراطية وحتميتها . لم تكن هذه الثورة موجهة ضد أشخاص معينين بقدر ماكانت بهدف إرساء العلاقات الصحية الجديدة التى يطالب بها الشعب بين الحاكم والمحكوم . فقد فوجئ الرئيس السادات فى آخر اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية العليا قبل ثورة التصحيح مباشرة ، فوجئ بأن مراكز القوى تريد أن تخنق الممارسة الديمقراطية فى مهدها ، حتى يخلو لها الجو وتمارس نفوذها كما تشاء . فلم يكن الأمر مجرد اختلاف فى وجهات النظر ، فالاختلاف الديمقراطى فى الرأى ظاهرة قوة وصحة ، إذ أن أعضاء الأسرة الواحدة يختلفون ومع ذلك تظل الأسرة وحدة لا تنفصم عراها ، لكن الأمر تحول إلى صراع رهيب تريد مراكز القوى أن تتسلل من خلاله حتى تصل إلى القبض على زمام الأمور وسحق كل القوى الديمقراطية التى يمكن أن تقف فى طريقها .

وعندما تتحول ثورة التصحيح إلى ممارسة يومية فى حياتنا الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فسوف ندرك أنه فى ظل النظام الديمقراطى ذاته يفقد الناس حريتهم إذا لم يمارسوها ، أى انه لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين . فإذا أهمل الناس الحوار الحر القائم على الحقائق الرئيسية حول أية قضية عامة ، فإن ديمقراطيتهم يمكن أن تتلاشى

بالتدريج بفعل الدعاية وحذف الأخبار والقرارات التى قد يتخذها الجهاز البيروقراطى فى الحكومة . فإذا لم يمارس الناس بوجه عام حق المناقشة الحرة ، فإنهم بذلك يبدّدون حقهم فى التصويت وإبداء الرأى . وبالتالى فإنهم يقضون على جوهر ثورة التصحيح التى قامت أساسًا دفاعًا عن حقهم القومى الأصيل فى الممارسة الديمقراطية الحقة . ولكى ترسخ ثورة التصحيح وتصبح منهجًا عمليًا ديمقراطيًا فى حياتنا ، لا بد أن تكون السلطة أمانة بين يدى الذين يؤمنون بأنها خدمة عامة للجماهير وليست أداة للتحكم والغطرسة . لقد وضعت ثورة التصحيح الحد الفاصل بين السلطة بمفهومها الإنسانى الشامل والتسلط بتعريفه المتغطرس الضيق . وعلينا أن نحافظ على هذا الكسب القومى بالعمل الجاد المثمر الذى لا يقنع بالشعارات البراقة والأقوال المأثورة ، لأن العمل الديمقراطى القومى هو الترجمة الحقيقية التى تجعل من ثورة التصحيح ممارسة يومية على كل مستويات الأمة .

* * *

الفصل الثامن عشر

الصحافة فى ظل الديمقراطية

لا جدال فى أن الصحافة من أخطر وأهم الوسائل التى تنمى عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأى العام إلى المسئولين ، وترسم للجماهير طريقة المستقبل ، وتبين لهم خطة للعمل . أى أن الصحافة الحرة بالنسبة للشعب هى بمثابة التربية الاجتماعية والسياسية والفكرية اليومية ، وخاصة إذا كان الشعب قد ارتضى لنفسه السياسة الديمقراطية منهجًا لفكره وأسلوبًا لسلوكه .

ولا شك أن هذه الاعتبارات الحيوية كانت فى ذهن الرئيس السادات عندما أصدر قانون حرية الصحافة ورفع الرقابة ، وأن المسئولية مركزة فى شخص رئيس التحرير ؛ ذلك أن تحديد حرية الصحافة وتقييدها عن طريق القانون لم يعد أمرًا مقبولاً بعد انتصارنا فى معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ . إننا إذا غالينا فى تدخل القانون فهذا يعنى سلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس ، وهى من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية . وتكون نتيجة ذلك أن يقوم هؤلاء بعملهم الصحفى بطريقة آلية ، على حين يتحتم أن يكون للصحفيين حركة الفكر والتصرف بقدر الامكان إشعارًا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم وليس بضغط من القانون أو السلطة . فالقوى الخارجية التى تفرض على الصحافة سواء

بواسطة القانون أو الرأى العام قد تجعل الصحفيين يتحايلون على القانون بشتى الطرق ، وبذلك تضيع كل المعايير اللازمة للممارسة الديمقراطية .

والقوانين الصحفية تستمد أصولها ـ بصفة عامة ـ فى التشريع من الدستور ، لكن الملاحظ أن السلطات التى تسن القوانين هى التى تملك الفاعلية فى تكييف القوانين الصحفية أكثر من أى شئ آخر ، فكلما كان المشرع مؤمنًا بالديمقراطية كانت القوانين أقرب إلى العدالة ، وأتيح للصحافة أكبر قسط من الحرية . وعمومًا فالعبرة دائمًا ليست بالنصوص الدستورية أو القانونية إنما بكيفية تنفيذها على حد قول عبد العزيز فهمى فى خطابه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى اجتماع حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد أكد فى هذا الخطاب «أن كل تضييق على الصحف لا يكون من شأنه إلا ايغار الصدور وانقلاب الحال على عكس المراد » .

وقد سبقت الصحافة المصرية الصحافة فى كل البلاد العربية فى احترامها وتطبيقها لمبدأ الممارسة الديمقراطية كما أوردنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب من خلال نص حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى قضية إلغاء صحيفة «مصر الفتاة » . فقد ورد فى هذا النص أنه إذا كانت الدساتير فى البلاد الديمقراطية قد منحت الصحافة حريتها وعصمتها من تعسف السلطة فذلك لأنها إفترضتها صحافة واعية رشيدة تلتزم بالفكر الموضوعى ، ولا تضع فى اعتبارها سوى المصلحة القومية العليا . وقد حتم نص المحكمة على كل العاملين بالصحافة إدراك المسئوليات الخطيرة التى تلقيها هذه الحصانة على عاتق الصحافة ، فهى تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير

الوطن ، ولأجل المصلحة العليا للبلاد ، وفى حدود القانون والنظام العام ، حتى يتم التعادل بين كفتى الحرية والمسئولية .

وكان إدراك المسئولين فى مصر لخطورة الدور الذى تقوم به الصحافة قد أدى إلى طرح قضية الصحافة كسلطة رابعة فى مصر . لكن الربط بين مفهوم الصحافة ومفهوم السلطة يحتاج إلى دراسة تحليلية شاملة حتى لا تختلط الأمور علينا . فالسلطة ـ كما نعرفها جميعًا ـ هى امتلاك صلاحيات معينة فى اتخاذ القرارات مصحوبة بأدوات فعالة لتنفيذ هذه القرارات التى يجب على الجميع الإلتزام بها وعدم الخروج عليها . فالسلطة التنفيذية مثلاً هى صلاحيات جهاز الحكم لقيادة الدولة وإدارة شئونها الداخلية والخارجية من خلال اللوائح والقوانين التى تطبقها المصالح والهيئات والمؤسسات المتفرعة عن الوزارات . أما السلطة التشريعية فهى الصلاحيات المخولة لمجلس الشعب لاقتراح وتعديل وإصدار التشريعات التى تلتزم بها الدولة فى اة شئونها . أما السلطة القضائية فهى صلاحيات جهاز القضاء فى الفصل فى القضايا التى تعرض عليه ، والأداة التى يستخدمها فى هذا المجال هى إصدار الأحكام المشمولة بالنفاذ لتطبيق القوانين .

لكننا إذا تحدثنا عن الصحافة كسلطة رابعة على مستوى هذه السلطات الثلاث ، فإن الأمر يحتاج إلى تحليل ودراسة شاملة ومراجعة وإعادة نظر . ذلك لأنه من المستحيل منح الصحافة صلاحيات تجعل منها سلطة تتخذ قرارات معينة وتملك الأدوات والوسائل التى تمكنها من تنفيذها ، فمعنى هذا أنها ستصبح سلطة متوازية مع السلطات الثلاث الأخرى . ومن

الواضح أن الصحفى لا يملك ولا يمكن أن يملك هذه الصلاحيات والأدوات ، فهو لا يملك أداة سوى القلم ، ولا صلاحيات وقدرات سوى الملاحظة والتفكير والدراسة . وكما قلنا فى بداية هذا الفصل أن الرقابة على الصحافة قد ألغيت حتى لا تتحول إلى نوع من الإرهاب الفكرى الذى يفرض اتجاهًا معينًا من خلال الصلاحيات والإمكانات التى يملكها ، فهذا إن جاز ، فإنه يجوز فى الدول الديكتاتورية والفاشية ، أما فى الدول الديمقراطية فإنه يتعارض تمامًا مع حرية الرأى والتعبير بكل الوسائل المشروعة .

لكن هل تعنى الصحافة بصفتها سلطة رابعة إطلاق الحرية الكاملة للصحافة فى تناول ومعالجة كافة المجالات وسائر الموضوعات ؟ هذا على أساس منح الصحافة القدرة على التأثير ثم التغيير مما يشكل ضغطًا إعلاميًا تجاه قضية معينة يترتب عليه إعادة النظر فى هذه القضية من جديد قبل إتخاذ القرار النهائى ، وخاصة إذا استطاعت الصحافة إستخدام أساليبها الفنية فى كشف الاختلاسات أو الرشاوى أو العمولات أو المحسوبيات أو أية انحرافات تترتب على إساءة استخدام السلطات . لكننا نعود للقول بأن هذه الحرية مكفولة بالفعل للصحافة طالما أنها لا تتعارض مع المبادئ والقيم التى تنبع من تراث مصر وتاريخها والتى تعد الأساس لكل تحرك سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى .

إن كل ما تملكه الصحافة من وسائل وغايات يكمن فى الأساليب التى تقدم بها الخبر والرأى لجمهور قرائها . وفى الواقع فإن الفصل بين الخبر والرأى هو فصل مصطنع لأن أسلوب صياغة الخبر يحمل فى طياته رأى

الجريدة تجاه الحدث الذى يتضمنه الخبر ، كما أن الرأى هو فى حقيقته تحليل وتعليق على الخبر أو الأخبار التى تتحدث عن أحداث الساعة . ولا يمكن للخبر أو الرأى أن يشكلا سلطة بالمفهوم التقليدى للسلطة ، لأن المهمة الأساسية للصحافة تتمثل فى التوعية العامة للجماهير حتى تقبل على الممارسة الديمقراطية دون خوف أو جهل . وحتى لو توسعت الصحافة فى الرأى بحيث يطغى على الخبر ، على أساس أنه أحد الدعائم الأساسية للديمقراطية وخاصة فى صحافة المجتمعات النامية ، فإنه لن يصل إلى القدرة على الحسم كما نجد فى السلطات الأخرى ، وخاصة أن يقف فى مواجهة بعض الذين لا يحتملون النقد ويرفضون الحوار الديمقراطى الحر باعتباره تعريضًا وتشكيكًا فى أمانتهم القومية . وغالبًا ما يكون هؤلاء من المسئولين فى السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وبالتالى يملكون القدرة الحاسمة على الضغط على منتقديهم من رجال الصحافة . وهذا يشكل خطرًا على حرية الصحافة ذاتها لأنه يعنى أن الصحافة كسلطة رابعة ستكون فى مواجهة السلطات الثلاث الأخرى .

وإذا كانت هذه المواجهة غير ممكنة . فهل المقصود بمنح السلطة الرابعة للصحافة هو تحريرها من الخضوع لسيطرة أو توجيه السلطات الثلاث الأخرى ؟ إن الصحفى ـ بحكم طبيعة عمله ـ لا يستطيع الانفصال عن المسئولين والعاملين فى السلطات الأخرى ، لأنه يستقى أخباره وموضوعاته وقضاياه من التعامل معهم . فهل يعنى عمله من خلال سلطة رابعة حمايته الكاملة من الوقوع تحت أية ضغوط تمنعه من نشر موضوع معين أو تهدده أو ترهبه إذا نشر خبرًا معينًا ؟! ومن يحدد الإطار الذى تتحرك داخله هذه

السلطة الرابعة ؟! هل يبقى ضمير الصحفى فى النهاية هو الحكم الذى يفرض عليه الموضوعية ومراعاة المصلحة القومية العليا قبل كل شئ وبعد كل شئ ؟!

وماذا عن علاقة الصحافة كسلطة رابعة بمصادر التمويل التى تؤثر من قريب أو بعيد على الشكل النهائى الذى تتخذه ؟ إن من المعروف أن التوزيع والإعلان يشكلان المصدر الرئيسى للتمويل ؛ فالتوزيع يخضع لمزاج القراء وإقبالهم على نوعية معينة من الصحف فى حين يخضع الإعلان للأغراض التجارية والاقتصادية للمعلن . إذن كيف تثبت الصحافة وجودها كسلطة رابعة فى مواجهة عنصرى التوزيع والإعلان فى حين أنها لا تملك سلطة عليهما سوى تلبية رغبات القارئ والمعلن ؟

كل هذه التساؤلات تطرح نفسها عند مناقشة الصحافة كسلطة رابعة ، وهى فى حاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل ، لكن يجب ألا نبتعد عن جوهر القضية الذى يؤكد لنا أن الصحافة الحرة تلعب دورًا خطيرًا فى الحياة الديمقراطية ، فهى قادرة على قياس الرأى العام وتوجيهه فى الوقت نفسه . وعلى هذا الرأى العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والأخلاق والثقافة فى التخطيط لمجتمع المستقبل الديمقراطى الذى يعتمد بطبيعته على حرية تكوين الرأى ، وحرية التعبير عنه . وبدون دراسة الرأى العام يمكن أن تفشل خطط المستقبل ، لأن البرامج والمناهج التى لا تنبع من أرض الواقع ، بل تفرض عليه فرضًا ، لا بد أن تتعثر بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التى ستجابهها ، وغالبًا تكون النتيجة هى الإخفاق والتخلى

عن مثل هذه البرامج فى نهاية الأمر بعد أن يكون قد ضاع من الوقت والمجهود والمال ما يمكن الاستفادة به فى تطبيقات واقعية أخرى .

وبدون شك فإن أصلح أنواع الرأى العام الذى يمكن للصحافة الحرة أن تنميه هو ذلك الذى ينشأ فى حماية الممارسة الديمقراطية التى تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية المشرقة منها والقاتمة على حد سواء ، دون مواربة أو تغطية . وعلى قدر إحاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحريّته فى تكوين آرائه الشخصية والتعبير عنها بحرية يستطيع الرأى العام من خلال الصحافة الديمقراطية أن يقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والفكر . ويجب أن نضع فى أذهاننا أن الدعاية المغرضة وحذف الأخبار والقرارات التى تتخذها السلطة التنفيذية من شأنه أن يزيف الممارسة الديمقراطية ويسلبها جوهرها الحقيقى . من هنا كانت المهمة الملقاة على عاتق الصحافة فى تشجيع الناس على الحوار الحر من أجل بلورة اتجاهات الرأى العام ، حتى يمارسوا وجودهم داخل مجتمع داخل مجتمع ديمقراطى .

ولعل النجاح الذى حققه ونستون تشرشل فى قيادته للشعب البريطانى فى أثناء الحرب العالمية الثانية هو إيمانه بأن النقد الحر البناء الذى تمارسه الصحافة تجاه السلطة لا يتعارض إطلاقًا مع ظروف الحرب التى تخوضها البلاد . ففى خطاب له فى مجلس العموم فى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ قال : «إنى أوافق السير بيرسى هاريس فى قوله ان النقد الذى تمارسه الصحافة فى زمن الحرب هو شريان الحياة الديمقراطية الحقة » . ولعل هذا هو السر فى الشهرة العالمية الراسخة التى حققتها الديمقراطية الإنجليزية فى حين أن بريطانيا لم

تعرف طوال تاريخها العريض دستورًا مكتوبًا ، فالعبرة ليست بالنصوص المكتوبة ، لكن بإرساء التقاليد وتأصيلها إلى الحد الذى تتحول فيه إلى سلوك يومى للأفراد . وهى مهمة تستطيع الصحافة الحرة أن تقوم بها برغم صعوبتها والتحديات التى تعترض طريقها .

ومن خلال الممارسة الديمقراطية تستطيع الصحافة الحرة أن ترسخ فى ضمير الأمة ووجدانها الوعى والوضوح بأنه لا توجد سلطة شرعية بدون إرادتها ومشيئتها . من هنا كان دور الصحافة فى خلق الرأى الشجاع الذى يستطيع أن يعارض السلطة إذا انحرفت أو انحازت ، بل إن الخصومة السياسية حق مشروع طالما أنها فى إطار الممارسة الديمقراطة التى تفرض سيادة القانون سواء على الأفراد أو على الدولة .

وإذا كانت المسئولية واجبة على الأمة كلها ، فإن الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تثق فى دقة حساباتها وما تبنيه على ذلك من قرارات . ولا يوجد جهاز قادر على تقديم هذه الحقيقة وبلورتها مثل الصحافة ، وهى بهذا تلعب دورها فى قيادة العمل السياسى للجماهير ، والتعبير عن إرادتها وأمانيها الحقيقية . من هنا كانت ضرورة الصبغة القومية التى تميز كبرى صحفنا حتى تكون معبرة عن الخبرة الجماعية وليست عن الأهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الأفراد ، وعلى أساس حق النقد والنقد الذاتى ، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بإطلاق حرية التعبير عن الرأى ، وحرية الحركة فى الاتجاه المناسب . وبناء على ذلك تملك الجماهير حرية سحب ثقتها من ممثليها إذا ما انحرفوا أو خانوا الأمانة أو تعالوا ، أو كونوا مراكز قوى ، أو حجروا على حرية الرأى ، أو انحرفوا عن المبادئ العامة للمسيرة الديمقراطية .

والصحافة الحرة الناضجة ترى أن الحرية السياسية لا يمكن أن تتحقق كأسلوب للحكم والحياة إلا إذا تحققت أولاً الحرية الاجتماعية . إذ أن حرية رغيف الخبز هى الطريق إلى حرية الفرد . غير أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التى تنطلق معها كل ملكات الإنسان فى الخلق والإبداع . بهذا وحده يمكن للمارسة الديمقراطية أن تنطلق . فهى لا يمكن أن تكون كاملة إلا إذا أزيلت جميع الحواجز والعوائق من طريق كل طاقات المستقبل وعلى رأسها الشباب والمرأة . فالشباب هو الغد والمستقبل . والمرأة هى نصف المجتمع . والحركة النسائية تختزن من الإمكانات قدرًا كبيرًا وثمينًا لا بد أن يؤدى رسالته كاملة فى العمل الوطنى . لذلك ينبغى على الصحافة الديمقراطية أن تركز على هذه القطاعات الحيوية من الأمة حتى تبلور آمالها وتطلعاتها من أجل مستقبل أفضل .

إن الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية قضية ضخمة وخطيرة بحيث يصعب علينا حصرها فى مثل هذا الفصل من الكتاب . لكن يكفينا فى اللحظة الراهنة تأمل الاصطلاح الذى تعود العالم كله اطلاقه على مهنة الصحافة وهو اصطلاح : السلطة الرابعة . أى أنها تقف على قدم المساواة مع السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية . وهى بهذا تتحمل مسئولية خطيرة ورائدة فى الوقت نفسه لأنها تجس نبض الجماهير وتمهد الطريق للسلطات لكى تمارس دورها . وهذا يعنى أنها على الرغم من كونها سلطة رابعة إلا أن دورها يأتى قبل هذه السلطات الثلاث .

ولاشك أن مسئولية الصحافة تتضاعف فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا فى

المجتمع الذى يتخذ من الممارسة الديمقراطية منهجًا لفكره وأسلوبًا لسلوكه ، فدورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الديكتاتورية ذات النظم الشمولية ، بل ينطلق إلى استشراف آفاق المستقبل على مسئوليتها الخاصة . وهذا الدور الريادى يعتمد على المحاولة والخطأ ، لكن الوعى القومى الأصيل الذى يجب أن يتسلح به الصحفيون فى ظل الممارسة الديمقراطية يجعل نسبة الخطأ تصل إلى أدنى درجة لها ، وبهذا نضمن المساهمة العمليةوالفعالة للصحافة فى دفع عجلة التطور الديمقراطى للأمة كلها .

* * *

الفصل التاسع عشر

الديمقراطية وروح القطيع

روح القطيع هى أسوأ ما يمكن أن يصيب الكيان الديمقراطى لأى شعب وخاصة إذا كان هذا الكيان فى المراحل الأولى بعد ميلاده . والمأساة أن روح القطيع يمكن أن تنتشر من فرد إلى فرد كالوباء حتى تشمل المجتمع كله ، وبهذه الطريقة تتحول الديمقراطية إلى مجرد شكل خارجى للمجتمع فى حين تمارس روح القطيع أسوأ أنواع الديكتاتورية داخله . بل إن روح القطيع عندما تسيطر على دفة الأمور فى مجتمع ما تهبط به إلى قاع أعمق من القاع الذى كان يمكن أن يبلغه فى حالة وجود ديكتاتور على قمته . ففى حالة وجود الحاكم الديكتاتور يمكن توجيه سهام النقد والهجوم على شخصه بطريقة أو بأخرى تمهيدًا لمقاومته والتخلص منه فى الوقت المناسب . أما فى حالة روح القطيع الجاثمة على أنفاس المجتمع فإنه يصعب إصابتها فى مقتل لأنها تنتشر بين الناس كالهواء الذى يتنفسونه . وويل للحاكم الذى يشجع هذه الروح بين أبناء شعبه ، لأنه كما يحاول إستغلال مدها لتحقيق خططه الطارئة ، فإنها يمكن أن تنقلب ضده بمنتهى السرعة والبساطة . فهى تتحول من النقيض إلى النقيض فى لمح البصر . ومن الصعب التحكم أو التنبؤ تمامًا بالاتجاه الذى ستنطلق فيه بحكم اعتمادها على التعصب الأعمى والمزاج المتقلب والعاطفة الهوجاء . فالعقل الواعى الموضوعى يتلاشى تحت

ضغوط هذه الروح الخطيرة التى يمكن أن تقرر مصير أمة بأسرها تحت وطأة جنون اللحظة الراهنة .

والعجيب أنه على الرغم من التقدم الذى أحرزته الديمقراطية فى عصرنا بحيث أصبحت من أهم حقائقه . فإن تكنولوجية العصر المتقدمة فى مجال وسائل الإعلام تشجع إنتشار روح القطيع من خلال الإلحاح المستمر الذى تمارسه على آذان وعيون الجمهور بحيث أوشكت أن تقضى على أى ميل للتفرد عنده . بل نستطيع القول بأن أجهزة الإعلام تلك أصبحت تفكر نيابة عن الجمهور ، ثم تقوم بنقل أفكارها إليه لكى يتبناها على أنها أفكاره دون أن يدرى . ثم ينتقل من مرحلة تبنى الأفكار إلى مرحلة التعصب لها واكتساح كل من يحاول مناقشتها . ولا شك أن إستمرار هذا الوضع يؤدى إلى سيادة الروح الفاشية التى لا ترضى إلا بالرأى الواحد والاتجاه الواحد . وتتهم كل من يعارض هذا الرأى بالخيانة والمروق . وفى جو مثل هذا لا بد للديمقراطية أن تختنق . لأنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من الكيان المستقل والمتفرد للإنسان .

لذلك كانت روح القطيع أقسى ما يمكن أن يصيب سواء الكيان المستقل والخاص للإنسان أو البناء العام والمتميز للمجتمع . وهذا وضع طبيعى لأنه على الرغم من أن الديمقراطية تنادى بتفرد الإنسان واستقلاله الذاتى . فإنها لا تعمل على فصله أو بتره من المجتمع . فهو فى نظرها الخلية الأولى التى يتكون منها المجتمع . وصحة الكل لا بد أن تستمد من صحة الجزء . من هنا كانت الحرب الدائرة دومًا بين روح الديمقراطية وروح

القطيع التى تحيل المواطن إلى مجرد فرد من أفراد القطيع . يتحرك معه لكنه لا يعرف إلى أين ؟ ولا لماذا يتحرك أصلاً ؟ وهو بهذا يفقد القدرة على التفكير الأصيل النابع من كيانه وذاته . لأن القطيع سوف يصنع له كل الأفكار التى يمكن أن يتشدق بها فيما بعد كما لو كانت أفكاره الخاصة به . وإذا أصابت روح القطيع إنسانًا فإنه يتوقف عن التفكير ويستريح من عنائه طالما أن الآخرين يقومون بهذه المهمة نيابة عنه . وبهذا تقضى روح القطيع على كل ملكات الإبداع والإبتكار والأصالة عند الإنسان . فلا يكفى أن يكون لدينا عقل سليم . كما يقول الفيلسوف الفرنسى رينيه ديكارت . بل ينبغى أن نستخدمه إستخدامًا سليمًا . وإذا كان هناك ثمة إختلاف بين الناس فى مستوى الذكاء . فلا يرجع هذا إلى تفاوت فى ملكاتهم وإنما إلى اختلاف المناخ الفكرى الذى يتأثرون به . سواء كان هذا المناخ ديكتاتوريًا فاشيًا أو ديمقراطيًا ليبراليًا .

ليست هذه دعوة إلى مبدأ «خالف تعرف» الذى يغرى الإنسان بمعارضة الآخرين لمجرد المعارضة وحب الظهور . فهذا مبدأ لا يقل فى أثره الضار عن روح القطيع التى تقضى تمامًا على الكيان الفكرى للإنسان . وتبدو خطورة روح القطيع فى أنها تتسلل إلى كل نواحى الحياة وخاصة إذا لم يكن الإنسان يقظًا تجاهها . فإذا طبقنا هذا على حياتنا اليومية فسنجد أن هذه الروح تشكل تفكير وسلوك معظمنا وإلى حد كبير . فمثلا نجد إنسانًا ليست له أية اهتمامات بكرة القدم . لكنه يجد جميع من يحيطون به يتحدثون ليل نهار عن آخر مباريات الدورى والكأس كما لو كانت قضية حياة أو موت بالنسبة لهم . وفجأة يدرك وضعه الشاذ بينهم لأنه لا

يشاركهم اهتماماتهم على الأقل . وبدلاً من أن يقوم بتهدئة هذا التيار السطحى الجامح نجده ينجرف مختارًا . وبعد ذلك يتحول إلى أشد المتعصبين لكرة القدم وتصبح شغله الشاغل ليل نهار . بل إنه غالبًا ما يتطرف عن الباقين فى حماسه لكى يظهر لهم أنه لا يقل فى وعيه الكروى عنهم فى شىء بل يتفوق عليهم . وبذلك تنتقل الحمى من شخص لآخر حتى تتحول فى نهاية المطاف إلى هوس وجنون . ولعل من أمثلتنا الشعبية الزاخرة بالحكمة هذا المثل الذى يصف الشخص الواقع تحت وطأة روح القطيع بأنه «الأهبل فى الزفة» . أو التعبير الساخر الذى يصور سلوك أفراد القطيع بأنه «معهم معهم . عليهم عليهم» .

تلك هى إحدى النتائج المدمرة لروح القطيع التى غالبًا ما تستشرى مع الجهل والسطحية والخواء الذى يعانى منه الإنسان فى داخله دون أن يشعر بأى اهتمام بقضية تثير تفكيره المتفرد والخاص به . وهذه ظاهرة طبيعية لأن الطبيعة تأبى الفراغ . والبشر جميعًا يشتركون فى عدم القدرة على تحمل هذا الفراغ . فإذا كان الإنسان من النوع الذى لا يهتم بتثقيف نفسه وإنضاج فكره باستمرار فلا شك أنه سيشغل الفراغ داخله بكل التفاهات التى يقابلها فى حياته اليومية . فالثقافة سلاح خطير موجه أساسًا ضد روح القطيع . لأن المثقف الأصيل يحترم كيانه الفكرى عن طريق رفض كل الأفكار التى لا يقتنع بها شخصيًا . مهما كان عدد الذين يعتنقون هذه الأفكار . فالمسألة ليست مسألة أغلبية لكنها مسألة إقتناع وتفكير موضوعى بصرف النظر عن النعرات المؤقتة . من هنا كان الإرتباط العضوى بين الثقافة والديمقراطية لأنها ترى فى الثقافة الناضجة والأصيلة الأساس الوطيد

والوحيد الذى ينهض عليه بناء الإنسان الديمقراطى . ومن هنا أيضًا كان إهتمام الديمقراطية بالكيف دون الكم . فالأغلبية ليست دائمًا على صواب كما يقول ت .س .إليوت . لكن لا يعنى هذا فرض وصاية الصفوة المثقفة على الأغلبية الشعبية . بل يتحتم على هذه الصفوة أن تنير الطريق أمام الأغلبية فى موضوعية كاملة . وعندما يرتفع وعى الأغلبية بأية قضية مطروحة فإنها تستطيع إتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب .

لكن المشكلة تكمن فى أن التفكير الموضوعى المخالف لرأى الأغلبية غالبًا ما يقابل منها بالإستنكار والهجوم لأنها تعتبره خروجًا عليها . لهذا يتميز موقف المثقفين الأصلاء بالصعوبة والحرج فى بعض الأحيان . ومع ذلك يستمرون فى إتجاههم بسبب إيمانهم بدورهم الريادى فى تفتيح أذهان الناس وأبصارهم التى لا ترى فى بعض الأحيان أبعد من مواطىء أقدامهم نتيجة للضغوط التى تمارسها عليهم ظروف المعيشة اليومية . وفى المجتمعات التى تصل فيها روح القطيع إلى أخطر درجاتها . تتحول شخصية المثقف والمفكر إلى مثار للسخرية والتهكم لأن وجوده وسط القطيع يتحول إلى نغمة نشاز أو عنصر قلق يسلب أفراد القطيع راحتهم فى النعاس والنوم وإجترار أحلام اليقظة التى لن تتحقق . لذلك يسارع أفراد القطيع إلى الدفاع عن أنفسهم بالسخرية منه حتى لا يفكر أحد فى أن يحذو حذوه .

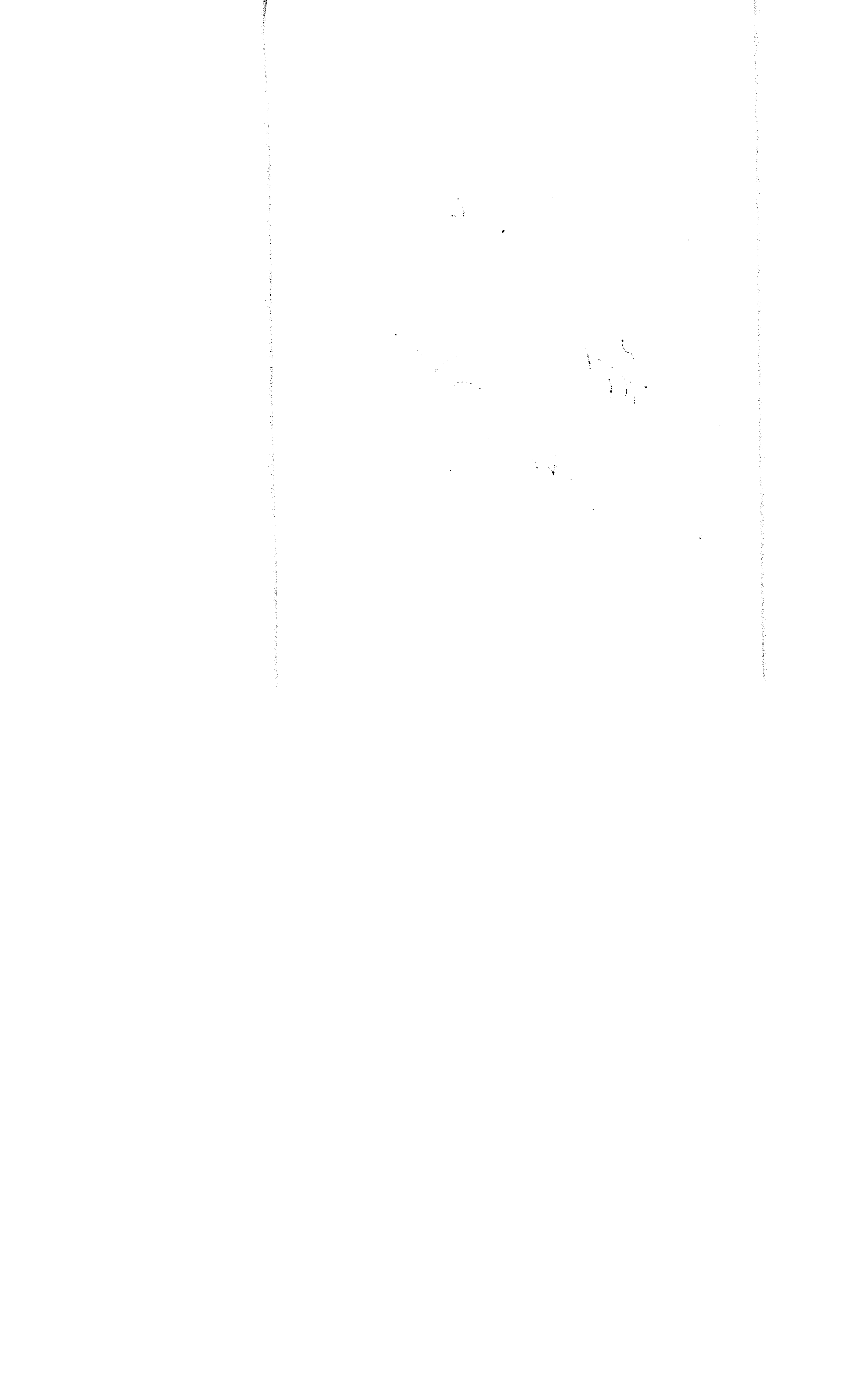
ويكفى أن نلقى بنظرة على الكوارث القومية فى تاريخ مختلف الشعوب . سنجد أنها كانت النتيجة الطبيعية لروح القطيع التى تفشت بين هذه الشعوب مما جعلها تنجرف مع التيار دون وعى أو إرادة . ولا شك أن سعادة الحاكم الديكتاتور لا توصف وهو يرى أنه بمجرد إشارة من إصبعه

أو حركة من يده تتحرك الجموع إلى حيث يريد دون تفكير لأنها آمنت أنه يفكر نيابة عنها . لكن المأساة تتمثل فى الوقت الذى تقع فيه الكارثة القومية ، فالمسئولية عندئذ لن تكون مسئولية الديكتاتور بقدر ما هى مسئولية الشعب كله لأنه هو الذى سيدفع ثمن انقياده من دمه وماله وجهده ووقته . أما الديكتاتور فى هذه الحالة فهو مجرد شخص فقد هالته الكاذبة . وقد يشارك فى دفع الثمن وقد يهرب بجلده من المأساة القومية التى تسبب فى صنعها . لكى يبقى الكابوس جاثمًا على كاهل الشعب الذى يتحتم عليه دفع الثمن كاملاً .

وإذا درسنا السر الكامن وراء الانقلابات المتتابعة فى نظم الحكم الموجودة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، سنجد أن الديكتاتورية الفاشية التى تنهض على روح القطيع هى التى أفقدت هذه الدول عنصرى الإستقرار والإستمرار اللازمين لكل تطور حضارى وبناء ديمقراطى . لأن من طبيعة أفراد القطيع الإنقياد وراء أى ديكتاتور يستطيع الوصول إلى كرسى الحكم . إذ أن عنصر التفكير قد إنتفى تمامًا . وقد إستفادت أوروبا من الدروس التى تلقتها على يدى كل من النازية الألمانية والفاشية الإيطالية بحيث أصبحت يقظة وواعية تمامًا لأية بوادر نازية أو فاشية . والدليل على ذلك أن الإنقلاب العسكرى الديكتاتورى الذى قام به جورج بابا دوبولوس فى اليونان فى ابريل ١٩٦٧ تم القضاء عليه تمامًا فى عام ١٩٧٤ عندما حاول ضم جزيرة قبرص عنوة إلى نظامه . وسرعان ما عادت الديمقراطية إلى اليونان التى كانت أول بلد فى التاريخ الإنسانى تقدم الديمقراطية للعالم أجمع بأسلوب عملى وعلمى محدد .

من هنا كانت اليقظة الشديدة التى يتحلى بها أى زعيم ديمقراطى فى مواجهة أية بوادر لظهور روح القطيع . فأفراد القطيع يمكن أن يتعصبوا لزعيم بنفس الدرجة الحادة التى يمكن فيها أن يتعصبوا ضده لو تغيرت الظروف بظهور زعيم آخر يشكل إغراء أشد لهؤلاء الأفراد . فإذا أردنا إرساء دعائم الديمقراطية السليمة الصحيحة وتعميقها ، فلا بد من تنمية الكيان الفكرى الناضج المستقل عند الإنسان المصرى . وهى مهمة صعبة نظرًا لانتشار الأمية الأبجدية والثقافية ، لكن لا مفر من القيام بها حتى يتحول الإنسان المصرى نفسه إلى قاعدة صلبة ينهض عليها البناء الديمقراطى للأمة كلها .

* * *



الفصل العشرون

الحمى الكروية والفراغ الديمقراطى

هناك قانون علمى يؤكد أن الطبيعة تأبى الفراغ . وإذا كان هذا القانون ينطبق بصفة عامة على الظواهر الطبيعية التى تشكل حياة الإنسان وطبيعة وجوده ، فإنه ينطبق بنفس الدرجة على الكيان الفكرى والسياسى والثقافى والاجتماعى للإنسان فى كل زمان ومكان . هنا تبرز القضية الحيوية التى تثيرها نوعية المضمون الذى يجب أن يملأ الكيان الثقافى والسياسى للإنسان . فنحن نعلم أن الفكر السياسى ليس مجرد معلومات متناثرة تحتشد داخل العقل البشرى ، بل هو فى حقيقته منهج نظرى وعملى يختلف من شخص لآخر طبقًا لاختلاف البيئة الاجتماعية والمناخ الديمقراطى والمستوى الاقتصادى والمرحلة التاريخية وغير ذلك من الملابسات والظروف الحضارية ، لذلك يمكننا القول بأن كل إنسان يعيش على وجه الأرض يعد كائنًا سياسيًا بطريقة أو بأخرى . إذ أن الفروق والاختلافات فى الفكر السياسى تنشأ على المستويين الكمى والكيفى أساسًا . ولا تتراوح بين الوجود عند البعض والعدم عند البعض الآخر .

لكن هناك مفهومًا حضاريًا للفكر السياسى يربطه بمدى الرقى والخصوبة والتنوع فى المنهج الفكرى والسلوكى الذى يعد السمة الأساسية للمجتمع الديمقراطى الحديث . وكلما زاد أفراد هذا النوع من المفكرين الديمقراطيين

الناضجين . انتفى وجود الفراغ الديمقراطى الذى تعانى منه الدول التى ما زالت تعيش على فتات الموائد المتساقط من بلاد العالم المتحضر . وهى دول لا تهتم بالكيف بل بالكم الذى يملأ فراغها السياسى . وغالبًا ما تحاول تقليد الدول المتحضرة على المستوى المظهرى فقط دون أية محاولة منها لبلوغ المجال الجوهرى . وهذا المستوى المظهرى قد يساعدها على شغل الفراغ السياسى الذى هو بطبيعته فراغ ديمقراطى .

وللحقيقة والتاريخ فقد وقعت مصر فى هذا الخطأ الحضارى فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ نتيجة لبعض الظروف التى إرتبطت بهذا الحدث التاريخى الخطير . فقد اضطرت الثورة إلى إلغاء الأحزاب نتيجة للفساد السياسى الذى نتج عن تحالفها مع الإستعمار والقصر والإقطاع . وعن صراعها العقيم حول كراسى الحكم . وحاول قادة الثورة شغل الفراغ السياسى بتنظيمات سياسية متتالية كنوع من التمثيل الديمقراطى للجماهير . فقاموا بتأسيس هيئة التحرير ثم الإتحاد القومى ثم الإتحاد الاشتراكى . لكنها فشلت تمامًا فى مهمتها وظل الفراغ الديمقراطى قابعًا كما هو . ثم تطور بطبيعة الحال إلى فراغ ثقافى لأن الحياة السياسية والديمقراطية غالبًا ما تشكل الجانب العملى واليومى لحياتنا الثقافية والفكرية . حتى بالنسبة لأبعد الناس عن السياسة . ذلك أن الثقافة القومية الحقيقية لا تنمو إلا فى ظلال الديمقراطية بمفهومها الإنسانى الشامل .

وعندما عجز قادة الثورة عن التخلص من هذا الفراغ الديمقراطى وخاصة عند الشباب الذى يمثل حجر الزاوية فى بناء الأمة . لجأوا إلى

اصطناع المسكنات المؤقتة مثل تشجيع كرة القدم بصفة خاصة بحكم شعبيتها وجماهيريتها . ومن ناحية أخرى اتخذت حكومة الثورة سمت النظام الذى يشجع الرياضة وبطولاتها . وذلك على الرغم من إهمالها لمعظم الأنشطة الرياضية الأخرى . وبلغ تشجيع الثورة للعبة كرة القدم درجة أصبح فى المرحوم المشير عبد الحكيم عامر رئيسًا لاتحاد الكرة . ولم يكن هذا المنصب فى تلك الفترة يقل فى أهميته عن منصبيه الآخرين بصفته نائبًا أول لرئيس الجمهورية ونائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة . هذا طبعًا بالإضافة إلى منصبه كقائد عام للقوات المسلحة . وأصبحت لعبة كرة القدم من أنشطة القوات المسلحة . وتحول معظم اللاعبين إلى ضباط وعاملين فى القوات المسلحة . وتحولت مباريات الدورى العام وكأس مصر إلى معارك حربية من نوع جديد . وانقسم الناس إلى «أهلاوية وزمالكاوية» فى حين انتمى الباقون إلى الأندية الأخرى . بل بلغ الحماس الكروى ببعض المشجعين إلى إصابتهم بالسكتة القلبية من جراء كرة طائشة من قدم لاعب لم يستطع إدخالها شبكة المرمى . أو من جراء خطأ غير سير المباراة ضد صالح النادى الذى يشجعه شهيد الكرة هذا .

ونشأ جيل الثورة فى هذا الجو الذى يقدس نجوم الكرة ويضعهم فى مصاف الأبطال القوميين . فاتخذ منهم المثل العليا التى يجب أن تحتذى . وحلت النوادى الرياضية محل الأحزاب السياسية القديمة التى ارتبطت فى ذهن الأجيال السابقة بأسماء رائدة فى مجال الفكر والثقافة والديمقراطية مثل أحمد لطفى السيد وطه حسين والعقاد والمازنى وحسين هيكل وإسماعيل صبرى وأحمد شوقى وحافظ إبراهيم وبيرم التونسى وغيرهم من الرواد الذين

ملأوا الحياة السياسية والثقافية بالعديد من الانجازات الفكرية والفنية . وعلى الرغم من وجود نجوم كرة القدم المصرية التى لمعت عالميًا فى تلك الفترة البعيدة ، فإن عشق الهواية ظل المبدأ السارى دون إقتراب من أى مجال آخر وخاصة المجالين السياسى والاقتصادى . وكان اعجاب الجماهير بنجوم الرياضة إعجابًا ببطولاتهم الرياضية الحقة وليست نتيجة للسياسة الإعلامية والدعائية التى تصطنع هالات البطولة حول هاماتهم . ويكفى أن نذكر حسين حجازى على سبيل المثال . فقد لعب فى أندية إنجلترا وكان معبود عشاق الكرة هناك فى الوقت الذى كانت بريطانيا تحكم فيه نصف العالم . ومع كل هذه الأمجاد الرياضية التى حققها أبطالنا القدامى فقد مات معظمهم شبه معدمين لأنه لم يكسبوا من كرة القدم سوى الشهرة والبطولة الرياضية التى رفعت اسم مصر عالميًا .

لكن التقاليد الغوغائية التى ترسخت فى عقد الستينيات . لم يكن من السهل التخلص منها فى مرحلة الممارسة الديمقراطية التى بدأت فى أعقاب ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . ذلك لأن تربية الجماهير على أوضاع وتقاليد معينة من شأنه أن يتوارث بل ويتضاعف مع الأجيال المتعاقبة . وكان الأمل معقودًا على التليفزيون كجهاز خطير للإعلام والتثقيف لكى يعوض إفتقارنا الشديد للكتاب نتيجة للفراغ الثقافى . والأمية المتفشية ، والمستوى المنخفض للمعيشة . والسعر المرتفع للكتاب . والانهاك المستمر للمواطن المطحون فى بحثه عن ضرورات حياته اليومية . لكن التليفزيون إتبع مبدأ «الزبون دائمًا على حق» على الرغم من أنه تليفزيون حكومى ولا يخضع لضغوط التليفزيون التجارى . وكان نتيجة هذا أن قدم التليفزيون ما تعود

عليه المتفرج من مواد فجة وتافهة وسطحية ، ونسى أن رسالته هى التربية الثقافية والديمقراطية لهذا المتفرج وخاصة أنه لا يدفع فى مقابل الارسال التليفزيونى سوى ثمن التيار الكهربائى الذى يشغل جهازه . ويبدو عدم اهتمام التليفزيون بالبرامج الثقافية الجادة فى إصراره على تخصيص القناة ٩ لارسالها ، وهى قناة ضعيفة لا تكاد تخرج عن نطاق مدينة القاهرة وضواحيها . وفى المقابل نجد اهتمام التليفزيون البالغ بكرة القدم مما ساعد على إنتشار الحمى الكروية على نطاق وبائى . ونحن لسنا ضد اهتمام التليفزيون بالرياضة ، لكننا ضد إهتمامه بكرة القدم بصفة خاصة . بل إننا نذهب إلى القول بأنه لو حظيت الثقافة العامة بعشر معشار الإهتمام الذى تناله الكرة من التليفزيون لما كان هناك ذلك الفراغ الثقافى الذى يكاد يقضى على كل الإهتمامات الجادة فى حياتنا .

وقد يرد على هذا بأن البلاد المتحضرة تشجع كرة القدم وتعقد لها المهرجانات الدولية التى يراها العالم أجمع بالأقمار الصناعية . لكننا نقول إن مشجع الكرة فى تلك البلاد لم تصبه الأنيميا الثقافية والسياسية والديمقراطية الحادة التى يعانى من مضاعفاتها المشجع المصرى . ففى الخارج يشجعون الكرة وغيرها من الألعاب الرياضية بدافع من حب الأخلاق الرياضية وكل ما تحمله من قيم ومثل ، لكنها نشاط لا يطغى على حياتهم الثقافية والسياسية والديمقراطية ويكاد يطمسها . ولا شك فإن الأخلاقيات الرياضية قريبة إلى حد كبير من الأخلاقيات الديمقراطية . فالمهزوم يهنىء المنتصر على فوزه ، فى حين يتمنى الفائز للمنهزم حظًا سعيدًا فى المباراة القادمة . هكذا بدون أية رواسب أو ضغائن أو عقد أو أحقاد .فإذا لم

نتعلم ونتشرب بالروح الديمقراطية الحقة فى حياتنا السياسية والاجتماعية فلن نعرف طريقًا إلى الروح الرياضية التى تعد الهدف النهائى من أية لعبة رياضية . وبالتالى تفقد الألعاب الرياضية جوهرها ومضمونها وروحها وتتحول إلى تقليد أعمى لما يدور فى بلاد العالم المتحضر.

وفى اعتقادى أن حياتنا الديمقراطية الجديدة والجادة تتنافى مع كل هذا العبث . فلقد أصبح لدينا تعدد الأحزاب الذى يتيح للشباب إشباع رغبته فى الإنتماء السياسى والثقافى والفكرى من خلال الممارسة الديمقراطية وحرية الرأى الآخر . أما كرة القدم فقد آن الأوان لكى تعود أدراجها إلى مجالها الطبيعى : أى مجرد رياضة ضمن أنشطة رياضية أخرى عانت كثيرًا من طغيان كرة القدم بلا مبرر معقول . وإذا كنا نريد التشجيع الحق والحقيق للرياضة . فعلينا بإنشاء الساحات الشعبية فى الأراضى الخلاء بدلاً من ممارسة الصبية والشباب للكرة الشراب فى أزمة المدن وشوارعها .

إن أروع ما فى الحياة الديمقراطية أننا نعطى لكل شىء حجمه الطبيعى دون تهويل أو تهوين أو مبالغات من أى نوع . أما فى ظلال الديكتاتورية والفاشية فإن نسب الأشياء تضيع ويأخذ كل شىء حجمه طبقًا لإرادة الديكتاتور الذى يهدف إلى إلهاء الشعب بعيدًا عن معترك السياسة ، فما على الشعب سوى إطاعة الأوامر الصادرة إليه من الحاكم دون مناقشته . وفى أحيان كثيرة تختلط الألوان ويتحول الأبيض إلى أسود والأسود إلى أبيض ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحول لعبة رياضية مثل كرة القدم إلى الشغل الشاغل للناس ليل نهار . فى حين ينصرفون تمامًا عن العناية بحياتهم

الديمقراطية والحرة . لكن الوسائل التى تستخدم فى هذا النوع من التضليل . وسائل مؤقتة لأن الإنسان يملك فى داخله قوة تصحيحية تحثه دائمًا على الاعتزاز بكيانه الإنسانى . ورأيه الحر . لذلك كانت هذه القوة التصحيحية المقدمة الطبيعية للثورة ضد كل أنواع التضليل الفاشى ، وبداية إرساء قواعد الحياة الديمقراطية الحقيقية .

* * *



الفصل الواحد والعشرون

الديمقراطية وأزمة المثقفين

أصبح من بديهيات حضارتنا المعاصرة أنه لاتوجد حياة ديمقراطية حقيقية بدون ثقافة إنسانية ناضجة . فالثقافة هى الأساس الذى ينهض عليه البناء الديمقراطى . لذلك فليست هناك ثمة أزمة للمثقفين فى الديمقراطية التى تتيح لهم كل فرص التعبير الحر عن آرائهم فى مناحى الحياة . وعندما نتحدث الآن عن أزمة المثقفين فإننا لانعنى نفس الإصطلاح الذى أطلقه محمد حسنين هيكل على موقف المثقفين من الثورة فى الستينات . وقسم من خلاله المسئولين فى الدولة إلى أهل للثقة وأهل للخبرة . فنحن لانتفق مع هذا التقسيم المفتعل الذى أدى بنا فى النهاية إلى نكسة يونيو ١٩٦٧ . إذ أنه لايمكن للزعيم أن يثق فيمن لاخبرة ولاثقافة له . وإذا وثق فلابد أن تكون الهاوية فى انتظار الجميع . وإذا كنا نتفق مع محمد حسنين هيكل فى استخدامه لاصطلاح « أزمة المثقفين » فذلك لأن غياب الديمقراطية فى الستينيات قد سبب أزمة عنيفة فعلاً لهم ، لكننا نستخدم الاصطلاح الآن على مستوى آخر . مستوى يرتبط بموقف البيروقراطية والسلطة التنفيذية من الثقافة ولايرتبط بموقف القيادة السياسية التى تشجع الثقافة وتعتبرها جزءًا عضويًا من البناء الديمقراطى الجديد .

تتمثل أزمة المثقفين حاليًا فى موقف كل من السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية من التسهيلات التى يمكن أن تمنح لانتشار الكتاب بصفة خاصة .
وقد تمثل موقف السلطة التشريعية فى القرار الذى أصدره مجلس الشعب فى
إبريل عام ١٩٧٨ بإلغاء إعفاء نسبة الـ ٢٥٪ من دخول الكتاب والمؤلفين
الخاضعين لضريبة المهن الحرة ، لأنه لافرق فى نظر مجلس الشعب بين بائع
الفول والطعمية وبين المثقف الجاد الذى يسعى إلى تثقيف مواطنين عن
طريق نشر انتاجه سواء من المقالات أو الكتب . هذا فى الوقت الذى تعد
فيه مهمة المثقف والمؤلف فى مصر بالذات أشق مهمة يمكن أن يتحملها أى
مثقف فى العالم . فنحن شعب غير قارئ أساسًا ، واهتماماتنا تتميز بالسطحية
وأحيانًا « بالكروية » ، ونفضل أن نشاهد فيلمًا معادًا بالتليفزيون على أن
نقرأ كتابًا جديدًا . هذا طبعًا بالإضافة إلى الأمية المتفشية فى شعبنا والتى
تصل إلى ٨٠٪ . والمأساة الكبرى أن الأمية لاترتبط بالأميين فقط ، لكنها
تمتد بمفهومها الثقافى بين المتعلمين أنفسهم ، فليس كل متعلم بمثقف .

ومع كل التوقير لمجلس الشعب فإنه بقراره الآنف ذكره يتعارض تمامًا
مع شعار دولة العلم والإيمان الذى رفعه الرئيس السادات منذ أن تولى
المسئولية فى أكتوبر ١٩٧٠ . إن بناء الإنسان الديمقراطى لايمكن أن ينهض
إلا على قاعدة الثقافة والمعرفة المستنيرة . لذلك كنا نتوقع من مجلس الشعب
أن يصدر قرارًا إستراتيجيًا بمحو الأمية ، وأن تخرج أجهزة الأحزاب
وفروعها فى الأقاليم إلى القرى والنجوع لتنفيذ مثل هذا القرار القومى .
وليس هذا بشئ مستحيل ، فقد سبقتنا إليه دولة مثل فيتنام وأتمت تنفيذه
فى أربع سنوات على الرغم من خوضها تلك الحرب الأهلية مع قوات

الولايات المتحدة فى حين أن مشروع محو الأمية فى مصر لفظ أنفاسه الأخيرة منذ مدة طويلة . واكتفينا – على طريقتنا – بالسخرية منه على أساس أنه مشروع « نحو الأمية » كما كان ينطقها تلاميذ المشروع . لكن الموضوع تحول هذه المرة من السخرية إلى الجدية لأن قرار مجلس الشعب لايعنى سوى تطبيق مبدأ « نحو الأمية الثقافية » بالإضافة إلى « نحو الأمية الأبجدية » المطبق فعلاً منذ نصف قرن مضى .

إن مشكلة المؤلف فى مصر لاتتمثل فقط فى افتقاره إلى قاعدة عريضة من القراء . لكنها تتمثل أيضًا فى النشر . فما زالت إمكانات النشر فى مصر ضعيفة بالنسبة لموقع مصر الحضارى والثقافى والسياسى . وهذا بالطبع نتيجة مباشرة للأمية الأبجدية والأمية الثقافية . لأن صناعة النشر تنتعش مع زيادة القراء الذين يقومون بدور المستهلكين لهذا الانتاج . وإذا أضفنا إلى هذا ارتفاع سعر الكتاب – الذى لاتدعمه الحكومة – بالنسبة لمستوى الدخل المنخفض . لوجدنا أن الثقافة فى مصر تجتاز محنة تكاد تخنقها . وبين هذه الأطلال يسعى الكاتب المصرى لكى يخرج بإنتاجه ومؤلفاته إلى القراء الذين يتناقصون عامًا بعد عام . ومع ذلك لاييأس ويظل على إصراره برغم الظروف المأسوية التى يمر بها والتى تتمثل فى الضرائب المتوالية المنهالة عليه . ولاتقدر فرحته عندما يخرج له عمل أدبى من المطبعة إلى أماكن التوزيع المختلفة . وهو فى هذا لايهتم بالعائد المالى الذى يحصل عليه ، وهو عائد لايزيد فى أغلب الأحوال عن الملاليم إذا قورن بنظيره الذى يعود على المؤلف فى بلاد الله الأخرى . فالكاتب المصرى قنوع بطبيعته وغالبًا مايكتفى بمتعة خروج انتاجه إلى النور .

لكن قرار مجلس الشعب لايعترف بهذه القناعة التى يعتبرها كنزًا لايفنى . لذلك يضاعف عليه الضرائب حتى لاتضيع أموال الدولة هباء ! ! بذلك تقوم السلطة التشريعية بمهمتها التى تتولاها السلطة التنفيذية بعد ذلك ممثلة فى مصلحة الضرائب . فطبقًا للقانون الذى طبق فعلاً فإن مصلحة الضرائب تبدأ بالخصم من المنبع الذى يصل إلى ٢٥٪ من المبلغ الاجمالى . ثم تطالب المصلحة المؤلف المسكين بتقديم إقرار ضريبى فى نهاية العام وإلا كان عليه أن يقع تحت طائلة القانون الذى يساوى بينه وبين صاحب بوتيك البضائع المهربة . وهذا الإقرار الضريبى لايعنى سوى المزيد من الضرائب لأن المصلحة لاتقنع بالخصم من المنبع فقط . بل تضيف إلى هذا الخصم ضريبتى الأمن والجهاد ثم الضريبة على الإيراد العام بحيث تصل نسبة الضريبة فى النهاية إلى أكثر من ٤٠٪ من دخل المؤلف المسكين . ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل يفاجأ المؤلف البائس بوصول إنذار أو إشعار أو مذكرة حضور ـ سمه كما شئت ـ لكى يناقشه مأمور الضرائب فى حصيلة دخله . وبعد المناقشة التى لايفهم المؤلف فيها شيئًا . والتى يجيد المأمور كل حيلها وألاعيبها . يخرج المؤلف مديونًا للمرة الثالثة وعليه أن يدفع وإلا الحجز فى انتظاره .

وهناك قصة حدثت لأديب شاب تصلح لكى تكون مأساة صغيرة على طراز مآسى تشيكوف . لقد ظل يمارس كتابه القصة القصيرة حوالى عشر سنوات وعندما وجد فى نفسه الكفاءة لأن ينشر إنتاجه . تقدم بقصة إلى إحدى المجلات التى وجدتها صالحة للنشر . ونشرتها بالفعل واعتمدت المكافأة المالية المناسبة . ولكى يتذوق القاص الشاب ثمرة قلمه . ذهب

متهلّلا لكى يتسلم المبلغ الذى لم يزد عن سبعة جنيهات . وإذ بالصراف يبلغه أنه لايستطيع أن يصرف له المبلغ بدون بطاقة ضريبية . وشرح له كيفية الحصول على البطاقة الضريبية من مأمورية المهن الحرة التابع لها مسكنه . وبعد أسبوعين من السعى إلى المأمورية وكتابة ماتيسر من الاستمارات والإقرارات استطاع استخراج البطاقة بعد فتح ملف خاص به . المهم أنه صرف أخيرًا مكافأة القصة القصيرة .

لكن القصة الأخرى لم تكن قصيرة بالمرة . فقد تحولت إلى مأساة من ذلك النوع المضحك المبكى . إذ أن ظروف النشر الصعبة حالت دون أن ينشر القاص الشاب قصصًا أخرى . مما جعله يسأم عملية اللهث وراء النشر . واقتنع بالتأليف لنفسه وأصدقائه . لكن مصلحة الضرائب ــ كعادتها ــ لم تسأم لعبتها المملة . وظلت تطارد القاص البائس بإنذاراتها للمناقشة وتقديم الإقرارات . وإلا فعليه انتظار الويل والثبور وعظائم الأمور . وتحامل الشاب على نفسه وذهب إلى مصلحة الضرائب وهو يكاد يتفجر غيظًا . وهناك أقسم بأغلظ الأيمان أمام المأمور أنه لم ينشر غير تلك القصة المنكوبة التى نشرها فى يوم أسود يتمنى أن ينمحى من حياته تمامًا . لكن مأمور الضرائب بمنتهى الهدوء واللامبالاة . قال له إنه مع كل الإحترام الشديد لقسمه وحلفانه . يطلب منه تقديم إقرارات رسمية من جهات النشر التى نشرت له . وإلا فسيفرض عليه تقديرًا جزافيا وعليه أن يثبت العكس رسميًا فيما بعد .

وأقسم له الشاب مرة أخرى أنه لم يتعامل إلا مع دار نشر واحدة .

وهى الدار التى نشرت له قصته المشئومة . ولايعقل أن تقوم أكثر من دار بنشر قصته . لأنه لم يصل بعد إلى مرتبة تشيكوف أو هيمنجواى . لكن المأمور لم يقتنع مرة أخرى بهذه اللمحة الساخرة . وطلب منه تقديم إقرارات من جميع دور النشر التى تقع فى القاهرة . فتساءل الشاب الذى لم يعد قصصيًا : كيف له أن يذهب إلى دور لم يتعامل معها على الإطلاق ثم يطالبها بتقديم إقرارات ضريبية عن شخص لاتعرفه ولم تره ؟ فرد مأمور الضرائب بنفس الهدوء واللامبالاة أن هذه ليست مشكلته ولكنها مشكلة الممول الذى هو الشاب .

أحس الشاب المغلوب على أمره أنه لامفر من تنفيذ أوامر حضرة المأمور الذى يمثل السلطة التنفيذية بكل سطوتها وجبروتها . ظل يتردد لمدة شهرين كاملين بين جميع دور النشر حتى حصل فى النهاية على بيانات بالمبالغ التى حصل عليها أو التى لم يحصل عليها . كان كل ماحصل عليه لايزيد عن الجنيهات السبعة التى صرفت له مكافأة عن قصته البائسة . فى حين كانت البيانات التى استخرجها تزيد عن العشرة . وعندما قدم الشاب هذه البيانات الرسمية لمأمور الضرائب سأله عن الكيفية التى يمكن أن يقطع بها علاقته مع مصلحة الضرائب من تلك اللحظة وإلى الأبد . فقال له إن عليه أن يعيد الكرة مع نفس دور النشر لكى يحصل منها على بيانات رسمية تفيد أنه توقف تمامًا عن التعامل معها . ولم يكن الشاب يسمع بهذه النصيحة حتى قام بكل همة ونشاط . وسعى لمدة شهرين آخرين بين دور النشر حتى حصل على الإقرارات الضريبية اللازمة بعدم التعامل معها . وعندما قام مأمور الضرائب بإلغاء بطاقته الضريبية . وقف ملفه نهائيًا .

تنفس الشاب الصعداء وهو يغادر مأمورية الضرائب . فى حين كان يقسم أمام الله وأمام نفسه أنه لن يؤلف القصص مرة أخرى ولا حتى لنفسه أو لأصدقائه .

هذا نموذج يمكن أن يشوه الصورة المشرقة للنموذج الديمقراطى الذى نسعى جاهدين لإقامته فى مصر . فجميع الدول الديمقراطية بصفة خاصة تفخر بالتسهيلات بل والإمتيازات التى تمنحها لكتابها ومؤلفيها وفنانيها حتى يقدموا المزيد من الثقافة والإبداع الذى ينضج تفكير المواطنين ويعمل على تربيتهم ديمقراطيًا . فهناك قاعدة تحترمها كل دول الحضارة والديمقراطية . وهى أنه لاديمقراطية بدون ثقافة . لأنه من الصعب على الجاهل أو الأمى أن يتصرف بديمقراطية لأنه لم يتعود الحوار الحر القائم على الاقناع والاقتناع واحترام رأى الآخرين . وإذا كان هناك من الأميين فى مصر من يتصرف بذكاء وحكمة وديمقراطية فهذا يرجع إلى التراث الثقافى الخصب الذى انتقل إلينا من الحضارة المصرية العريقة . لكن هذا النفر من الناس يشكل الاستثناء فى حين أن القاعدة تؤكد أنه من المستحيل على الجاهل أو الأمى أن يستوعب التقاليد الديمقراطية فى التفكير والسلوك .

وعلاقة الديمقراطية بالثقافة تحتم إتاحة الثقافة للجميع . فالثقافة ليست حكرًا على فئة معينة كما نجد فى المجتمعات الديكتاتورية والفاشية التى تتيح وسائل الثقافة الرفيعة للفئة المتربعة على قمة السلطة فى حين تتيح ثقافة معينة لبقية أفراد الشعب . وغالبًا ماتكون دعاية صريحة وساذجة لتدعيم هيبة السلطان فى وجدان الجماهير . ولسنا الدولة الوحيدة التى تقدس أداء

الضرائب . فهناك مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية التى تفرض عقوبات قاسية جدًا على المتهربين من أدائها . بل إن اللقب الثانى للمواطن الأمريكى هو لقب دافع الضرائب . ومن خلال هذه الصفة يتحكم فى كل اللوائح والتشريعات والقوانين التى تصدر . والتى لابد أن تصدر لصالحه بحكم أنه القائم على تمويل السلطة التنفيذية وبدونه تتحول إلى جهاز عاطل يعلوه الصدأ . ومع ذلك لم نسمع أن الجهاز القائم على تحصيل الضرائب هناك قد طارد روائيًا مثلاً عن أرباح رواية نجح فى توزيعها بالملايين . وتمكن من شراء مزرعة من أرباحها . فى حين تبلغ أعلى نسبة لأية رواية توزع فى مصر أربعة أو خمسة آلاف نسخة على أكثر تقدير . بل ان الحكومة الأمريكية والمؤسسات الأهلية قد رصدت العديد من الجوائز السخية لتشجيع أدبائها وكتابها على مواصلة الانتاج والإبداع مثل جائزة بولتيزر وبولنجن والكتاب القومى وغيرها . وكل دول العالم الديمقراطى تنهج هذا النهج لإيمانها أن الثقافة لاتقل فى قيمتها عن الخبز . بل إنها تأتى قبله إذا نظرنا إليها من الناحية الروحية .

ويتفرغ الأدباء والفنانون فى دول العالم الديمقراطى لفنهم تمامًا . لأنه قادر على إعالتهم والاحتفاظ لهم بمستوى لائق بمكانتهم الريادية . أما فى مصر فيستحيل على الأديب أو الفنان أن يستغنى عن وظيفته التى تمثل مصدر رزقه الأساسى إن لم يكن الوحيد . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أسماء توفيق الحكيم وحسين فوزى ونجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس وزكى نجيب محمود ورشاد رشدى وغيرهم من كبار الأدباء والمفكرين الذين أثروا حياتنا بالعديد من الأعمال الأدبية العظيمة . لكنهم

لم يتركوا وظائفهم الأصلية التى لولاها لما أنتجوا هذه الأعمال أصلاً . أما عباس العقاد الذى عاش على قلمه فقد كان استثناء من القاعدة . وهو استثناء من الواضح بل ومن المؤكد أنه لايتكرر وخاصة فى عصرنا هذا الذى لايفرق بين الأديب والمفكر وبين صاحب بوتيك البضائع المهربة . ويكفى أن نذكر أن راقصة شارع الهرم تحصل على خصم ٢٥٪ من الضرائب فى حين لم يكن المؤلف يتمتع بهذا الامتياز . وعندما ترفقت السلطة التنفيذية بحاله ومنحته نفس خصم الراقصة ، سارع البعض إلى إصدار قرار بإلغاء هذا الخصم منعًا لانتشار وباء الثقافة .

بذلك أصبحت الضرائب المطلوبة من المؤلف فى مصر تصل إلى ٤٠٪ من المبالغ التى يحصل عليها . وهى نسبة لاتوجد فى أى بلد آخر فى العالم ، بل إن الكتاب هناك غالبًا مايتمتعون بإعفاء كامل من كل الضرائب سواء كان هذا فى بلاد رأسمالية أو اشتراكية . فى بلاد ديكتاتورية أو ديمقراطية . وإذا كان هذا الإعفاء قد طبق فى مصر على الكتاب الجامعى فمن باب أولى أن يطبق على الكتاب الحر الذى لايضمن توزيعه مثل الكتاب الجامعى .

إن القضية أخطر من مجرد تحصيل ضريبة من مؤلف أو كاتب . إنها قضية الثقافة ومستقبلها فى مصر . وإذا كانت ديمقراطيتنا الجديدة تسعى إلى بناء الإنسان الديمقراطى الحر . فليس أقل من أن تسعى إلى إزاحة العقبات عن طريق الكتاب والمفكرين والمثقفين لأنهم طليعة القوى التى ستعمل على بناء الديمقراطية وانتشارها بين أفراد الشعب من خلال الكتاب والإذاعة والتليفزيون والصحيفة والمجلة وغير ذلك من وسائل الإعلام التى تتيح

للجميع حرية التعبير عن الرأى والرأى الآخر . وبدون ثقافة حقيقية وأصيلة يمكن أن يتحول الحوار الديمقراطى بين مختلف الآراء إلى جدل عقيم زاخر بالدوائر المفرغة والطرق المسدودة والمتاهات الجانبية والتشنجات العاطفية التى قد تفقد ثقة الشعب نفسه فى جدوى الديمقراطية .

* * *

الفصل الثاني والعشرون

ديمقراطية وسائل الإعلام

لا شك أن الإعلام فى الدول الديمقراطية يختلف فى وظيفته وغايته أختلافًا جذريًا عنه فى الدول الديكتاتورية والفاشية . فالإعلام الديمقراطى يعتمد على الرأى الحر وصداه عند الرأى الآخر بحيث يطور نفسه اعتمادًا على جس نبض الجماهير والتعبير عن آمالها وطموحاتها . لذلك ليست هناك قواعد مقدسة أو أوامر مشددة تطبق على الجميع . بل هناك إطار مرن من القيم والمثل والمبادىء والتقاليد التى تشربها الجميع بحيث لا يخرجون عنها من تلقاء أنفسهم . ومن أهم هذه القيم إحترام عقلية المتلقى أو المواطن بحيث يعتمد الإعلام على الإقناع العلمى الذى يعقبه الإقتناع المنطقى . ثم قياس مدى هذا الاقتناع لتطوير وسائل الإعلام من أجل مزيد من التوعية والتربية الديمقراطية . أما الإعلام فى الدول الشمولية فيتراوح بين الإعلان والدعاية وإصدار التعليمات بصرف النظر عن صداها عند الجمهور . لأنه من المفروض على الجمهور أن يطيع وينفذ الأوامر الصادرة إليه دون مناقشة ولا نقول معارضة . لذلك يعتمد الإعلام الفاشى والشمولى على تقديم الرأى الواحد : أى رأى السلطة أو الحزب . وهو فى الواقع ليس برأى على الإطلاق لأنه فى حقيقته أمر . وبالتالى فإن هذا النوع من الإعلام ينهض على الإرسال دون الإستقبال . لأن الصدى معروف مقدمًا ويتمثل فى الطاعة الكاملة لأوامر الحزب واتجاهاته . أما الإعلام الديمقراطى فيهتم

باستقبال الرأى العام نفس اهتمامه بإرسال الآراء الخاصة التى يدلى بها أصحابها من موقع المسئولية أو موقع الخبرة أو موقع التجربة . فعلى التفاعل الحى بين الرأى العام القومى والرأى الخاص العلمى تعتمد كل وسائل الإعلام الديمقراطى فى أداء وظائفها .

ولا بد للإعلام الديمقراطى أن يستمد أسلوبه فى العمل من الظروف الحضارية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمر بها الوطن .فلا يوجد نموذج ديمقراطى فى الإعلام جاهز للاستيراد من أى مكان آخر مهما كانت عراقته فى الديمقراطية . فالأنماط الديمقراطية فى الإعلام تختلف من بلد لآخر إختلاف بصمات الأصابع . والنمط الذى قد يصلح فى بلد ما . قد يفشل تمامًا فى بلد آخر . بل وقد يقضى على ديمقراطية الإعلام نفسها فى مثل هذا البلد . فالديمقراطية مبدأ إنسانى مرن وشامل وعميق ينهض على إحترام كيان الإنسان وكرامته وعقليته . ومن هذا الإطار الحضارى العريق يمكن لكل بلد أن يشكل أسلوب إعلامه بما يتفق مع ظروفه الراهنة بصرف النظر عن الأنماط الديمقراطية التى طبقتها الدول الأخرى فى مجال وسائل الإعلام . فنحن يمكننا أن نقلد الدول المتقدمة فى أساليب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة مع مراعاة بعض الفروق بيننا وبينها وخاصة بالنسبة للمفاهيم المختلفة التى تتحكم فى عقلية الفلاح والعامل . أما فى مجال الإعلام بصفة خاصة فإنه من المستحيل تطبيق قرار لم يأخذ فى اعتباره الظروف المحلية . واعتمد أساسًا على المحاكاة والتقليد بصرف النظر عن الفروق الشاسعة بيننا وبين النظم التى نحاول أن ننقل عنها . وهى فروق لا تقتصر على الجانب الإعلامى والثقافى فقط بل تمتد

لكى تشمل بالضرورة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية .

إن العبرة ليست باستحسان أو تفضيل نمط إعلامى أو ثقافى معين ، ذلك لأن الأمر ينهض أولاً وأخيرًا على الدراسة العلمية الموضوعية الميدانية من خلال لجان خبراء متخصصين يقومون بتحليل كل أبعاد الموضوع ثم يقدمون نتيجة دراستهم للمسئولين لتنفيذها فى إطار الإستراتيجية العامة كما يحدث فى بلاد العالم الديمقراطى . وعلى الرغم من إصرارنا الشديد وعزمنا القوى على التطبيق الشامل للديمقراطية فى كل مناحى حياتنا ، فإنه يظل من الصعب علينا إن لم يكن من المستحيل تقليد الأنماط الإعلامية فى أعرق الدول فى مجال الديمقراطية نظرًا لإختلاف الظروف الموضوعية . فعلى سبيل المثال نجد أن نظام هيئة الإذاعة البريطانية لايصلح لتطبيقه فى مصر . فهو نظام استطاعت بريطانيا أن تحققه بعد مرور حوالى ثلاثة قرون من الممارسة العملية للديمقراطية على كل المستويات . وقد ترتب على هذا وجود الإطار الأصيل الراسخ للادلاء بالرأى الآخر وترك مطلق الحرية للمعارضة لكى تمارس نشاطها الأعلامى على قدم المساواة مع الحكومة . فكيف نطبق هذا النظام فى مصر ونحن لم نبدأ فى تطبيق الديمقراطية إلا فى أعقاب ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ؟! إن المسألة ليست إنبهارًا بنظام براق ناجح بل بتطبيق مايمكن أن تستوعبه ظروفنا الراهنة والخاصة بنا .

وأرجو ألا يؤخذ كلامى هذا على أنه مطالبة بفرض الوصاية الفكرية على شعبنا . فكل الديمقراطيين فى مصر يتمنون مجئ اليوم الذى نجد فيه أنفسنا بنفس الوعى الإعلامى الذى يتمتع به الشعب البريطانى نتيجة

لارتفاع مستوى المعيشة ، ومحو الأمية تمامًا . ووقوعه جغرافيًا وسط بقعة تمثل قمة الحضارة العالمية والديمقراطية المعاصرة . أما نحن فى مصر فمازلنا نعانى من انخفاض مستوى المعيشة نتيجة لحروب الاستنزاف المتتالية التى خضناها على مدى ثلاثين عامًا . كما أن الأمية عندنا مازالت تمثل مشكلة رهيبة راسخة لم نفلح فى القضاء عليها بعد . هذا بالإضافة إلى وقوعنا جغرافيًا وسط بقعة زاخرة بتيارات التخلف الحضارى التى قد تغرى المعارضة السياسية داخل بلادنا إلى اللجوء إلى المزايدات وافتعال المعارك الديمقراطية الوهمية بهدف تشويه التجربة كلها .

إننا شعب مازلنا نعانى من القيود البيروقراطية منذ النظم التى وضعها محمد على الكبير لإدارة الحكم . فكيف نعتقد أن فى استطاعة مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون أن يستقل تمامًا عن الحكومة التى يشكلها حزب الأغلبية ؟ إن هذا المجلس الذى نسعى إلى تشكيله ليحل محل وزير الإعلام يثير تساؤلات جادة حول كيفية تشكيله . هل سيتم تشكيله بالإختيار أم بالإنتخاب ؟ وما الجهة التى ستقوم باختياره أو انتخابه أو تعيينه ؟ هل هو حزب الأغلبية أم الحكومة أم مجلس الشعب ؟ لكن أيا كانت الجهة التى ستقوم بتشكيله فمن المؤكد أن أمناء الاتحاد سيقومون بتنفيذ سياسة الحكومة بحكم الصفات البيروقراطية المتأصلة فى مفهومنا للسلطة . وخاصة أن مجلس الأمناء سيكون جزءا عضويًا من الإدارة الحكومية . لأننا لن نتوقع منه أن ينتهج سياسة معارضة لسياسة الحكومة كما تفعل أحيانًا هيئة الإذاعة البريطانية عندما تهاجم رئيس الوزراء لأن المعارضة ترى أن الحكومة خرجت عن الخط السوى لإدارة دفة الحكم .

لكن إذا افترضنا جدلاً أن أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون سيقومون بمهمتهم الإعلامية بأسلوب أكثر ديمقراطية من وزير الإعلام . فهل يعنى هذا أن المسئولية ستكون محددة ومباشرة كما هو الوضع فى وجود وزير الإعلام وخاصة عندما يقع خطأ إعلامى ؟! أغلب الظن أن المسئولية ستتميع بين الأمناء لأنه لايوجد فى نظامنا الحكومى شخص مستعد لتحمل المسئولية وتبعات الخطأ طالما أنه يستطيع أن يلقيها على الآخرين . ومادامت المسئولية قد وزعت بين هؤلاء الآخرين فقد انتفت بالتالى تمامًا . والمثل الانجليزى يقول إن مسئولية كل أحد هى مسئولية لا أحد . وقد يرد على هذا التساؤل بأن المسئولية المباشرة والمحددة ستكون مسئولية رئيس الاتحاد لكن هذا لايعنى نهاية التساؤل بل يعنى بداية تساؤل آخر وهو : مادام رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون سيكون مسئولاً فى النهاية أمام السلطة فما الفرق إذن بينه وبين وزير الإعلام ؟! هنا تتضح لنا الدائرة المفرغة التى يمكن أن ندخل فيها إذا ماركزنا اهتمامنا على الشكل دون المضمون . إذ أن المحصلة واحدة فى نهاية الأمر .

نحن لاندافع بهذا الكلام عن ضرورة وجود وزير للإعلام . لأن همنا الأساسى هو الحوار الديمقراطى الحر حتى نصل إلى الصيغة الديمقراطية النابعة من ظروفنا الخاصة فى مجال الإعلام المصرى الجديد . لذلك يحق لنا طرح تساؤل يفرض نفسه بعنف على قضية الإعلام الديمقراطى فى مصر . هذا التساؤل يقول : ما الخوف من وجود وزير للإعلام طالما أنه مسئول تمامًا أمام حكومته وأمام مجلس الشعب فى ظل ممارستنا الكاملة

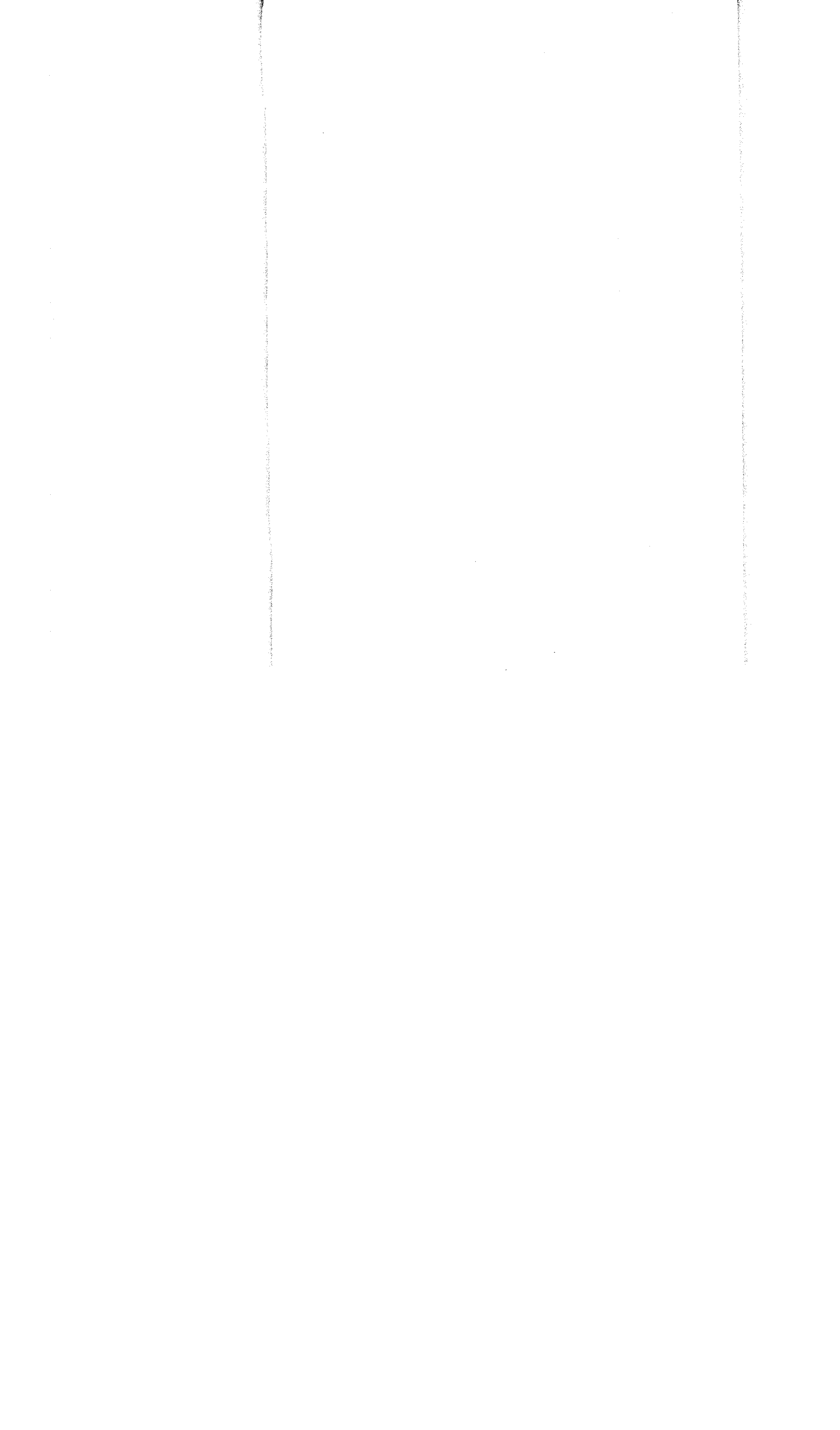
للديمقراطية ؟ إن الربط بين وزارة الإعلام والوصاية على الإعلام ربط فى غير محله لأن مايفعله وزير الإعلام هو تطبيق للإستراتيجية العامة للدولة . وهى الاستراتيجية التى تنهض على الإشتراكية الديمقراطية والوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى . والتى لاتختلف المعارضة فيها مع الحكومة إذ أنها شروط أساسية لوجود أى حزب قائم أو تأسيس أى حزب قادم . وفى هذا لاتنفصل الوسائل عن الغايات . وبالتالى فأجهزة الإعلام متاحة للجميع للتعبير الحر عن آرائهم طالما أنهم لايخرجون عن هذه الشروط الثلاثة الأساسية . لأن وزير الإعلام لايملك منع أحد من الإدلاء برأيه فى حدود هذا الإطار القومى الذى ارتضيناه لأنفسنا . ومن ثم لايملك أية وصاية شخصية أو حكومية على وسائل الإعلام . لأننا نفترض وجود تقاليد ديمقراطية لهذه الوسائل يخضع لها كل من يعمل فى هذا الحقل . ووزير الإعلام ليس استثناء من ذلك .

أما فى هذه المرحلة بالذات فإن وجود مسئول محدد عن الإعلام يبدو ضرورة حيوية فى مواجهة الحملات الإعلامية الضارية التى تشنها علينا الجبهة التى تتغنى بالرفض والتصدى . والتى شكلتها بعض الدول العربية الشهيرة « بالشقيقة » . ولمواجهة هذه الحملات التى إستعرت مع بداية عصر السلام فى الشرق الأوسط . لابد من وجود مسئول إعلامى على أعلى مستوى حتى يستطيع أن ينسق مع حكومته وحزبه ومع مجلس الشعب السياسة الإعلامية التى يمكن أن تتبعها الدول على أساس إستراتيجى

شامل . فليس من الصحيح أن وجود مثل هذا المسئول هو فرض وصاية على الحياة الفكرية فى مصر . لأن المعارضة السياسية الحرة فى مجلس الشعب . والممارسة الديمقراطية الصحيحة على كل المستويات كفيلتان بالقضاء على أية وصاية .

من هنا يتضح لنا عدم أهمية التسمية التى يمكن أن نطلقها على الصيغة الإعلامية الديمقراطية التى نسعى إليها فى حياتنا الجديدة . فيمكن أن نطلق عليها لفظ وزارة أو إدارة أو مصلحة أو هيئة أو مجلس أمناء .... الخ . فهذه شكليات لاتهم فى كثير أو قليل . لأن القضية تتمثل فى تعميق الوعى الديمقراطى عند كل العاملين فى حقل الإعلام . مع عدم الخوف والتهرب من المسئولية طالما أنهم يعملون فى إطار الإشتراكية الديمقراطية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . بهذا لن تتحول المسئولية إلى مساءلة . لأن الوعى الديمقراطى لايرهب المسئولية فى الوقت الذى يجنب فيه المسئولين المساءلة . عندئذ يمكننا القول بأن الممارسة الديمقراطية أصبحت الأساس التى تنهض عليه كل أجهزتنا الإعلامية .

* * *



الفصل الثالث والعشرون

الأدب .. طاقة ديمقراطية

إن من يتتبع الدور الذى لعبه الأدب الإنسانى فى تاريخ الحضارات العالمية المتعاقبة يكتشف أنه كان من أهم الطاقات الديمقراطية التى ساعدت الإنسان على تجنب الكثير من الطرق المسدودة والحلقات المفرغة والمتاهات الجانبية . فالإنسان فى صراعه اليومى من أجل متطلبات حياته المادية يفتقر إلى المرآة التى تعكس له سلبياته التى يمكن أن تتراكم وتترسخ إلى أن تنخر كالسوس فى البنيان الحضارى والديمقراطى للمجتمع فينهار من أساسه دون أن يتنبه أحد لذلك . ولا نقصد بالمرآة هنا أن دور الأدب يقتصر على تقديم صورة أو نسخة مكررة لما يدور فى الواقع . إذ أن دوره الحقيقى يتمثل فى الجدل القائم بينه وبين الحياة . يؤثر فيها ويتأثر بها من أجل المزيد من التطور الديمقراطى الحر نحو مستقبل أفضل .

والأدب الناضج الواعى لا يرضى بدور التابع للحياة بل يصر على مهمته كرائد يستشف آفاق المستقبل من خلال نظرته الثاقبة إلى مكونات الواقع الراهن وبهذا يستطيع تصحيح مسار الفكر الإنسانى إذ وجد أنه دخل أو على وشك أن يدخل فى قوالب فاشية أو دعائية من وحى السلطات الحاكمة أو بتوجيه مباشر منها . ويتراوح الدور الديمقراطى الذى يقوم به الأدب بمختلف فروعه من شعر ومسرح وقصة ومقال بين الاتجاه التعليمى

الصريح كما نجد عند كاتب مسرحى مثل برتولت بريشت وبين المذهب الفنى التشكيلى كما نرى فى الأعمال الشعرية والمسرحية عند أديب مثل ت.س.إليوت . وبصفة عامة فإن الأدب الإنسانى الناضج يزدهر كلما إزدهرت الديمقراطية التى لا تحيطه بالقيود الموجودة فى النظم الشمولية والتى تسعى لجعل الأدب مجرد بوق لآرائها وأهدافها . لذلك غالبًا ما يرتبط الإتجاه التعليمى الصريح فى الأدب بالنظم الشمولية . وفى هذه الحالة يقنع بدور التابع للسلطة بتخليه عن دوره الريادى والطليعى الذى يمارسه فى ظل النظم الديمقراطية .

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين المذاهب الأدبية . وهو الاختلاف الذى يصل إلى حد التناقض الظاهرى . فإن كل المذاهب تتفق حول المهمة الديمقراطية التى ينهض بها الأدب منذ أن عرفه الإنسان . ولا شك فإن الدور الديمقراطى للأديب يتشكل طبقًا للمناخ الحضارى والثقافى والفكرى لمجتمعه خاصة وعصره عامة . وهو موقف يتراوح بين التأييد المطلق لإنجازات العصر والرفض الكامل لها لدرجة الرغبة فى عدم الانتماء إلى المجتمع والعصر فى آن واحد . والرفض كأحد العناصر الديمقراطية والعوامل التصحيحية ليس سلبيًا بالضرورة بل إن مجرد الرفض هو موقف محدد يفضح ويؤكد السلبيات التى تعتور الواقع والتى يتحتم على المجتمع أن يتخلص منها حتى يستمر فى مساره الديمقراطى الصحيح . كل ذلك يرجع إلى خاصية الطموح إلى تحقيق المثل الأعلى والتى تعد الفارق الأساسى بين الإنسان وغيره من الكائنات . والواقع ذاته كان مثالاً واستطاع الإنسان تحقيقه فأصبح واقعًا . ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التصحيح

الديمقراطى المستمر الذى تتيحه الأسلحة التى يستخدمها الإنسان . ومنها الأدب على سبيل المثال .

والطاقة الديمقراطية التى يمتلكها الأديب قوة مركبة ومعقدة . فهو إبن عصره . وفى الوقت نفسه يريد أن يقوم بدور الريادة فيه عن طريق الخروج عن حدوده التقليدية وإلقاء نظرة موضوعية وجديدة عليه . نظرة تمكنه من إضاءة مساره وتصحيحه إذا استدعى الأمر ذلك . وهذه الطاقة الديمقراطية لا تعتمد على التأثر وحده أو التأثير وحده . لكنها مزيج عجيب من العنصرين بحيث يستحيل الفصل فى بعض الأحيان بينهما ومعرفة حدود هذا من ذاك . لكن من الملاحظ أنه لا يوجد الأديب الذى يمكنه تصحيح مسار عصره وحده مهما كانت الديمقراطية العريقة التى يتمتع بها مجتمعه . فغالبا ما يتركز دور ريادته فى أن دوره التاريخى يأتى فوق قمة الموجة السائدة . ولا يعنى هذا أنه مجرد راكب للموجة . لكنه متفاعل معها يتأثر بها ويمنحها من قوة الدفع ما تتيحه له ثقافته وسعة أفقه وقدرته على الرؤية البعيدة والعميقة .

وهذه الطاقة الديمقراطية التى تستغل الأدوات الفنية فى تجسيد المفاهيم الفكرية الصحيحة هى نتيجة طبيعية لعوامل سبقت فى الزمن لكنها ظلت تتجمع وتتقارب بحكم التجاوب والتجاذب بينها إلى أن تحولت إلى قوة دفع قادرة على حركة المد التى تصل إلى قمتها فى هذه الطاقة . وبحكم أن فكر الأديب هو نتاج عصره فإنه يستلهم جذوره من العوامل التى يميل إليها فكره ووجدانه . وبذلك يتجاوب مع قوة الدفع الكامنة فى هذه الطاقة . وكلما

كانت ثقافته أصيلة وواعية وراسخة كان قادرًا على مضاعفة قوة الدفع بحيث يمكن أن يتحول بمفرده إلى المحرك الأساسى لهذه الطاقة الديمقراطية التى يملكها الأدب . طالما أن المجتمع يؤمن بالديمقراطية . ويتيح الفرصة لأمثال هذا الرائد لكى يبذل أقصى ما فى وسعه لتصحيح مسارها ومنحها من الدفعات ما يساعدها على تجديد حيويتها .

لكن لا يعنى هذا أن الطاقة الديمقراطية للأدب يمكن أن تنهض على أكتاف أديب واحد بمفرده . فهذا الأديب ساهم فيها وساعد على دفعها لكنه لم يخلقها من العدم . فهى النتيجة الطبيعية بل والحتمية لما سبقها من أفكار وتيارات وإتجاهات . ولو لم يساهم مثل هذا الأديب فى هذه الطاقة الديمقراطية التى يتمتع بها الأدب . أو قصرت ثقافته عن مدها بحركة الدفع اللازمة . فسوف تتمكن الطاقة من خلق أديب آخر يقوم بهذه المهمة . وإذا كان الأدب يملك القدرة على تصحيح مساره هو نفسه . فهذا دليل على عدم تفريطه فى قوة الدفع الكامنة فيه . ولعل هذا يفسر لنا المذاهب الأدبية التى تتوالد من بعضها البعض . ويبدو كل مذهب منها تصحيحًا للمذهب الذى سبقه وهكذا . وطالما أن الأدب يملك القدرة على تصحيح مساره . فمن باب أولى يملك القدرة على تصحيح مسار المجتمع الذى يؤثر فيه ويتأثر به .

ومن الواضح أن دور الريادة الديمقراطية للأديب يحتم عليه إستيعاب أبعاد العصر وإتجاهاته . وبعد ذلك يأتى التأييد أو الرفض أو التعديل أو التصحيح طبقًا لمفهوم الأديب لعصره ورغبته فى تطوير الإنسان المعاصر . وفى هذا المجال تلعب النسبية دورًا كبيرًا فى تشكيل نوعية العلاقة بين

الأديب وعصره . ومختلف الحركات الأدبية التى قد تبدو على طرف نقيض . مثل الواقعية والمثالية مثلاً هى فى واقعها إرهاص إحداها للأخرى وهكذا . ولعل هذا التعارض المستمر بين الحركات الأدبية المختلفة أكبر دليل على روح الديمقراطية الكامنة فى جوهر الأدب . فهذا الإختلاف دليل الخصوبة والتنوع والحيوية والتطور بعيدًا عن القوالب الجامدة . ومع ذلك فالحركات الأدبية المتناقضة هى إمتداد طبيعى ضمن سلسلة طويلة تسير موازية للفكر الإنسانى . ونسبية النظرة الديمقراطية إلى العصر والمجتمع والحضارة والثقافة هى التى توحى بوجود مثل هذا التناقض . والحركات والموجات الأدبية على اختلاف أنواعها وأهدافها وعصورها عبارة عن تجسيد حى للطاقة الديمقراطية التى يحركها الأديب الناضج لصالح مجتمعه وعصره .

ويقول إيرنست فيشر فى كتابه «ضرورة الفن» إن الواقعية النقدية فى الأصل هى نتيجة للإحتجاج الرومانسى على المجتمع الصناعى الذى يطغى على حقوق الفرد . وبذلك تكون الرومانسية مرحلة سابقة للواقعية النقدية . فجوهر الأدب لا يتغير من أساسه لأن جوهره من جوهر الإنسان . لكن الذى يتغير هو أسلوب التناول والمعالجة والتصحيح عندما يصير أكثر موضوعية وأقل ذاتية . وإن كانت الواقعية تخالف الرومانسية فى أنها تستمد مادتها من الواقع الإجتماعى . فإن الواقعية الأدبية فن أولاً وأخيرًا . والفن بطبيعته إختيار حر . ومجرد اختيار الأديب الواقعى لمضمون معين معناه إبراز وجهة نظره تجاه الحياة والمجتمع . وبالتالى فإنه يحاول بهذا الإختيار إلقاء الضوء الذى يميز المسار الصحيح عن المسار الخطأ . وأيضًا فإن المضمون

لا بد أن يمر بعمليات متعددة من التصحيح والمراجعة داخل وجدان الأديب وفكره قبل أن يتشكل ويبرز إلى الوجود . وفى هذه الأثناء يتشكل طبقًا لمكونات الأديب الثقافية والحضارية . ووفقًا لنظرته الخاصة المتفردة تجاه المجتمع والعصر .

أما الأديب المثالى فيحاول تصحيح الواقع والتخلص من سلبياته بالكشف الدائم عن الطبيعة الخيرة والجميلة للإنسان ووضعها أمامه حتى يرى السمو الذى خلق به . والشر بالنسبة للأديب المثالى شىء عارض فى حياة الإنسان لأنه غالبًا ما يكون نتيجة للضغوط الإجتماعية المؤقتة . لكن الإنسان بطبيعته يطمح إلى الحق والخير والجمال . ولو وضع فى مجتمع ديمقراطى لما حاول أن يمارس حيوانيته أو يدمر الآخرين . لذلك تنتهى الأعمال الأدبية المثالية غالبًا بالأمل فى المستقبل وإنتصار الخير على قوى الشر . لكن أحيانًا يكون تفاؤل المثالية مفتعلاً لأن الأديب يجد لزامًا عليه أن ينهى عمله نهاية سعيدة حتى لو لم تكن متمشية مع المجرى الطبيعى للأحداث والمواقف . لمجرد أنه يريد إثبات أن الخير لا بد أن ينتصر فى نهاية الأمر مما يضطره إلى التدخل بنفسه وتوجيه الأحداث والشخصيات الوجهة التى يراها هو وليست الوجهة التى يراها العمل الأدبى ذاته .

ويرى روبين جورج كولنجوود فى كتابه «مبادىء الفن» أن الطاقة الديمقراطية للفن تكمن فى قدرته على التنبؤ . فمن واجب الفنان أن يتنبأ . لا بمعنى قيامه بالكشف عن الغيب . بل بمعنى قيامه بابلاغ المتذوقين أسرار قلوبهم بغير مراعاة لشعورهم بالكدر . فمهمته كفنان أن يبوح وأن يعترف .

فهو يفصح عن أسرار المجتمع الذى يعيش فيه . بحكم أنه لسان حاله . والسبب الذى جعل المجتمع فى حاجة إليه هو عدم إدراكه إدراكًا كاملاً كنه التيارات الفكرية والوجدانية التى تجتاحه . وعندما يخفق المجتمع فى هذه المعرفة فإنه يخدع نفسه فى الموضوع الأوحد الذى لا يعنى الجهل به سوى هلاكه . والأديب بوصفه نبيًا لم يذكر أى علاج للشرور التى تترتب على هذا الجهل . وإن كان فنه قد جسد هذا الدواء بالفعل . فالعلاج هو العمل الفنى نفسه . والفن هو الدواء الذى تقدمه أية جماعة من الناس لأبشع مرض يصيب الروح والعقل . أى فساد الوعى .

* * *

الفصل الرابع والعشرون

الفن والاشتراكية الديمقراطية

يتصور الكثير من الناس أن النظام الإشتراكى الديمقراطى لا يعرف من الفن سوى الدعاية المباشرة والإلتزام الصارم بالنظرية الفكرية . بحيث يقتصر دوره على القيام بوظيفة البوق الذى يؤيد ويبارك . ويدعو الجميع إلى التسبيح بحمد الإشتراكية الديمقراطية . وبالتالى فإن كل الأعمال الفنية من أدب ومسرح وسينما وإذاعة وفن تشكيلى لا بد أن تجسد محاسن الإشتراكية الديمقراطية . لكن هذه النظرة ذات الأفق الضيق والتى يروج لها البعض لا تمت إلى جوهر الإشتراكية الديمقراطية بصلة . لأنها تلغى تمامًا النصف الآخر من النظرية وهو الديمقراطية التى تمنح الرأى الآخر الفرصة للتعبير عن نفسه بمنتهى الحرية فى مواجهة رأى الحكومة . بل إن علاقة الديمقراطية بالفن علاقة عضوية . لأن الفن الناضج هو ما يبلور الرأى الآخر فى أعمال فنية متقنة يقبل على قراءتها أو مشاهدتها المسئولون الحكوميون قبل أفراد الشعب لأنه لا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى ظل النظام الديمقراطى .

أما هذه الفكرة القاصرة التى تجعل من الفن بوقًا للنظام الإشتراكى الديمقراطى فإنها تلغى وجود الفن تمامًا فى مثل هذا المجتمع . والغريب أن هذه الفكرة قد رسخت بين فئات كثيرة برغم أنها ضد الطبيعة البشرية على

مر العصور والبقاع . لأنه لم ولن يوجد نظام اجتماعى أو سياسى أو ديمقراطى يستطيع أن يلغى وجود الفن فى حياة الإنسان . إلا إذا كان هذا النظام يتنافى فى جوهره مع الوجود الإنسانى ذاته. وهذا الوجود الإنسانى هو الوجود الحى الوحيد فى الكون الذى يستطيع تذوق الفن وممارسته . فلا وجود للفن فى الطبيعة غير البشرية . فالحيوانات والأشجار والبحار لم تعرف الفن يومًا وإن كانت تعد مادة خاما لصياغة الأعمال الفنية . والفن ليس من سمات الكبار فقط بل نجد الأطفال يتذوقونه وإن كان ذلك يتم بطريقة غريزية . ويمكننا القول أيضًا بأنه لا وجود للديمقراطية فى الطبيعة غير البشرية . فعالم الحيوان خاضع تمامًا لديكتاتورية الأقوى ولا مكان فيه للضعيف أو العاجز أو المريض أو الطاعن فى السن . من هنا كان التوازى الإنسانى الموجود بين الفن والاشتراكية الديمقراطية التى تسعى لكى تغطى الجميع بمظلة التأمينات الاجتماعية .

وطبقًا لهذا المفهوم لا يمكن للإشتراكية الديمقراطية كمذهب إنسانى شامل ومتطور أن تغفل الجانب الفنى فى حياة الإنسان . وإلا فإنها بذلك تقف فى اتجاه مضاد للطريق الذى تشقه الإنسانية . ونظرًا لأن المنافسة المحمومة التى تسود المجتمع الرأسمالى التقليدى لا تجد طريقها إلى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى القائم على التخطيط والمتابعة . فإن المجتمع الأخير يبدو أحوج إلى مرآة الفن الصادق الناضج لكى تقوم بدور الرأى الآخر فى كشف عيوب التطبيق الإشتراكى والثغرات التى تطرأ فى أثناء القيام به . فالفن يقوم بوظيفة النقد البناء والتوعية الديمقراطية من أجل الإصلاح والتغيير فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى . لأنه بنظرته الثاقبة الموضوعية

وأضوائه الكاشفة الساطعة يستطيع تعرية الإنتهازيين والوصوليين والمتسلقين والمداهنين . وبذلك يعمل على خلق جو ديمقراطى صحى يستطيع أن يتنفس فيه المجتمع هواء نقيًا .

لذلك فإن للفن قدرة تصحيحية لا باعتباره سلاحًا مشهرًا ضد الخارجين على قيم المجتمع وتقاليده فحسب بل باعتباره وسيلة حاسمة لإنجاز التطور الاجتماعى والتعميق الديمقراطى . فى حين أن دوره فى المجتمع الرأسمالى يقتصر - فى أحيان كثيرة - على التسلية المؤقتة للجماهير العاملة لكى تصرف نظرها عن مناوءة أصحاب العمل ورؤوس الأموال بحثًا عن أجور أعلى وساعات عمل أقل . أى أن الفن فى المجتمع الرأسمالى يقوم بالتنفيس عن الطاقات المشحونة التى يمكن أن تنفجر فى غير صالح الرأسماليين فى حين أنه فى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى يقوم بشحن الطاقات من أجل تصحيح المسار ومضاعفة الإنتاج . كذلك يقوم الفن فى النظام الشمولى بالإلحاح على الجماهير لكى تقف صفًا واحدًا وراء الحزب الواحد الذى يملك فيه كل السلطات والصلاحيات التى تسمح بإبداء الرأى ثم إخراجه إلى حيز التنفيذ . فالفن فى هذه الحالة لا يختلف كثيرًا عن أساليب الإعلام الموجه أو الإعلان المباشر أو الدعاية الصريحة .

أما فى المجتمع الرأسمالى التقليدى فإن الفن الصادق الناضج يستطيع التدخل فى صميم التقسيم الطبقى للبناء الهرمى للمجتمع . فالطبقات الأرستقراطية التى تجلس على قمة الهرم تحاول استغلال الفن للمحافظة على إمتيازاتها الإجتماعية . لذلك تشجع الأعمال الفنية التى تجسد هذه المفاهيم

الطبقية . لكن الفن الأصيل سلاح ذو حدين بحيث تستطيع الطبقات الأدنى فى المرتبة الاجتماعية أن تستخدمه للحد من غرور الطبقات الأرستقراطية وسيطرتها على مقاليد الأمور فى المجتمع . بل إن الطبقات الكادحة تستطيع أن تستخدمه بحدة أشد لأنها لا تملك ما تخاف عليه . ولأن أى تغيير جديد يطرأ على المجتمع هو فى صالحها فى أغلب الأحيان .

والفن فى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى لا يقوم بوظيفة التصحيح الإجتماعى والتعميق الديمقراطى فحسب . بل يقوى الرابطة الجماعية بين أفراد المجتمع الواحد عن طريق إتخاذ موقف معين ونظرة واحدة تجاه ظاهرة إجتماعية محددة أو أنماط إجتماعية تمثل عقبة فى طريق التطور الإجتماعى .ولعل الإستجابة الجماعية التى تحدث بين متذوق العمل الفنى الواحد خير ألف مرة من تلك الإستجابة التى يحاول دعاة الأفكار والفلسفات والعقائد بثها فى الجمهور عن طريق الوعظ والارشاد . فلقد اعتقد معظم أتباع مذهب الواقعية الإشتراكية فى الفن أن أسرع طريق للوصول إلى قلب الجمهور يكمن فى الأسلوب المباشر المسطح القائم على التوجيه والوعظ والإرشاد . وقد أدى بهم هذا إلى الفن التعليمى المباشر . وهو الفن الذى لا يحترم الوعى الديمقراطى والنضوج الفكرى عند المتلقى بل ينظر إليه على أنه إنسان لا يعرف أى شيء فى دنياه وعليه أن يتعلم من جديد ألف باء الحياة . وغالبًا لا يتقبل الجمهور مثل هذا النوع من الفن مما جعل أتباع الواقعية الإشتراكية فى الفن يدخلون فى طريق مسدود . ومما ربط الإشتراكية بالخطابة الطنانة والشعارات الجوفاء التى فقدت كل محتوى لها .

لكن الإشتراكية الديمقراطية بحكم تطورها ومرونتها وديناميكيتها لم تقف عند حدود الواقعية الإشتراكية فى مجال الفن والأدب بل إنفتحت على التيارات الجديدة مثل التجريدية والسيريالية والعبث كما نجد فى الآداب والفنون المعاصرة فى كل من ألمانيا والنمسا وايطاليا والسويد . فالفن المتجدد المرن الناضج يدفع الجمهور إلى إتخاذ موقف تجاه ما يعرضه العمل الفنى أكثر مما يفعله التوجيه المباشر والوعظ التقريرى . فبمجرد أن يتذوق الجمهور عملاً فنيًا معينًا فإنه يسرى فى وجدانه . وبالتالى يتخذ موقفًا غير مباشر من مضمونه الفكرى دون أن يلتزم بموقف المتلقى السلبى . والتجاوب الذى يحدث بين الفن الناضج والجمهور الواعى تجاوب بعيد عن العاطفية الساذجة المسرفة . لأن الفن يخاطب العقل والوعى والإدراك من خلال العاطفة التى تعد مجرد مدخل إلى التفكير الذى يتبعه السلوك السليم . لذلك لا تستطيع أية تهويمات خادعة أن تصمد تحت ضوئه الموضوعى الساطع . وفى هذه الحالة يشعر المتذوق أو المتلقى أن العمل الفنى يحترم عقله لأنه يضعه فى موقف الحكم الذى يرغب فى الإستنارة برأيه .

ويتحتم على الفن فى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى أن يواجهه بكل تناقضاته وتفاهاته ويصبغها تحت عدسة المجهر لكى يراها الجمهور مكبرة . وبرغم أن وظيفة الفن تتمثل فى بلورة القبح الإنسانى والمثالب الاجتماعية وأوجه القصور فى التطبيق الإشتراكى أو الممارسة الديمقراطية . فإنه لا يمكن أن يتخلى عن قيمه الجمالية الخاصة به . لأن المادة الاجتماعية القبيحة متى دخلت مجال الشكل الفنى فإنها تتشكل طبقًا لمقاييس علم الجمال . وفى هذا يقول المثال الفرنسى رودان فى كتابه «مذهبى فى الفن» :

«كثيرًا ما يعتقد معظم الناس أن القبح الموجود فى حياتنا لا يصلح أن يكون مضمونًا للفن . لأن الفنان يجب أن يتعامل مع الجمال . لكن ما قد يطلق عليه إصطلاح القبح فى الحياة يمكن أن يكون جميلاً بالنسبة للفنان . ونطلق لقب القبح على كل ما كان مشوهًا أو عليلاً أو مصابًا بمرض أو ما كان مناقضًا لما تعودنا عليه . فالأحدب قبيح . والأعرج قبيح . والفقر قبيح . والسلوك الفاجر قبيح . والإجرام الخبيث قبيح . والشذوذ قبيح . والدناءة قبيحة ... الخ . ولكن اترك هذه الجوانب القبيحة لفنان مبدع أو كاتب خلاق لكى يتناول أحدها بفنه . فسرعان ما يتحول القبح على يديه إلى جمال أخاذ بفضل لمسة عصاه السحرية» .

وتكمن أهمية الدور الذى يلعبه الفن فى حياتنا أنه يتوغل فى صميم وجودنا الخاص والعام . ويؤدى فى حياتنا النفسية دورًا صحيًا لا نجد له نظيرًا فى كل ما تقوم به الأنشطة الإنسانية الأخرى من أدوار مختلفة ومتعددة فى صميم حياتنا . فالفن الواعى يجدد نشاطنا . ويقوى من روحنا المعنوية . ويعيد إلينا ثقتنا بأنفسنا . ويدفعنا إلى المزيد من الإنتاج المثمر سواء على المستوى الفكرى أو المادى . لذلك فهو خير معين لإنتشار روح الديمقراطية بين الناس لأنه يساعدهم على الإحساس بكيانهم الذاتى وتفردهم المميز . فالمسرح مثلاً يعرض على أنظارنا شخصيات ضعيفة أو منحرفة أو ناقصة تجعلنا نتصور فى كل لحظة أننا أسمى من غيرنا بكثير . ومثل هذا التصور . حتى لو كان موقوتًا . وقائمًا على مجموعة من التأثيرات الفنية المصطنعة . هو مع ذلك شعور طيب . أو تصور نافع . وإذا نجح الكاتب الروائى أو المسرحى فى أن يجعل هذا الشعور ينفذ إلى

قلب قارىء أو متفرج متعب من جراء عمله اليومى المضنى . قلق بسبب حالته المادية . فحطّم الأعصاب لفرط ما يحمل من هموم عائلية . فإنه يكون قد أدى له خدمة نفسية قد لا يدانيها أى علاج نفسى . وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الفن بفروعه المتعددة من شعر ومسرح ورواية وموسيقى وتصوير وسينما يقوم بدور الدواء الناجح فى حياة بعض المرضى كالمصابين بالنورستانيا أو فقر الدم أو الهبوط النفسى بصفة عامة .

والفن هو الذى يرد إلى الشخص العاجز الذى يعتقد فى نفسه أنه أدنى من الجميع . شعوره بالتفوق على الغير أو على شخص آخر على الأقل . وبذلك يسترد توازنه النفسى . ولا شك أن المجتمع الإشتراكى الديمقراطى لا يخلو من الإنتهازيين والمتسلقين الذين ينتهزون فرصة الحرية التى يتمتع بها المجتمع لكى يحيلوها إلى نوع من التسيب يحققون من خلاله كل أطماعهم . لذلك فالإشتراكية الديمقراطية تستطيع أن تشهر سلاح الفن فى وجه كل مظاهر التسيب وما يتبعها من تسلق وانتهازية وجشع وخسة وطعن فى الخلف .... الخ . فعندما تشرع المجتمعات النامية فى تطبيق الإشتراكية الديمقراطية تواجه بعقبات كثيرة منها الأطماع الأنانية والمصالح الشخصية التى يحاول متسلقو السلم الإجتماعى تحقيقها . ولقد تعود الناس النظر إلى المتسلق الإنتهازى على أساس أنه رمز النجاح والتفوق والمهارة وذلك بسبب العقد التقليدية التى ما زالت مترسبة فى النفوس . وليست المهارة أو التفوق أو النجاح سوى الصفات البراقة التى تغلف الجشع والأنانية والإنتهازية . من هنا كان الدور الحيوى الذى يتحتم على الفن الواعى أن يلعبه فى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى .

وفى النظام الشمولى يسعى الحاكم ومعه مراكز القوى حوله إلى منع الفن من إلقاء أية أضواء على القوانين المتعسفة والنظم الديكتاتورية التى تتحكم فى حركة المجتمع . لأنه لو كشف عن حقائقها فإن هذا سيكون بمثابة تحريض الجمهور على الثورة . إذ أنه سيكتشف أنه ضحية الإستبداد والإرهاب والخوف وكل الدوامات الخطيرة التى يحدثها النظام الفاشى الذى يحكم الجميع بالحديد والنار . وويل لكل من تسول له نفسه أن يبدى رأيًا مختلفًا عن رأى السلطة . لذلك يضطر الفنانون فى المجتمع الشمولى ــ فى معظم الأحيان ــ إلى التغاضى عن الحقائق والإستعاضة عنها بفن الدعاية المباشرة للنظام أو فن التسلية السريعة للجمهور كمسكن للآلام التى تطحن نفسه وروحه من جراء الكبت الواقع على كاهله والجاثم على أنفاسه . ولأن الفن فى المجتمع الشمولى لا يستطيع أن يقوم بدور القائد فإنه يجبر على السير فى الركاب حتى يضمن لنفسه وجودًا حتى لو كان على هامش النظام .

أما الفن فى المجتمع الذى يتمتع بالديمقراطية فإنه يملك زمام المبادرة فى يده ويقوم بمهمة معكوسة . لأنه يكشف الإستغلاليين والإنتهازيين لصالح الكادحين والمطحونين . وبذلك يتحول الفن إلى حارس يقظ لإنجازات الإشتراكية الديمقراطية التى تحققت بالفعل أو التى يمكن أن تتحقق فى المستقبل . وبالتالى يتحول إلى صمام أمن فعال لأنه يساعد بهذا على تفادى أخطار التحول الإشتراكى الديمقراطى بحكم كونه فترة حافلة بالمتناقضات الناتجة عن غياب الوضوح الكامل للرؤية . وتعتمد فى شق طريقها إلى المستقبل على مبدأ المحاولة والخطأ .

وإذا تتبعنا مسار الفن على مر حقب التاريخ لوجدنا أنه من الأنشطة

والطاقات التى ربطت نفسها ربطًا وثيقًا بالمجتمع وظروفه المعاصرة . فكلنا يعلم الدور الذى قام به المثالون والنحاتون فى مصر الفرعونية . وبدونهم لما كان من الممكن تسجيل هذه الحضارة التى تعد أم الحضارات الإنسانية . وفى اليونان القديمة قام المسرح الإغريقى بدور الصحيفة والحزب السياسى المعارض ونقد أخطاء المجتمع المعاصر نقدًا مباشرًا يذكر الأسماء والألقاب بكل صراحة ودون ثورية كما نجد فى كوميديات أريستوفانس . فكان فن المسرح التجسيد الحى الملموس للممارسة الديمقراطية . والتعبير الحر عن الرأى الآخر . ولا غرو فى ذلك فقد كانت بلاد الإغريق هى منبع الديمقراطية كما عرفها الإنسان وكما حددها الفيلسلوف الأغريقى أرسطو فى كتاباته السياسية الخالدة .

وفى شبه الجزيرة العربية لعب الشعراء دورهم فى تسيير دفة الأمور بين القبائل وسجلوا بقصائدهم بداية الحضارة العربية وازدهارها . ورأيهم فى القيم والسلوكيات التى كانت تحكم المجتمع القبلى فى شبه الجزيرة العربية . كل هذا وغيره من الأمثلة يعنى أن الفن بطبيعته له جانب ديمقراطى بحكم أنه يستمد مضمونه من العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الأفراد فى حياتهم اليومية . أو بين الفرد والدولة . ولا يوجد مذهب إجتماعى أو سياسى أو إقتصادى مثل الإشتراكية الديمقراطية فى إهتمامها بتنظيم العلاقات الإجتماعية من أجل رخاء المواطن وأمنه وكرامته . والفنان فى المجتمع الإشتراكى الديمقراطى لا يجد حرجًا فى نقد هذه العلاقات وتقييمها فى ضوئها الحقيقى . لأنه لا توجد أية سلطة أو مؤسسة تمنعه من القيام بهذه المهمة وخاصة أن السلطة الحاكمة ـ بحكم إيمانها بالديمقراطية ـ تهتم بتبين

أوجه النقص والخطأ الاجتماعى حتى يمكن تلافيها قبل أن يستفحل أمرها وتهدد الإنجازات الإشتراكية الديمقراطية من أساسها .

وبرغم أن الفن يرتبط أحيانًا بالتسلية وتزجية أوقات الفراغ فإن جوهره يملك من الخطورة والحيوية ما يجعله يمس صميم الكيان الإنسانى للفرد والمجتمع فى آن واحد . والتجاوب التلقائى ليس سوى الوسيلة البدائية التى يكمن وراءها هذا الجوهر الخطير . لذلك فالفن لا يهدف أساسًا إلى الدعاية والإعلان عن مبادىء الدولة كما تحاول النظم الغاشية إشاعة هذا المفهوم بين المحكومين . كذلك لا يهدف الفن فقط إلى الترفيه والتسلية والتسرية عن النفوس المنهكة كما تحاول الرأسمالية بث هذه الفكرة فى نفوس الجمهور . وإن كان لا يمانع فى القيام بهذه الأنشطة كمدخل لتوصيل رسالته الجادة والخطيرة إلى أكبر قطاع ممكن من الجمهور . فالفن من أخطر الإمكانات والطاقات التى يمكن أن تواكب تعميق الديمقراطية وتأصيل الاشتراكية . ومن ثم يتحتم عدم تركه فى أيدى محترفى الفن الذين مازالوا يعتنقون الإتجاه التجارى القائم على الترفيه والتسلية فقط . فالفن منذ أن عرفه الإنسان وهو يقوم بوظيفته الديمقراطية التى تتمثل فى المواجهة والنقد والتحليل والكشف . لذلك فإن الفن الناضج الأصيل لا يعرف الهروب أو التحذير أو الضحك على الذقون مثلما يفعل مهرج البلاط أو مهرج السيرك .

لا يعنى هذا الكلام أن الفن لا يتعدى كونه بندًا للهجوم على أخطاء المجتمع فحسب بل يتحتم عليه الخضوع للمقاييس الجمالية والمعايير التشكيلية التى تمنحه الخاصية والذوق المميزين له . إنه يجب عليه أن يتعامل مع الحاسة الجمالية عند الجمهور بحيث لا يقتصر تأثيره على توصيل الأفكار .

وخاصة أن الفن يملك أدوات مختلفة ومتعددة مثل الشعر والمسرح والرواية والتصوير والموسيقى والسينما والرقص . وإذا تحول الفن إلى مجرد هجوم مسطح ومباشر وساذج فسوف تفقد هذه الأشكال الفنية دلالاتها الجمالية ويصبح تقسيمها إلى هذه الأنواع غير ذى معنى . لذلك يجب ألا يقتصر الفن على الصنعة والحرفية التى تقتل فيه روح الخلق والإبداع والإبتكار . لأن الصنعة تعتمد على المقاييس المعدة مسبقًا وبذلك يتحول العمل الفنى إلى مجرد تطبيق حرفى لها . أما الإبداع فينهض على التجسيد والبلورة والإضافة الجديدة التى تثرى حياتنا الفكرية والعاطفية .

إن الفن الراقى ـ مثله فى ذلك مثل الديمقراطية الأصيلة ـ لا يمكن أن يأخذ من الهجوم والتجريح سلاحًا له . ذلك أن سلاحه يعتمد على الإقناع المنطقى المتماسك والتشكيل الجمالى للمضمون الفكرى بحيث يجد الجمهور نفسه وقد توحد مع الفكرة أو االموقف المتبلور سواء على خشبة المسرح أو بين صفحات رواية أو فى قصيدة شعر أو فى لوحة تشكيلية أو فى فيلم شاعرى أو فى مؤلف موسيقى . وعندما يحدث هذا التوحد فإن التغيير الذى يريد له الفنان أن يعتمل فى وجدان الجمهور يصير وقوعه وشيكًا . وكلما اختفى الفنان وتوارى وراء الموقف . زاد توحد الجمهور مع الموقف لأنه لا يوجد العائق النفسى الذى يمنع مثل هذا التوحد .

ولا شك أننا فى مصر نتحول الآن إلى السير على نهج الإشتراكية الديمقراطية . وهذه المرحلة تتطلب تجنيد كل الإمكانات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والفنية لكى يشق هذا التحول طريقه الصحيح .

لكن الفنون فى مصر ما زالت متخلفة عن الركب الحضارى للعصر بمسافات شاسعة وخصوصًا فى ميدان المسرح والموسيقى والسينما . فالموسيقى ما زالت ترزح تحت وطأة الأغنية العاطفية التى لا تمت للروح الجماعية بصلة والتى تتغنى بالعبودية والخنوع والذل والخضوع . وبكل أعراض السادية والماسوشية من تعذيب للنفس وللآخرين . وهجر ووصال وعذول وسهر ودموع .... الخ . وهى كلها أفكار أكل عليها الزمان وشرب . وكان يجب أن تنتهى بانتهاء عصر السلطان عبد الحميد وإندثار الإمبراطورية العثمانية التى لم ننقل عنها سوى التخلف الذى استمر أكثر من أربعة قرون . وعلى الرغم من وجود موسيقانا الشعبية الثرية بالأنغام الجماعية المنتشرة فى الحقول والسواحل والواحات والنوبة فإن مؤلفينا الموسيقيين لم يكلفوا خاطرهم بالإنتقال إلى هذه المناطق الرحبة البكر . ووضع هذه الموسيقى الخام فى قوالب عصرية ذات صياغة علمية . فقد إكتفوا بتلك الأنغام السقيمة الرتيبة المملة التى تدعو صراحة إلى التثاؤب والكسل والبكاء على أطلال غير موجودة فى حياتنا أصلاً . فالحب أبعد ما يكون عن ديكتاتورية الحبيب وعبودية المحب ، لأن الحب هو جوهر الديمقراطية وروحها . وإذا كانت محاولات الفنان محمد نوح فى مجال الأغنية المعاصرة تشكل نسمة هواء منعشة وسط كهف الأغانى المظلم الخانق . إلا أنها لا تكفى لازاحة هذا الركام المتبقى فى أغانينا من عصور الديكتاتورية العثمانية . فمازلنا فى حاجة إلى موجة عاتية لتجرف هذا الملل والخنوع . لأن محاولات فرد واحد لا تكفى مهما كانت زاخرة بالإخلاص والحماسة .

أما المسرح والسينما فقد زخرا بالمسرحيات والأفلام التى تعود أصولها إلى

مسارح روض الفرج فى الثلاثينيات ومسارح عماد الدين فى الأربعينيات . وهى الأعمال التى واكبت إنتشار جنود الإحتلال وأغنياء الحرب وجعلت المسرح والسينما يرتبطان فى أذهان الناس بالتهريج الرخيص والقفشات الجارحة والمواقف المفتعلة كنتيجة للاقتباس عن مسرحيات الفارص والفودفيل الهابطة التى إنتشرت فى فرنسا فى أواخر القرن الماضى . ولم تشفع المحاولات الجادة والطيبة التى بذلها يوسف وهبى وعزيز عيد ونجيب الريحانى وزكى طليمات وكمال سليم ومحمد كريم وصلاح أبو سيف ويوسف شاهين فى بث الإحترام تجاه الفن كجانب جاد ورفيع وخطير فى حياتنا . ذلك لأن الأعمال الأخرى التى قامت على استجداء ضحك الجمهور ودغدغة غرائزه أو على إثارة عواطفه وشجنه بالمواقف الميلودرامية المفتعلة والصارخة . هذه الأعمال كان لها القدح المعلى مما جعلها تؤثر على مزاج جمهور لم تتم تربيته ديمقراطيًا ولم يتعود على تقاليد الفن الرفيع . وهذه ضمن العقد النفسية التى ما زال جمهورنا يعانى منها حتى الآن ؛ ولأن هذه التقاليد لم تتأصل فى التربة المصرية فقد أتاح هذا الفرصة للأعمال الهابطة للعودة إلى الظهور فى الستينيات والسبعينيات .

ومن المؤسف أن هذه الأعمال الفنية الهابطة التى تعتمد على الاقتباس والتمصير والافتعال قد نجحت فى إرساء تقاليد ثابتة لها واستحوذت على مزاج الجمهور الذى أصبح يتقبلها كقاعدة لا تقبل المناقشة . من هذه التقاليد عمل المستحيل لإضحاك الجمهور حتى لو تطور الأمر إلى مهزلة سخيفة . أو إستدرار دموع المتفرجين بحيث يتحول المسرح أو دار السينما إلى مأتم ، أو التلاعب بالألفاظ من أجل القفشات الكلامية وخاصة ما يدور منها حول الجنس الذى يعد السلعة الرائجة رقم واحد فى المسرح والسينما .

لذلك لم يقتصر الأمر على التلاعب بالألفاظ بل تحول إلى تلاعب بالأجساد وهز الأرداف وارتداء ثياب البحر لمجرد استعراض المفاتن . وترسبت هذه الاتجاهات الفاسدة فى ذهن الجمهور ووجدانه . وظن أنها الفن الحقيقى وما عداه لا يعد فنًا على الإطلاق . هكذا ساندت الرواسب القديمة الفن التجارى الرخيص بكل قوته فى حين عانى الفن الجاد منها الأمرين . وهى ليست برواسب بسيطة وعابرة لأنها تملأ مجتمعنا الإشتراكى الديمقراطى — الذى نسعى جاهدين لإقامته — بالسخافات والتفاهات . وتعمى أبصارنا عن الرؤية الشاملة والعميقة لروح عصرنا وظروفه . أى أن تأثيرها يمتد ليشمل حياتنا نفسها .

هكذا استطاع الفن التجارى الرخيص أن يحجب الأعمال الفنية الجادة الناضجة عن الجماهير العريضة من الشعب لأنها لم تمنحها فرصة الامتداد الحى فى جذور التربة المصرية حتى تأتى بثمراتها المرجوة . وبرغم أن الدولة قد دعمت المسرح والسينما حتى تمنح الفنانين مطلق الحرية فى اختيار مضامينهم وأفكارهم وحتى لا يقعوا تحت رحمة استجداء الجمهور . فإن معظمهم بحث عن الرواج التجارى كدليل مادى وملموس على الرواج الفنى لأعمالهم . وكنا نستطيع أن نلتمس لهم العذر لو أن المسارح التى تعرض أعمالهم كانت تجارية بحيث تضع الربح فى المقام الأول لأنه الضمان الوحيد لإستمرارها . لكن معظم دور المسرح والسينما تابعة للدولة وخاصة بعد أن انفصل عنها القطاع الخاص لأنه أدرك بذكائه أن الدولة التى اعتنقت الإشتراكية الديمقراطية لن ترضى بالاستمرار فى تمويل هذه الأعمال التجارية الهابطة لأنها تهدف إلى رفع المستوى الفكرى والفنى للجمهور وبالتالى سيفقد

جمهوره الذى رباه على هذه التفاهات . فآثر أن ينفصل عن القطاع العام فى المسرح بصفة خاصة وكون الفرق الأهلية حتى يتسنى له مواصلة رسالته فى الربح السريع الضخم . لكن هناك مسرحًا تابعًا للدولة مازال يعمل على نفس التقاليد التجارية القائمة على الإقتباس والتمصير والتهريج . ونقصد به المسرح الكوميدى الذى فقد الهدف من وجوده لأنه لا يوجد أى فرق بينه وبين باقى المسارح الكوميدية التجارية .

والواقع أن هناك قضية ملحة تتصل بالمسرح الكوميدى . إذ أننا الدولة الوحيدة فى العالم التى تقوم بتمويل هذا المسرح . لأن المفروض فيه أنه مسرح يستطيع الإعتماد على نفسه من جهة العائد الإقتصادى . وقد تكون تبعيته إلى مسرح الدولة مبررة إذا كان يقدم الكوميديا العالمية المعروفة من أمثال كوميديات شكسبير وموليير وجولدونى أو الأعمال الفكاهية الجادة لكتابنا المسرحيين المثقفين لأنه بهذا يساعد على تهذيب الحاسة الفكاهية والسخرية الراقية عند الجمهور ويجنبه شر التكالب على أعمال الفارص والفودفيل الهابطة . لكن الكوميديا التى يقدمها المسرح الكوميدى تقوم على الإقتباس والتمصير والأقلمة والتقاليد التى وصلت إلينا من مسارح روض الفرج وعماد الدين . وإن كنا نجهد أنفسنا فى القيام بعملية التمصير وإضافة الروح والنكتة المصرية اللاذعة فمن باب أولى يتحتم علينا خلق مسرح كوميدى نابع من التربة المصرية الزاخرة بالمشكلات والقضايا التى تشكل مادة خاما خصبة لمسرح أصيل . ذلك أن محاولات التمصير هذه تعود بنا إلى الوراء ما لايقل عن ثمانين عامًا عندما بدأ عثمان جلال تمصير مسرحيات الفودفيل الفرنسية وتبعه نجيب الريحانى وبديع خيرى وعلى الكسار . وفرق

كبير بين التمصير والترجمة . لأن التمصير يحمل فى طياته كل ما يعن للكاتب إضافته من نكات ومواقف مضحكة وبذلك يمنح لنفسه فرصة التلاعب بالنص الأصلى مما يؤدى إلى الوقوف فى منتصف المسافة بين التأليف والترجمة . فلا نحن استمتعنا بمسرحية مترجمة تمكننا من وضع أيدينا على مواطن الجمال فيها وتبين أسلوب الكاتب ومذاقه الخاص . ولا استطعنا تذوق عمل خلق خصيصًا من أجل المسرح الذى يعرض عليه . ونحن شعب عرفت عنه الفكاهة اللاذعة والنكتة الحاضرة والسخرية الذكية . صحيح أن هذه عناصر غير كافية لإنشاء مسرح مصرى كوميدى أصيل لكنها تعد عوامل مساعدة لخلق الجو الصالح لمثل هذا المسرح .

أما السينما المصرية فتعد من أخطر وسائل الانتشار الشعبى فى بلادنا منذ الثلاثينيات . ومنذ ذلك الحين وهى تحمل فى طياتها كل الأفكار التقليدية التى عفا عليها الزمن . وتمثلت المأساة فى الفيلم الميلودرامى الذى يزخر بالصراخ والعويل والندب ولطم الخدود بدون مبرر فنى على الإطلاق . كما تمثلت فى الفيلم الكوميدى الهازل الذى لا يخرج فى مضمونه عن أنماط محددة تسير فى دائرة مغلقة لا يتعداها . من هذه الأنماط الأرستقراطى المتعجرف ذو الأصل التركى . والشامى الناصح الخبير بأسرار التجارة . واليهودى الذى يستخدم الربا فى امتصاص دماء الذين يتعاملون معه . والفلاح الذى جاء من قريته لتبهره أضواء القاهرة ... إلخ من الأنماط التى نعرفها جيدًا . ولم تتكرر الأنماط فحسب بل تكررت المواقف كموقف الزوج المخدوع الذى تبادله زوجته كلمات الحب والإخلاص فى حين ينتفض

عشيقها خوفًا داخل دولاب غرفة النوم وغيره من مواقف سوء التفاهم القائمة على الصدفة والحظ .

وقد تفنن كتاب الكوميديا فى «فبركة» هذه المواقف وتسابقوا إلى استغلالها فى معظم الأفلام الكوميدية . وكانت نتيجة اعتمادهم على مواقف سوء الفهم والنكتة اللفظية أن أصبحت الأفلام نسخًا مكررة من بعضها البعض وخاصة أن القصص كانت «تفصل» على ممثلين كوميديين بالذات عودوا الجمهور على حركات معينة بوجوههم أو أجسامهم . لذلك فالرواية الكوميدية تكتب طبقًا للمواصفات التى يطلبها النجم الكوميدى الذى يصرّ على عرض نفس السلعة الفكاهية لأنه ضمن إقبال الجمهور عليها من مواقف سابقة . وبالتالى لم تكن هناك كوميديا بالمفهوم الفنى والجمالى لها لأن الفيلم الكوميدى لم يتعد مجرد سلسلة ملفقة من المواقف المضحكة لإبراز براعة الممثل فى إضحاك الجمهور .

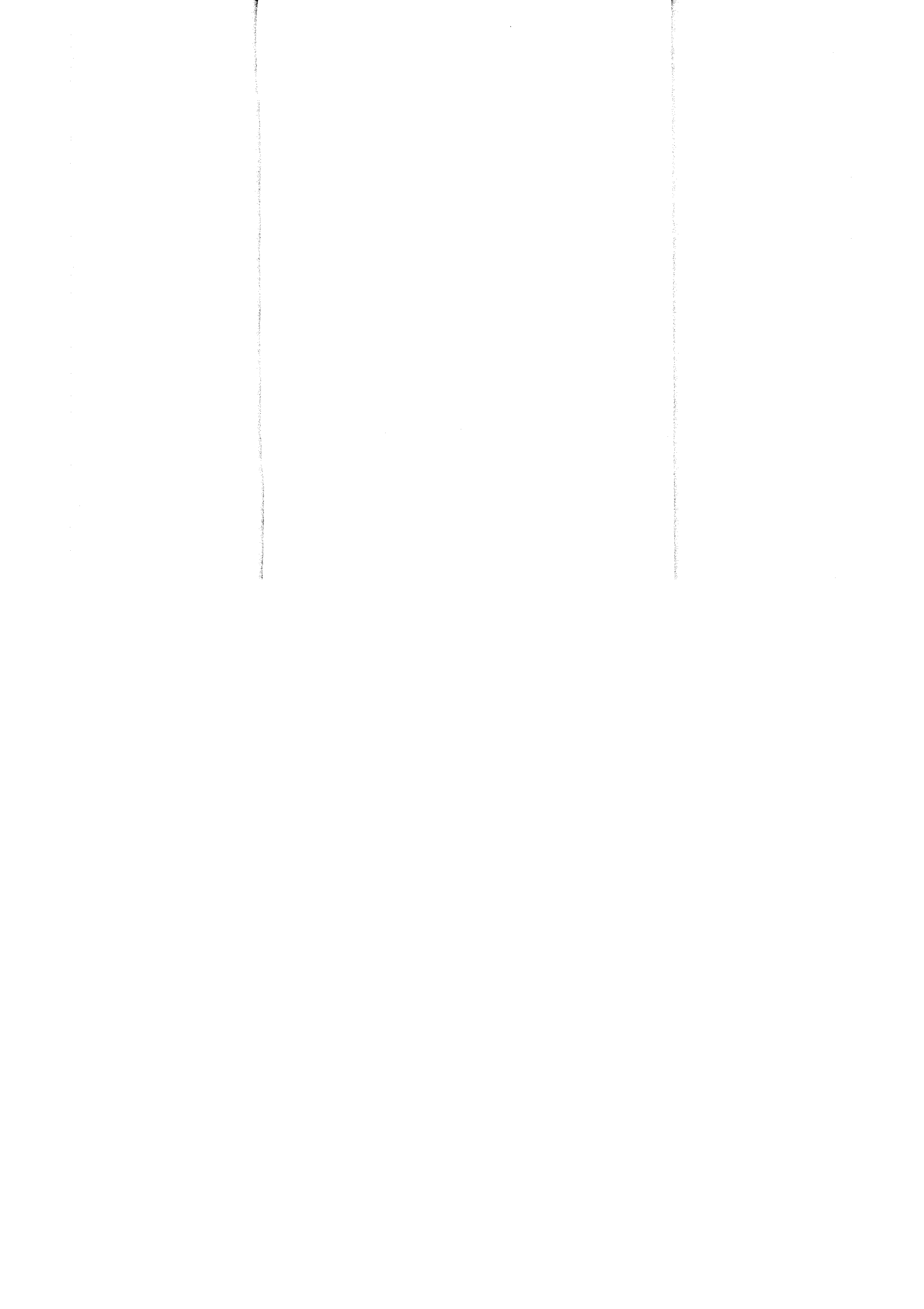
ودخلت بلادنا مرحلة التحول الإشتراكى الديمقراطى . والفيلم المصرى مازال يجتر أفكاره السقيمة التى تهدف إلى الترفية أولاً وأخيرًا وكأنه فى واد آخر لأنه لم يعكس أية تطورات ديمقراطية أو تحولات إشتراكية أو حتى مجرد تأثيرات برغم أن معظم المشتغلين بالسينما فى جميع أنحاء العالم يؤمنون بأن السينما هى مرآة المجتمع . ولذلك نستطيع التفريق بين مذاق الفيلم الفرنسى أو الإيطالى أو الألمانى أو الأمريكى .... الخ . أما الفيلم المصرى فلا مذاق خاص به الإطلاق لأنه يقتبس الأفكار والمواقف من الخارج ولا يحاول إستكشاف نوعية العلاقات الإنسانية بين الأفراد والمجتمع . وظل الحال على

هذا المنوال حتى عام ١٩٦٠ حين دخل القطاع العام ميدان الإنتاج السينمائى واستبشر المخلصون بهذا التطور لكن سرعان ما انطفأ هذا الاستبشار لأن العاملين فى القطاع الخاص هم الذين دخلوا القطاع العام بنفس الأفكار والمفاهيم والإتجاهات القديمة . ومن ثم لم نر فرقًا بين فيلم القطاع الخاص وفيلم القطاع العام . وتدهورت الحال بالقطاع العام إلى أن انفرط عقده عندما اتجه الخاص إلى الإنتاج التليفزيونى الذى أصبح يهدد صناعة السينما فعلاً . فقد أدرك القطاع الخاص بذكائه التجارى أن هناك ثمة أزمة تكاد تخنق السينما المصرية ويكفى أن نذكر أننا لا نملك دور العرض التى يمكن أن تستوعب عشرات بل مئات الأفلام التى أنتجت من عدة سنوات ومازالت حبيسة العلب . لذلك توجه القطاع الخاص إلى الإنتاج التليفزيونى فى حين وقع القطاع العام مشلولاً عاجزًا عن تطوير نفسه مما وضع نهاية طبيعية له .

ونظرًا لأن القائمين على اخراج وإنتاج التمثيليات والمسلسلات فى الإذاعة والتليفزيون هم الذين قاموا بإنتاج الأفلام وإخراج المسرحيات التجارية أو العكس . فقد انتقلت نفس المفاهيم والاتجاهات السائدة فى المسرح والسينما إلى الإذاعة والتليفزيون . والخطورة هنا تتضاعف لأن جمهور السينما والمسرح مهما كان عريضًا فإنه يتحدد بعدد المسارح ودور السينما والحفلات التى تقدمها . والقدرة على دفع ثمن التذكرة . أما جمهور الإذاعة والتليفزيون فلا حدود له . لأنه لا يوجد بيت يخلو من جهاز راديو أو تليفزيون يتتبعه الكبار والصغار . هنا تبرز خطورة هذا الجهاز الإعلامى والثقافى والفنى على الذوق العام . والدليل على ذلك العبارات التافهة والسخيفة التى يرددها أبناؤنا وخاصة فى شهر رمضان حين يحشد التليفزيون

والإذاعة كل الإمكانات الفكاهية ويكررها ويؤكدها عن طريق نجوم الفكاهة . والمجتمع الإشتراكى الديمقراطى لا يمكن أن يسمح بتشتيت الرسالة المقدسة للفن بهذا الأسلوب السوقى الرخيص . لأن واجب الفن الراقى الناضج هو حشد حياتنا بالتفاؤل والبشر والتجدد والنقد البناء الذى يمكننا من فهم روح عصرنا . واستيعاب قضايا مجتمعنا . وتجنب أخطر مرض يمكن أن يصيب المجتمع الاشتراكى الديمقراطى : أى فساد الوعى القومى والإنسانى .

* * *



الفصل الخامس والعشرون

لمحات ديمقراطية مضيئة للمستقبل

لعل أنسب ما يمكن أن نختتم به جولتنا الديمقراطية هذه بين التنويعات المتعددة التى تألفت منها فصول هذا الكتاب . هو تسجيل بعض اللمحات الديمقراطية المضيئة التى سجلها تاريخ الفكر الإنسانى على مر عصوره حتى نتأكد تمامًا من أن الديمقراطية كانت ولاتزال حتمية مواكبة للكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية . فهى تكفل الحرية للإنسان بما لا يتعارض وحرية الآخرين . فالحرية المطلقة ليست سوى الفوضى التى تخرب المجتمع وتضلل أفراده . ومن ناحية أخرى فإن سيادة القانون تجعل الفرد يحس بكرامته وإنسانيته وإطمئنانه إلى التعبير عن نفسه بحرية دون خوف من بطش أو عقاب . ومن الواضح أن مستقبل الأمة كلها ينهض على الأسلوب الذى نعمق به الممارسة الديمقراطية . ذلك لأن الإحساس بالمساواة والعدالة يدفع المواطنين إلى التفانى فى خدمة الأمة والتضحية فى سبيلها . وكما أن للديمقراطية جانبها الواقعى المادى لأنها تعنى توفير العمل والعيش الكريم لكل مواطن . فإنها تدربه على تحمل المسئولية والمشاركة فى الحكم . وبذلك تذوب الحدود بين الحاكم والمحكوم ويتحول الوطن كله إلى أسرة متحابة تنهض على «قواعد العقل والوفاء والحب . لا على أساس الحسد والقسوة والخصام» كما يقول الفارابى .

ودائمًا يبدو المستقبل مظلمًا فى وجه المجتمعات ذات الحكومات الديكتاتورية التى لا تقيم للمحكوم وزنًا . لأن الناس لا يجدون مفرًا من اللجوء إلى العنف إن عاجلاً أو آجلاً . وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير عما يشكون منه أو يغضبهم بوسائل أخرى . أما عندما تمارس الديمقراطية فليس هناك أى سبب أو مسوغ للناس غير الراضين أو الساخطين لأن يستخدموا الرصاص وأن يسيلوا الدماء طالما أن فى وسعهم التعبير عن آرائهم بحرية . لذلك يقول الفيلسوف الإنجليزى فرانسيس بيكون فى إحدى رسائله إن الحياة الديمقراطية تكون فى العادة أكثر هدوءًا . وأقل تعرضًا للعصيان والتمرد ، من الحياة التى تخضع للنبلاء المستبدين . فحرية الرأى مكفولة للجميع فى ظل القانون . والحرية هنا هى الحرية المسئولة التى تتحرك فى الحدود التى ترسمها المصلحة العليا للوطن .

وينادى الفيلسوف الألمانى كانط فى رسالته «نحو السلام الدائم» بأن الدستور المدنى للدولة يجب أن يكون جمهوريًا . لأن الدستور الجمهورى هو وحده الذى يحقق المبادئ التى تقوم عليها فكرة العقد الأصيل بين الحاكم والمحكوم . ويقوم عليها أيضًا كل تشريع قانونى للشعب . وفى مقدمة هذه المبادئ يأتى مبدأ خضوع المواطنين لتشريع واحد مشترك . ومبدأ حرية أعضاء الجماعة بوصفهم بشراً . أى مبدأ حرية المواطنين . ثم مبدأ المساواة بين جميع المواطنين . لذلك فإن الدستور الجمهورى هو الأساس فى كل أنواع الدساتير المدنية . فهو التعبير عن الينبوع الصافى لقيم الحق والواجب بما تحمله من تنظيم عملى وواقعى لحياة الفرد داخل المجتمع .

ويؤكد الفيلسوف الإنجليزى جون لوك أن المجتمع السليم ينهض على

إحلال نظرية الحقوق الطبيعية والواجبات الاجتماعية محل نظام الحكم الإستبدادى حيث تكون كل السلطة فى يد شخص واحد على حين يحرم سائر الناس من ممارسة أية سلطة . لذلك ينادى لوك بأن الناس يولدون مزودين ببعض الحقوق الأساسية مقابل الحصول على عضوية المجتمع المدنى . وهذا لسبب بسيط وهو أن هذه الحقوق الطبيعية وجدت قبل تشكيل الحكومات وإنشاء المجتمعات . بل إن هذه الحكومات والمجتمعات يجب أن تكون تعبيرًا عن هذه الحقوق . ويؤمن جون لوك بأن الكون يقوم على قواعد منسقة وضعها الخالق العظيم لتنظيم شئون العالم . وهذه القواعد والقوانين تنطبق على الإنسان مثلما تنطبق على الطبيعة . ولا يعقل أبدًا من ناحية المنطق والإدراك السليم أن يكون الخالق قد إستثنى أمورًا من قوانينه الكونية . ولزيادة الإيضاح والتحليل كتب لوك فى «الرسالة الثانية» له يقول :

«للطبيعة قانون طبيعى يحكمها ويحكم كل الناس فى الوقت نفسه . وهذا القانون هو العقل الذى يمنح الإدراك للإنسانية كلها . إن توافر المسئولية والحرية يتطلب ألا يؤذى الإنسان غيره سواء فى حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته . ومادام الناس كلهم من خلق الله فهم ملكه وهو وحده الذى يحدد مصيرهم . ومادمنا جميعًا متساوين فى القوى العقلية ونعيش فى جو من المشاركة الطبيعية فلا يمكن أن نفترض وجود فوارق بيننا تسمح لنا بأن يحطم بعضنا بعضًا» .

ويكمل الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو رأى جون لوك . فيعلن فى الصفحة الأولى من «العقد الإجتماعى» أن الإنسان يولد حرًا . ومع ذلك

فهو مكبل فى كل مكان . ويعتقد الكثيرون أنهم سادة للآخرين وهم فى الحقيقة أكثر عبودية منهم . لذلك ينادى روسو بإيجاد نظام اجتماعى يكفل الحق . ويلزم بالواجب لأن هذا هو الأساس الوحيد الذى نهضت عليه الديمقراطية بطول ماضيها والذى ستنهض عليه بإمتداد مستقبلها . وبما أنه ليس فى مقدور الناس خلق قوة جديدة . وإنما تنظيم وتجميع وتوجيه القوى الموجودة بالفعل . فليس أمامهم سوى الإتحاد والعمل فى تفاهم ووفاق وحب .

لكن ليس هذا بالأمر السهل . فالطبيعة البشرية بكل غرائزها وشطحاتها وطاقاتها البيولوجية تخلق المشكلة تلو الأخرى فى سبيل إيجاد شكل من أشكال الاتحاد يتكفل بالإشتراك مع باقى الأفراد فى حماية كل شخص وممتلكات كل فرد . ومع هذا يظل الإنسان فى حاجة ملحة إلى مثل هذا الاتحاد إذا أراد أن يكون سيد نفسه . وأن يبقى حراً كما كان يوم أن ولد .

وللحقيقة والتاريخ فقد سبق فيلسوفنا الفارابى روسو فى هذا المضمار عندما قدم نظريته المعروفة «بالمدينة الفاضلة» وهو الاسم الذى أطلقه على المثل الأعلى للحكم . فهى المدينة التى ينال مواطنوها السعادة القصوى فى الدنيا والآخرة . وأن هذه المدينة أشبه بالجسم الواحد لا يستقيم أمره إلا بالتضامن والتعاون وتوزيع الأعمال على أساس الحقوق والواجبات . ويرى الفارابى أن الإنسان لا يقدر على العيش معزولاً عن غيره . فهو محتاج إلى أشياء كثيرة لا يستطيع القيام بها وحده . وإنما لا بد أن تساعده الجماعة . ولا بد أن يرتبط بأعضائها بعلاقات وروابط قوامها الحرية

والمساواة والمحبة . ولن يتأتى هذا إلا من خلال إيمان الإنسان العميق بأن حقه الطبيعى فى المجتمع يتبعه بالضرورة واجب عليه تجاه هذا المجتمع .

إن مستقبل الديمقراطية فى مصر يتنافى مع أى قيد على الرأى أو الحركة أو التطور . فلاديمقراطية بغير الرأى الآخر . ولا حكم بغير رقابة . ولا حياة حزبية بغير معارضة لها كل الحقوق . إن هذا المستقبل الذى نحرص عليه جميعًا يفرض علينا حماية سيادة القانون من أى تلاعب بالقانون أو تجاهل القانون اعتمادًا على سلطة أو نفوذ . وخاصة أن المجتمع الديمقراطى لا يقسم الشعب إلى طبقتين : طبقة حاكمة وطبقة محكومة . بل إن جوهر الديمقراطية يكمن فى أن كل مواطن هو حاكم ومحكوم فى الوقت نفسه . فالحاكم لا يصل إلى موقعه إلا بإرادة المحكوم وكيلاً عنه وخاضعًا لإرادته . والمحكوم عندما يقول «لا» للحاكم فإنه يحكم مصيره بقراره وإرادته الحرة .

ونحن لا نبالغ إذا تفاءلنا بمستقبل الديمقراطية فى مصر . إذ أن الدليل العملى على ممارستها هو تأليف هذا الكتاب الذى طاف بكل السلبيات والإيجابيات التى تشكل ملامح التجربة الديمقراطية فى مصر دون حرج أو حساسيات . ولولا وجود الممارسة الحقيقية للديمقراطية المصرية لما كان فى الإمكان نشر هذا الكتاب الذى يساهم بقدر متواضع فى تلمس الملامح التى سيكون عليها مستقبل الديمقراطية فى مصر .

محتويات الكتاب

الشقيقتان

كتب سياسية ـ دراسات قومية

صدر من كتب سياسية :

١ ـ دقت أجراس السلام
تأليف عبد المنعم شميس

٢ ـ السوفييت والشرق الأوسط
تأليف روبرت أوين فريدمان

٣ ـ فارس السلام
تأليف عبد المنعم شميس

٤ ـ هؤلاء الرجال العظام ومعركتهم المستحيلة
تأليف محمد فيصل عبد المنعم

٥ ـ الفكر الديمقراطى والحياة النيابية
تأليف . صلاح زكى

وصدر من دراسات قومية :

١ - سيناء المستقبل

إعداد المراكز القومية

٢ - مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية

للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى

٣ - مصر الثورة العرابية

للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى

٤ - مائة نتيجة لحرب السادس من أكتوبر

بقلم محمود المصرى

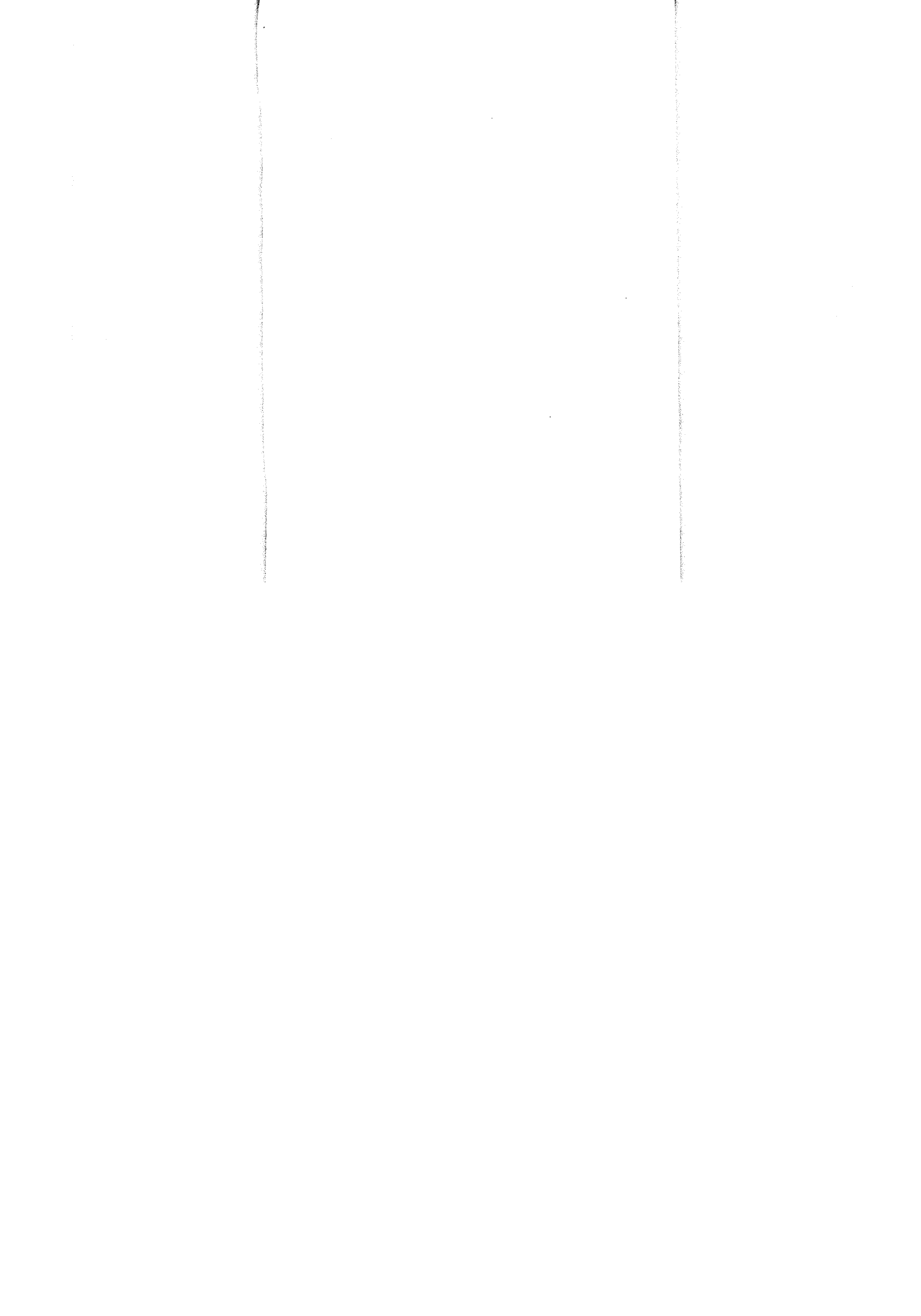
٥ - مصر .. البعث الوطنى

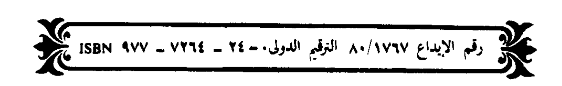
للمؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى

٦ - التكامل الاقتصادى

تأليف أسامة غيث

سلسلة كتب شهرية **ثمن النسخة ٢٥ قرشًا**




رقم الإيداع ٨٠/١٧٦٧ الترقيم الدولى ISBN ٩٧٧ - ٧٢٦٤ - ٢٤ - ٠

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسنى - تليفون : ٧٥٤٣١٤ - برقيًا : شروق القاهرة - تلكس : ٩٣٠٩١



تصدر عن
مركز النيل للاعلام
١ شارع دمياط
العجوزة ـ القاهرة
ت ٨١٣٢٠٨ ـ ٨١٢٨٦٣

